جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

أثر الإرادة السياسية على التكامل الاقتصادي

دراسة مقارنة بين النموذج الأوروبي والتجربة العربية
(١٩٥٠ - ٢٠٠٢)

The Impact of Political Will on Economic Integration

Comparative Study Between European Model & Arab Try
(1950 – 2002)

إعداد
ماجد عوض قاسم العبلي

إشراف
الأستاذ الدكتور نظام بركات- مشرفا رئيسا
الأستاذ الدكتور عبد المجيد العزام- مشرفا مشاركا

حقل التخصص: علوم سياسية / اقتصاد سياسي دولي

2006

أثر الإرادة السياسية على التكامل الاقتصادي

دراسة مقارنة بين النموذج الأوروبي والتجربة العربية

(١٩٥٠-٢٠٠٥)

إعداد

ماجد عوض قاسم العبلي

بكالوريوس أدب عربي – جامعة اليرموك ١٩٨٩م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية/ اقتصاد سياسي دولي في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها

نظام محمود بركـــات ....مشرفا رئيساً
أستاذ في العلوم السياسية/ جامعة اليرموك

عبد المجيد علي العـــزام..مشرفا مشاركاً
أستاذ في العلوم السياسية/ جامعة اليرموك

وليد سليم عبد الحي ....عضواً
أستاذ في العلوم السياسية/ جامعة اليرموك

قاسم محمد الحموري ....عضواً
أستاذ في الاقتصاد/ جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الرسالة ٢٠٠٦/١/١٨م.

الإهـــداء

إلى كل الشموع

التي تحترق لتنير للآخرين

الشكر والتقدير

الحمد لله – عز وجل – والثناء عليه ثناءً يليق بجلاله، والصلاة والسلام على الرسول العربي الأمين محمد بن عبدالله، وبعد:

فإنني أزجي بالغ احترامي وتقديري وشكري وامتناني لأستاذي الكريمين أ.د نظام بركات، و أ.د. عبد المجيد العزام، اللذين وجدت فيهما رحابة الصدر، واللطف البالغ، علاوة على التوجيهات العلمية التي لولاها، لما كان هذا العمل. كما أشكر أستاذيّ الكريمين: أ.د وليد عبد الحي، و ، أ.د قاسم الحموري لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة.

كما وأشكر الدكتور محمد الشرعة،والدكتور عطا الجندي، و أسرة قسم العلوم السياسية و سكرتيرة القسم السيدة أم يوسف. كما اشكر أساتذة العلوم السياسية وعلم الاقتصاد في الجامعة الذين ساعدوني في تقدير الأوزان النسبية للتحليل الكمي.

وأتوجه بالشكر الجزيل لوالدتي وزوجتي اللتين تحملتا الضغوط النفسية التي رافقت العمل على إنجاز الرسالة بصدر رحب، ولسائر أهلي وأقربائي الأعزاء وأتوجه بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع وهم: خلف القويماني، وشاهر القويماني، واحمد العطاش، ومحمد مياس، وفؤاد نور، وهاني شواقفة، وصايل المقداد، ولينا العبلي، وسمر زبدة، ومحمد العجلوني، وأيمن القرعان.

وكذلك أتوجه بالشكر لكل زملائي في العمل الذين أتاحوا لي الوقت اللازم لمتابعة إنجاز الرسالة.

المحتوى

الملخص باللغة العربية

العبلي، ماجد عوض.أثر الإرادة السياسية على التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين النموذج الأوروبي والتجربة العربية. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك ٢٠٠٦ (المشرف. أ.د. نظام بركات. المشرف المشارك: أ.د عبد المجيد العزام).

سعت الدراسة إلى توضيح أثر "الإرادة السياسية" كمتغير مستقل على "التكامل الاقتصادي" كمتغير تابع، والكشف عن طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين؛ من خلال المقارنة بين عمليتي التكامل الاقتصادي لدى كل من أوروبا الغربية والعالم العربي في الفترة من ١٩٥٠ وحتى٢٠٠٢.وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بشكل رئيس، كما استندت بصورة رئيسية إلى الوثائق الأساسية؛ كنصوص الاتفاقيات التكاملية الدولية، والإحصاءات الدولية. وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل: الأولى تغطي الفترة من ١٩٥٠ لغاية ١٩٧٣، والثانية تغطي الفترة من ١٩٧٤ لغاية١٩٩١، والثالثة تغطي الفترة من ١٩٩٢ لغاية ٢٠٠٢ ؛لأجل إلقاء الضوء على نوع واتجاه العلاقة بين متغيري الدراسة لدى كل تجربة على حدة من ناحية، وبين التجربتين من ناحية أخرى. وقد تم تتبع الظاهرة- موضوع البحث- على مستويين: نظري، من خلال استعراض نصوص الاتفاقيات التكاملية؛ وعملي، من خلال تتبع مدى تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع ونتائجها. ولقد توصلت الدراسة إلى أن للإرادة السياسية تأثير واضح على التكامل الاقتصادي كما أن للتكامل الاقتصادي تأثير واضح على الإرادة السياسية؛مما يعني أن نوع العلاقة بين متغيري الدراسة "علاقة تبادلية" بمعنى أنهما يتبادلان التأثر والتأثير. وهذه نتيجة يمكن تعميمها على التجارب الأخرى؛ لأنها تشابهت لدى التجربتين محلّ الدراسة. وأن اتجاه العلاقة بين المتغيرين المذكورين يختلف حسب خصوصيات التجارب؛ فكان الاتجاه طردياً لدى النموذج الأوروبي، ومتذبذباً لدى التجربة العربية؛ مما يعني احتمال وجود علاقة محددة ما بين " اتجاه العلاقة بين متغيري الدراسة" من ناحية، وطبيعة النظم السياسية والاقتصادية السائدة لدى الدول أعضاء عملية التكامل من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الإرادة السياسية، التكامل الاقتصادي، النموذج الأوروبي، التجربة العربية.

المقدمة

منذ منتصف القرن العشرين، اتسع نطاق تدويل الحياة الاقتصادية، وتزايدت درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وبدأت تنتشر ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، في ما يدعى بالتكامل الاقتصادي.

ولقد شاعت نظريات متعددة للتكامل الاقتصادي لدى كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي. وتنتمي تجربتا التكامل الاقتصادي الاوروبية والعربية للنظريات التي أفرزها الفكر الرأسمالي؛ وهناك نوعان من النظريات :

أولا: النظريات السياسية للاندماج؛ حيث يمكن إلقاء الضوء على ثلاث منها ذات علاقة بموضوع الدراسة، وهي[1]:

أ-النظرية الوظيفية؛ ومنظرها الأبرز هو (ديفيد متراني) وتقوم على الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية الاندماج والتركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي ويتم إنشاء تنظيمات وظيفية دولية تقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية في حين تحتفظ بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها إلى أي مؤسسة فدرالية.

ب-النظرية الوظيفية الجديدة؛ ومنظرها الأبرز هو(أرنست هاس) حيث يرى أنه لا يمكن الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية لان الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق. وترى أن الاندماج في القطاعات الفنية(الوظيفية) سوف يؤدي إلى انتشار عملية الاندماج

---

1 Mutimer, Daived, "theories of political integraition " In :Hans J.Michelmann and Panayoties soldatos,eds.,European Integration:theories and Apprroaches (lanham, MD:university press of amereca, 1994),pp.13-36.

بشكل تدريجي إلى مجالات اكبر بما فيها المجال السياسي.وتنظر لعملية الاندماج على أنها عملية مستمرة ذات نهاية مفتوحة ولكنها تؤكد أهمية إنشاء مؤسسات للاندماج كأحد مؤشرات نجاح هذه العملية دون تحديد شكل نهائي لهذه المؤسسات وترى أن مفهوم (فوق القومية) لا يعني نقل سيادة الدولة إلى مستوى أعلى من الدولة وإنما يعني تجميعا لسيادات الدول المختلفة وممارسة هذه السيادة بشكل مشترك من خلال المؤسسات فوق القومية[1].

ج-النظرية الاتصالية؛ ومنظرها الأبرز هو (كارل دويتش) الذي يؤكد أهمية الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام الاندماج والهدف النهائي لـ(دويتش) هو إنشاء ما أطلق عليه "مجتمع آمن" وله ثلاثة أشكال :مجتمع اللاحرب؛ حيث يتوفر فيه الحد الأدنى اللازم لحل المشكلات دون اللجوء للعنف.والمجتمع التعددي؛ الذي يتضمن إنشاء عدد من المؤسسات السياسية المشتركة. والمجتمع المندمج؛ حيث يتم إنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة. كما يؤكد ضرورة وجود إحساس بالانتماء الجماعي بين أبناء المجتمع المعين وهو ما يطلق عليه آخرون "الثقافة السياسية للاندماج" أي انه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم والمعايير والإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات الاندماج.

ثانيا: النظريات الاقتصادية للاندماج؛ والتي أرساها كل من (جاكوب فاينر) و(بيلا بالاسا) وهي[2]:

أ-نظرية التجارة الحرة؛ التي تقوم على تحرير التجارة بين دولتين أو أكثر من كافة القيود.

ب- نظرية الاتحاد الجمركي؛ والتي تقوم على توحيد التعريفة الجمركية بين دولتين أو أكثر إزاء الدول الأخرى.

---

1 Hass,Ernest b. Beyond the nationstate: functionalism and international organization(Stanford ,CA; Stanford University press,1964)P23.

2 كمال ونهرا،صنع القرار في الاتحاد الأوروبي،ص ٢٠-٢١.

ج-نظرية السوق المشتركة؛ والتي تقوم على تحرير انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين دولتين أو أكثر.

د-نظرية الوحدة الاقتصادية؛ التي تقوم على توحيد الأهداف وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين دولتين أو أكثر.

أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تلقي الضوء على الغموض الذي يكتنف طبيعة العلاقة ما بين متغيري:الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي، وذلك لنقص المعلومات حول هذا الأمر، بسبب ندرة الدراسات التي تتناول هذه المشكلة بصورة مباشرة.

ب-الأهمية العملية: تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من إمكانية إلقائها الضوء على أهم عوامل النجاح، واهم عوامل الفشل، في عملية التكامل الاقتصادي؛ أملاً في تبنّي عوامل النجاح، وتجاوز عوامل الفشل؛ لغاية نجاح عملية التكامل الاقتصادي العربي، في مواجهة المشاريع البديلة المطروحة في المنطقة العربية، كالشرق أوسطية والمتوسطية، التي تلغي الطابع القومي للعالم العربي.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة بغموض العلاقة ما بين متغيري الدراسة: الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي، حيث تسعى هذه الدراسة لكشف هذا الغموض من خلال الإجابة على السؤال التالي: ما اثر الإرادة السياسية على التكامل الاقتصادي؟ ويرتبط بهذا التساؤل عدة أسئلة أخرى هي:

-هل عملية التكامل الاقتصادي مرهونة بالقرارات السياسية التي يتخذها صناع القرار أم هي عملية اقتصادية بحتة تخضع لقواعد الاقتصاد المجردة؟

-هل هي عملية مركبة تؤثر فيها عوامل اجتماعية واقتصادية وتاريخية؟

- وهل هي عملية إقليمية أم تتأثر بالبيئة الدولية؟

وستتم الإجابة على هذه الأسئلة من خلال دراسة تجربتي التكامل الاقتصادي لدى كل من دول أوروبا الغربية، ودول الوطن العربي، وذلك للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢).وقد تم اختيار العام(١٩٥٠) كبداية لحدود الدراسة؛ لأنه العام الذي شهد أولى خطوات التكامل الاقتصادي العربي، متمثلة في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. في حين تمثلت أولى خطوات التكامل الاقتصادي الأوروبي في معاهدة الفحم والصلب عام (١٩٥١). أما اختيار العام ٢٠٠٢ كنهاية لحدود الدراسة؛ فلأنه العام الذي بدأت فيه الدراسة.

فرضية الدراسة: تنطلق فرضية الدراسة من اعتبار(الإرادة السياسية) متغيراً مستقلا، و(التكامل الاقتصادي) متغيراً تابعاً. وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

توفر الإرادة السياسية يؤدي إلى نجاح عملية التكامل الاقتصادي. وهذا يعني أن نوع العلاقة بين المتغيرين سببية، بمعنى أن توفر الإرادة السياسية يعد سبباً في تحقيق التكامل الاقتصادي. وأن اتجاه العلاقة بينهما طردي، أي كلما ارتفع مستوى الإرادة السياسية، يرتفع مستوى التكامل الاقتصادي.

تعريف المفاهيم:

أ-الإرادة السياسية نحو التكامل الاقتصادي:

-التعريف الاسمي: يشير هذا المفهوم إلى توفر الدوافع والرغبة والقدرة على الفعل والاختيار لدى صانعي القرار السياسي في دولة ما نحو الاندماج اقتصاديا مع دولة أو دول أخرى. وتتأثر الإرادة السياسية نحو التكامل الاقتصادي بعوامل من البيئة المحلية (داخل الدولة) كطبيعة النظام السياسي ، ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومدى نضج المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما تتأثر بعوامل البيئة الإقليمية مثل مدى تشابه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحديات والأهداف المشتركة. كما تتأثر بعوامل البيئة الدولية المتمثلة بمدى التدخل الخارجي واتجاهه[١].

ويرتبط مفهوم الإرادة السياسية نحو التكامل الاقتصادي _بشكل أو بآخر_ بمفهوم الإرادة العامة؛ حيث تمثل الدولة في المجتمع الديمقراطي الإرادة العامة للمواطنين والتي تهدف إلى المصالح المشتركة، إذ تجسد من خلال القانون الأهداف الحقيقية للناس[٢].

والإرادة العامة في الأصل نظرية تتعلق بالعلاقات بين الفرد والدولة. ولقد صاغ (روسو) هذه النظرية حينما اعتبرها أساس قيام المجتمع والدولة؛ لأنها تعبر عن انصهار الإرادة الفردية في إرادة كلية واحدة تمثل السيادة المطلقة للشعب، كما تعبر عن المنفعة العامة. وفرّق روسو في العقد الاجتماعي بين الإرادة الخاصة للفرد وبين إرادته العامة كمواطن[٣].

ولقد أصبحت فكرة الإرادة العامة- منذ كتابات روسو- تصورا أساسيا في النظرية السياسية حتى عند الفلاسفة السياسيين غير الديمقراطيين، فمع أن(هيجل) امتدح فكرة روسو عن الإرادة بوصفها أساس الدولة، إلا أنه يعتبر الدولة عقلاً أو إرادة تفوق عقول أو إرادات الأفراد المواطنين[٤].

ومفهوم الإرادة العامة مرتبط بنظرية العقد الاجتماعي التي تعود في جانب منها إلى انتشار طريقة الشركة المساهمة كأداة لجمع رأس المال، فاندماج الشركات يفرز علاقة تعاقدية بين الكائنات الإنسانية، وقد ماثل المفكرون بين حال الشركات الاقتصادية والمجتمع قائلين إن المجتمع يقوم

---

1 Brinkerhoff,Deric w.Identifying and assessing political will for anti-corruption efforts,a publication of USAIDs implementing policy change project,working paper No.13,jan.1999..

2 The New Encyclopedia Britanica,Volume5,P176

3 دار المعرفة الجامعية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الإسكندرية_مصر،د.ط،د.ت،ص٢٠٤.

4 دار المعرفة الجامعية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية،ص٢٠٤.

علـــى العقد الاجتماعي. وهكذا نشأت فكرة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكـــوم والـــذي يحـــدد الالتزامات المتبادلة بينهما كبديل لفكرة الحق الإلهي الذي نادت به نظريات سياسية سابقة. ويـــرى روسو أن العقد يحتاج إلى خضوع الحاكم لسلطان ما، وهذا السلطان هو المجتمع ككل، فالعقد يـــتم بين جانبين من الفرد: فكل واحد يعطي نفسه للجميع، ويعطي نفسه للاحد؛ فتتأثر تصرفات الفـــرد بالمصالح الخاصة بالمجتمع ككل، ولهذا تعتبر الأفعال التي تتم نتيجة لهذه القرارات تعبيـــرا عـــن الإرادة العامة أو الحقيقية للمجتمع[1].

ويقصد بالإرادة العامة إرادة الجماهير والشعب الذي هو صاحب السلطة السياسية في الدولـــة، وبالتالي فهي إرادة هيئة الشعب كله التي تراعي المصلحة المشتركة، وهي كذلك إرادة كل فرد من وجهة نظر المصلحة العامة للجماعة[2].

كما تمثل الإرادة العامة إرادة الأفراد في جملتهم، حيث تكون في كل جماعة روح عامة أو عقل جمعي يكون نتيجة لتفاعل عقولهم الفردية، بحيث يتكون من هذا التفاعل عقل جديد يختلـــف عـــن عقول الأفراد أنفسهم، وهي روح عامة تعبر عن الإرادات الخيرة للأفراد فيما يخص الصالح العام[3]. وهناك فارق كبير بين إرادة الكل والإرادة العامة؛ فإرادة الكل تأخذ المصلحة الخاصة باعتبارها، أما الإرادة العامة فتأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة فقط، وهي حاصل جمـــع الإرادات الخاصـــة الموجبة والسالبة[4]. غير أن الإرادة العامة ليست توفيقا بين إرادات متصارعة، بل تمثل ما هو عام ومشترك لدى المجتمع ككل، وهي الهدف الحقيقي للمجتمع باعتباره كيانا واحدا لا جملـــة الأفـــراد،

---

[1] ابو زيد، احمد سليمان، علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي، الإسكندرية-مصر، دار المعرفة الجامعية، د.ط، ٢٠٠٣ ص٣٧-٤٢..

[2] انظر في ذلك كل من: عبد الرحمن، عبدا لله محمد، علم الاجتماع السياسي، بيروت، دار النهضة العربية، د.ط، ٢٠٠١، ص١٧٤.و، جان جاك روسو، سيرته، العقد الاجتماعي، ٢٨-٥-٢٠٠٦.و، وزارة الثقافة، قاموس الفكر السياسي، ج١، ترجمة أنطون جمعي، دمشق، د.ط، ص١٩.

[3] عبدا لكريم، نجم، ألف حكاية وحكاية العقد الاجتماعي، ٢٨-٥-٢٠٠٦.
http://www.elaph.com/elaphliterature/2005/2/43252.htm

[4] Rousseau, Jean Jacques, The Social contract and The discourse, Everyman's Library,UK,P202.

ولكي تكون حقيقية يجب أن تكون كذلك في هدفها مثلما تكون في جوهرها، وأنها يجب أن تنطلق من الجميع لكي تطبق على الجميع، كما يجب أن تكون الصوت المعبر لا عن المواطنين الأحياء فحسب، بل الأموات والذين لم يولدوا بعد، ومن ثم فالذي يعطيها طابعها ليس هو الإرادات الراهنة فحسب، بل تاريخ الجماعة الماضي وأهدافها المستقبلية[1].

ويقوم الفعل الإرادي على أربع عناصر حيث تنتج عن كل عنصر عملية تمثل أربع مراحل يمر بها الفعل الإرادي وذلك على النحو التالي[2]:

١-الدافع؛ وهو الباعث على الفعل، وتنتج عنه عملية التصور التي تعني تصور العمل الذي يريد الشخص القيام به، أي محاولة رؤيته ذهنيا بكل صفاته ومتطلباته ومقتضياته.

٢-الرغبة؛ وتنتج عنها عملية المذاكرة(التدارس)، وتعني النظر في ما للعمل وما عليه، والموازنة بين ما ينجم عن القيام به أو الامتناع عنه، فينظر بالمؤيدات التي تدعمه والأسباب التي تضعفه، بمعنى الفحص والتفكير والتمحيص.

٣-الاستعداد؛ ويعني امتلاك أدوات تحقيق الفعل، وتنتج عنه عملية التصميم، وتعني حسم مسألة القيام بالعمل أو عدم القيام به. والتصميم هو جوهر العمل الإرادي ولبه، وإن كل تصميم هو انتخاب لأمر وامتناع عن آخر.

٤-الالتزام؛ ويعني اتخاذ موقف ايجابي تجاه الفعل، وتنتج عنه عملية التنفيذ، وتعني تحقيق الأمر الذي تم التصميم عليه، أي ترجمته عمليا؛ وذلك بإيقاف الأمر المضاد وإطلاق الأمر المصمم عليه.

[1] انظر في ذلك كل من: أبو زيد، علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي، ٢٠٠٣ ص٤١.و، روسو،سيرته،العقد الاجتماعي،٢٨-٥-٢٠٠٦.و، منتدى الشبكة الليبرالية الكويتية، روسو والثورة الفرنسية،٢٨-٥-٢٠٠٦.
http:/www.secularkuwait.org/vb/showthread.php21=1667

[2] غالب، مصطفى،الإرادة، دار ومكتبة الهلال،(مكان النشر غير معروف)، د.ط، د.ث، ص١٤-١٥.

-**التعريف الإجرائي:** يمكن الاستدلال على مفهوم **"الإرادة السياسية نحو التكامل الاقتصادي"** من خلال مجموعة من المؤشرات التي تم استنباطها من الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تمثل خطوات متتابعة ذات طبيعة تراكمية، وهي:

١- توقيع الاتفاقيات التكاملية من قبل السلطات التنفيذية في الدول الأعضاء.

٢- تصديق الاتفاقيات التكاملية من قبل السلطات التشريعية في الدول الأعضاء.

٣ - التنفيذ العملي للاتفاقيات التكاملية من قبل الدول الأعضاء

٤- إنشاء مؤسسات إقليمية ذات سلطات "فوق وطنية" تعمل على إدامة تنفيذ الاتفاقيات.

٥- تنسيق السياسات الخارجية والأمنية للدول الأعضاء.

ب-التكامل الاقتصادي:

- **التعريف الاسمي:**التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز ما بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على مستوى قومي[1].ويرى(بيلا بيلاسا) أن التكامل الاقتصادي عملية وواقع؛ فهو كعملية يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة[2].ويرى (تنبيرغن) أن هذا المفهوم يعني إيجاد إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية

1 Gunnar,Myrdal ,An Introduction Economy (New York;Harper,1965),p.p.9-13.
2 Balassa,Bela,Towards A Theory of Economic Integration,Kyklos,xiv(1961),p.p.15-17.

والسعي الجاد لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون[1]. كما يشير إلى تضامن متزايد، وتبعية متبادلة، وتوحيد لاقتصاديات عدة دول، بحيث يتم التوصل إلى تكوين اقتصاد إجمالي مشترك[٢]،

-**التعريف الإجرائي:** يمكن الاستدلال على مفهوم التكامل الاقتصادي من خلال جملة من المؤشرات التي تمثل درجات أو مستويات التكامل، مع التنويه إلى أنها ذات طبيعة تراكمية، حيث يمثل كل مستوى، مقوماً أساسياً في المستوى التالي. وهذه المؤشرات هي[٣]:

١- تحرير تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء؛ من خلال إلغاء الرسوم الجمركية، وإزالة القيود الإدارية والكمية والفنية، في حين تحتفظ كل دولة عضو بحواجزها الخاصة أو سياساتها التجارية مع الدول الأخرى(غير الأعضاء).

٢- توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء(العالم الخارجي).

٣- تحرير انتقال عناصر الإنتاج؛ مثل رأس المال والعمل(الأشخاص) عبر الحدود الوطنية للدول الأعضاء.

٤- توحيد الأهداف الاقتصادية العامة، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء.

٥- توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء وتوحيد العملة؛ فتصبح

---

1 Tinbergn,Jan,International Economic Integration,(Amstrdam;Elsevier,1954),p.95.

2 ذبيان: قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ص ١٥٢.و،التكريتي،عبد المجيد رشيد محمد،التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، بغداد، دار الريالة للطباعة،د.ط،١٩٧٨،ص١٦.

3 Balassa,Bela.the theory of economic integration,Homewood:Richard D.iron.1961.pp1-2.and:Pan ch.,loes B.and Davies leslie.collins dictionary of economics.harber collns publication,galagow(GB).p5367.and: El – Agraa, Ali M. The Theory and Measurement of International Economic Integration, The Macmillan press LTD, London, UD. 1989, pp, 1- 2.

و , بطرس , صليب ,التكامل الاقتصادي ودوره في الوحدة الاقتصادية العربية ,مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة10 ,عدد15 , تموز1997 ,ص 5_78 .و , محمود ,منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ,ص 273_294 .

اقتصاديات هذه الدول بمثابة اقتصاد دولة واحدة، حيث تخضع لسلطة هيئة مركزية عليا(فوق وطنية).

منهجية الدراسة:

أ-منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيسي على المنهج المقارن؛ حيث ستتم المقارنة بين التجربتين الأوروبية والعربية لتقييم مستوى نجاح كل منهما ورصد عوامل النجاح والفشل للتوصل إلى الاستنتاجات[١].

وستتم المقارنة على مستويين: كيفي وكمي، وقد اعتمدت الدراسة في القياس الكمي على تقديرات المختصين؛ حيث تم الرجوع إلى ثمانية من أساتذة العلوم السياسية لتقدير الأوزان النسبية لمؤشرات الإرادة السياسية، وثمانية من أساتذة علم الاقتصاد لتقدير الأوزان النسبية لمؤشرات التكامل الاقتصادي، وتم استخراج متوسط تقديراتهم لاعتماده مرجعية في القياس[٢].

ب-أداة الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على نصوص الاتفاقيات والإحصاءات الدولية والكتب والدراسات التاريخية للحصول على المعلومات اللازمة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة. غير أنه سيتم الاقتصار- لغاية مقتضيات حجم الدراسة -على ست دراسات؛ وذلك على النحو التالي:

يسعى(**الجنزوري**١٩٨٤)في دراسة بعنوان:"**الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**" إلى رصد أسباب نجاح السوق الأوروبية المشتركة. ويخلص إلى أن هناك عاملين يدعمان الترابط

---

[1] عليان، ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد: مناهج وأساليب البحث العلمي – النظرية والتطبيق، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص٤٠-٤٣.

[2] سيتم تفصيل هذه الأوزان في مقدمة الفصل الثالث من هذه الدراسة.

بين شعوب غرب أوروبا: الأول اقتصادي يتمثل بالجماعات الثلاث. والثاني اجتماعي سياسي يتمثل بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويضغطان على الدول للتنازل عن المزيد من سيادتها في ميادين أخرى كالدفاع والعلاقات الخارجية.

ويسعى(**نوفل** ١٩٨٨) في دراسته بعنوان "**البعد السياسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك**" إلى رصد عوامل ضعف العمل الاقتصادي العربي المشترك، من خلال تتبع محطات تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك ضمن إطار جامعة الدول العربية من جانب، وخارج إطارها من جانب آخر، حيث يخلص إلى أن مسيرة التعاون العربي لن تتم من دون الإرادة السياسية؛ وبالتالي فإن مصير هذا التعاون مرهون بالإرادة السياسية التي تتحكم في مصير الأمة.

ويهدف(**القاسمي**١٩٨٨) في دراسته بعنوان: "**التكتلات الاقتصادية في العالم مع إشارة خاصة لحالة الوطن العربي**"، إلى رصد عوامل نشوء وتطور ونجاح أو فشل التكتلات الاقتصادية، من خلال التتبع التاريخي للتكتلات الاقتصادية في العالم وتطورها ونجاحها أو فشلها.

وتخلص الدراسة إلى أن للإرادة السياسية دور حاسم في نجاح عملية التكامل الاقتصادي، إلى جوانب عوامل هامة أخرى، وبالتالي فإن فشل التكامل الاقتصادي في الدول النامية يعود إلى عدم الاستقرار السياسي، ودو الشركات الاحتكارية، ونقص الكفاءات البشرية الفنية لدراسة تكاليف وعائدات التكامل، وغياب العدالة في توزيع منافع التكامل، وعدم إتباع آليات تتناسب مع الخصائص الموضوعية والظروف الواقعية للدول الأطراف في العملية التكاملية.

أما (**صارم**١٩٩٩) فيسعى في دراسته بعنوان: "**اليورو**"، إلى رصد عوامل نجاح عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي، وعوامل فشل عملية التكامل الاقتصادي العربي. وذلك من خلال التتبع

التاريخي لمحاولات التكامل الاقتصادي منذ (١٩٥٠) ولغاية (١٩٩٨). وتخلص الدراسة إلى أن أهم عوامل فشل التكامل العربي هو غياب الإرادة السياسية، لكنه يرى أن هناك عوامل أخرى اقـــل أهمية، كاختلاف هياكل العمل الاقتصادي، واختلاف التشريعات، والسياسات والأنظمة الحاكمـــة وتوجهاتها الاقتصادية والأيديولوجية، وادعاءات التآمر الخارجي.

أما (**الشرعة١٩٩٩**) فيسعى في دراسته بعنوان:"**الآسيان وتجربة التعـاون الإقليمـي**"، إلـى رصـد عوامل نجاح "الآسيان" وفشل العرب، من خلال تتبع النشأة والتطـور لتجربتـي التكامـل الآسيوي والعربي، والمقارنة بينهما. ويرى الشرعة أنه بالرغم مـن تـوافر خـصائص الوحـدة ومتطلبات التكامل في الوطن العربي، ووجود خلافات كبيرة بين دول الآسيان، فإنها حققت نجاحـا كبيرا، في حين لم ينجح التكامل العربي.

وترى الدراسة أن نجاح رابطة الآسيان يعود إلى تفعيل مؤسسات العمل الاقتصادي المـشترك، والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة، والفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية، والتركيـز علـى الفوائد الاقتصادية للأطراف، والاستفادة القصوى من الظروف الإقليمية والدولية المواتية، واستثمار تلاقي مصالح الدول الأطراف مع مصالح الدول الكبرى.

ويطلق الباحث على هذه الخطوات تسمية "استراتيجية الحد الأدنى" في الاقتـصاد، ويـرى أن تطبيقها من قبل الدول العربية من شأنه تفعيل التكامل العربي. غير أنه يخلص إلى أن كـل ذلـك يتطلب توافر إرادة سياسية فاعلة تضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ.

أما (**أبو الفتوح٢٠٠٢**) فيسعى في دراسته بعنوان: "**تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**"، إلى وضع تصور لمتطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، من خلال تتبـع تجـارب التكامل العربية وتقييمها، وتحليل معوقاتها. حيث يرى أن تجارب التكامل العربي لم تحقق نجاحـا

يذكر في أي مستوى من مستويات التكامل، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية وتنظيمية. ويرى أن نجاح العملية التكاملية يقتضي إزالة هذه الأسباب. غير أنه يخلص إلى أن إزالة هذه العوائق مرهونة بالإرادة السياسية.

وهكذا فإن كل هذه الدراسات ترى في "الإرادة السياسية" عاملا مهما، بحيث يصعب تحقيق النجاح في عملية التكامل الاقتصادي في ظل غياب هذا العامل. غير أنها انطوت على بعض جوانب القصور التي تسعى هذه الدراسة لتغطيتها، وهي:

١- لم تبين بصورة دقيقة ومفصلة ومباشرة الكيفية التي يرتبط فيها عامل "الإرادة السياسية" بعملية التكامل الاقتصادي. لذا فإن هذه الدراسة تحاول تقديم صورة دقيقة ومباشرة للكيفية التي يرتبط فيها مفهوم "الإرادة السياسية" بمفهوم " التكامل الاقتصادي " اعتمادا على مؤشراتهما؛ من أجل توضيح "نوع" و "اتجاه" العلاقة بين المفهومين.

٢- لم تقدم صورة تراكمية متصلة للمسار التاريخي للعمليات التكاملية. لذا فإن هذه الدراسة تتبع المسار التاريخي لعمليتي التكامل – موضوع الدراسة- بصورة تراكمية متصلة.

٣- تقوم على حشد الكثير من العوامل والأسباب، واقتراح الكثير من الحلول الممكنة؛ وهذا الاتساع الأفقي يحول دون التركيز على الكثير من التفاصيل الهامة، والتي يمكن التوقف عندها من خلال تحليل مضمون الاتفاقيات. لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى التوسع العمودي، من خلال الاقتصار والتركيز على تتبع متغيّر "الإرادة السياسية" وأثره على عملية التكامل الاقتصادي، بافتراض ثبات المتغيرات والعوامل الأخرى.

٤- لا تعرّف مفهوم الإرادة السياسية إجرائيا(تفكيكه إلى مؤشرات). لذا فإن هذه الدراسة تقترح تعريفا إجرائيا لمفهوم "الإرادة السياسية"؛ لغاية تمييز ومقارنة مستوى توفر الإرادة السياسية ما بين التجربتين الأوروبية والعربية عبر مراحل الدراسة.

٥- لا تقيّم مستوى نجاح التجربتين كمياً، حيث لا تقدم الأحكام الكيفية التي يوصف بها مستوى النجاح الدقة والوضوح الكافيين. لذا فإن هذه الدراسة تقدم تقييما كميا لكلا التجربتين من خلال إعطاء متغيري الدراسة ومؤشراتهما أوزانا نسبية اعتمادا على معايير مقترحة.

تقسيم الدراسة:

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. ويتناول الفصل الأول الإرادة السياسية، حيث يتألف من مبحثين، في الأول يتم التطرق إلى النموذج الأوربي، وفي الثاني يتم التطرق للتجربة العربية. ويتناول الفصل الثاني التكامل الاقتصادي، ويتألف من مبحثين على غرار الفصل الأول. ويتناول الفصل الثالث المقارنة بين التجربتين الأوروبية والعربية، ويتألف من ثلاثة مباحث: الأول يتناول النموذج الأوروبي، والثاني يتناول التجربة العربية، والثالث يتناول العلاقة بين الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي. وفي الخاتمة يتم رصد نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإرادة السياسية نحو التكامل الاقتصادي

يتتبع هذا الفصل مدى توفر الإرادة السياسية نحو التكامل الاقتصادي لدى التجربتين الأوروبية والعربية من خلال تطبيق مؤشرات هذا المفهوم على مدى مراحل الدراسة. ويتكون من مبحثين: الأول يتناول النموذج الأوروبي، والثاني يتناول التجربة العربية.

المبحث الأول

النموذج الأوروبي

يتناول هذا المبحث الإرادة السياسية الأوروبية، ويتألف من ثلاثة مطالب: الأول يتناول المرحلة الأولى(١٩٥٠-١٩٧٣)، والثاني يتناول المرحلة الثانية(١٩٧٤-١٩٩١)، والثالث يتناول المرحلة الثالثة (١٩٩٢-٢٠٠٢).

المطلب الأول

المرحلة الأولى (١٩٥٠_١٩٧٣)

يطبق هذا المطلب مؤشرات الإرادة السياسية في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي الأوروبي على مدى(٢٤)عاما، منذ(١٩٥٠) ولغاية(١٩٧٣)؛ حيث انطلقت عملية التكامل بدعم أمريكي: اقتصادي(مشروع مارشال)، وأمني(حلف الناتو)، وباستعداد محلي حيث تشابهت نظم الدول الأعضاء السياسية والاقتصادية والثقافية، مما وفر دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي

اللازم لانطلاق التجربة وضمان نجاحها وتقدمها(١).

وبفعل التحالف الأمريكي- الأوروبي، فقد أصبحت السياسات الأوروبية الغربية منسجمة – إلى حد بعيد – مع السياسات الأمريكية. وفي ظل هذه الظروف بدأت عملية التكامل الأوروبية.

أولاً: توقيع الاتفاقيات: تم في هذه المرحلة توقيع سبع اتفاقيات تكاملية بين دول أوروبا الغربية الست وهي(٢):

١-اتفاقية المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community (ECSC)): وتضمنت إنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب بين الدول الأعضاء، حيث حالت دون وقوع حروب جديدة وشجعت على إنشاء سوق اقتصادية مشتركة. وتم توقيعها من قبل الدول الست بتاريخ ١٨/٤/١٩٥١ في باريس.

٢-اتفاقية الجماعة الدفاعية الأوروبية ((European Defency Community (EDC)): وتضمنت إنشاء جماعة دفاعية مستقلة. وتم توقيعها من قبل الدول الست بتاريخ ٢٧/٥/١٩٥٢ في باريس.

٣-اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية: ((European Economic community (EEC)): وتتضمن إنشاء سوق اقتصادية مشتركة. وتم توقيعها من الدول الست بتاريخ ٢٥/٣/١٩٥٧ في روما.

٤-اتفاقية المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (European Atomic Energy Community (Euratom)): وتم توقيعها من الدول الست بتاريخ ٢٥/٣/١٩٥٧ في روما. وتتضمن إنشاء سوق مشتركة للطاقة الذرية.

1 نافعة، حسن، أوروبا في مطلع قرن جديد القضايا والآفاق، في، عبد الحي، وليد، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان-الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ومؤسسة عبد الحميد شومان، ط١، ٢٠٠٢، ص ٨١ .

2 Fontaine, Pascal. Europe in 12 lessons, Directorate General for press and communication, Brussels, Belgium, 2003, p58.

٥-اتفاقية الإدماج (The Merging Treaty): وتم توقيعها من قبل الدول الست بتاريخ ١٩٦٥/٤/٨ في بروكسيل. وتتضمن دمج أجهزة معاهدات الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية وجماعة الطاقة الذرية في هيكل مؤسسي موحد.

٥-اتفاقية لوكسمبورغ (Luxembourg Treaty): وتتضمن تقوية الهيكل المؤسسي وتمكينه من إيجاد موارد تمويل ذاتية، وقد تم توقيعها من قبل الدول الست بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٢ في لوكسمبورغ.

٦-اتفاقية بروكسيل (Brussels Treaty): وتتضمن قبول طلبات عضوية كل من: الدنمرك وأيرلندا والنرويج والمملكة المتحدة. وقد تم توقيعها بتاريخ ٢٢/١/ ١٩٧٢ في بروكسيل.

وهكذا تم توقيع كل الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء؛ مما يدل على الجدية وانسجام الرؤى والأهداف الجماعية.

ثانياً: تصديق الاتفاقيات: تنص المواد: (٩٩) من معاهدة الفحم والصلب، و(٢٤٦) من معاهدة المجموعة الاقتصادية، و(٢٢٣) من معاهدة الطاقة الذرية و(٣٧) من معاهدة الإدماج على وجوب تصديق هذه الاتفاقيات من قبل الدول الأعضاء جميعها، طبقاً للنظم الدستورية الخاصة بها. وذلك دون تحديد موعد زمني. وبينما تودع وثائق التصديق الخاصة بجماعة الفحم والصلب والجماعة الدفاعية لدى الحكومة الفرنسية، فإن وثائق التصديق الخاصة بباقي المعاهدات تودع لدى الحكومة الإيطالية، وقد جرت عملية التصديق على النحو التالي [1]:

١-اتفاقية المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC): صادقت كل الدول الأعضاء على هذه

Fontaine,op.cit,P59-60.1

الاتفاقية خلال خمسة عشر شهراً: ما بين نيسان١٩٥١ حيث تم توقيعها، وتموز١٩٥٢ حيث تسلمت الحكومة الفرنسية آخر وثيقة تصديق.

٢-اتفاقية الجماعة الدفاعية الأوروبية (EDC): صادق على هذه الاتفاقية خمس من أصل ست أعضاء، لكنها سقطت بسبب عدم حصولها على تصديق كل الأعضاء؛ حيث رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية تصديقها خوفا من إعادة تسليح ألمانيا من جانب، وعدم الرغبة في التنازل عن السيادة من جانب آخر.

٣-اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC): قامت كل الدول الأعضاء بتصديق هذه الاتفاقية خلال ثمانية شهور: ما بين آذار١٩٥٧ حيث تم توقيعها، وكانون أول ١٩٥٧ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق.

٤-اتفاقية المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom): قامت كل الدول الأعضاء بتصديق هذه الاتفاقية خلال ثمانية شهور: ما بين آذار١٩٥٧حيث جرى توقيعها، وكانون أول ١٩٥٧ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق.

٥-اتفاقية الإدماج: صادقت عليها كل الدول الأعضاء خلال أثنين وعشرين شهراً: ما بين نيسان ١٩٦٥ حيث تم توقيعها، وحزيران ١٩٦٧ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق.

٦-اتفاقية لوكسمبورغ: قامت كل الدول الأعضاء بتصديق هذه الاتفاقية خلال ثمانية شهور: ما بين نيسان١٩٧٠ حيث تم توقيعها، وكانون أول١٩٧٠ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق.

٧-اتفاقية بروكسيل: قامت ثلاثة من الدول طالبة العضوية بتصديق هذه الاتفاقية خلال أحد عشر

شهراً: ما بين كانون ثان ١٩٧٢ حيث تم توقيعها، وكانون أول ١٩٧٢ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية نتيجة الاستفتاء الشعبي الرابع من الدول الأربع طالبة العضوية.

وهكذا تم تصديق ست اتفاقيات من أصل سبع من قبل كل الدول الأعضاء مما يدل على مستوى عال من الجدية وانسجام الرؤى الاقتصادية،في حين يدل عدم تصديق الاتفاقية العسكرية من قبل فرنسا على استمرار المخاوف التاريخية؛ مما يعني عدم نضج الرؤى والأهداف العسكرية الجماعية،

ثالثاً: تنفيذ الاتفاقيات: تنص المادة (٩٩) من معاهدة الفحم والصلب على أن هذه الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ في التاريخ الذي تودع فيه وثيقة التصديق من قبل آخر دولة موقعة عليها. وتنص المادة (٢٤٧) من معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والمادة (٢٢٤) من جماعة الطاقة الذرية، والمادة (٣٨) من معاهدة الإدماج، على أن هذه الاتفاقيات تدخل حيزّ التنفيذ في اليوم الأول من الشهر التالي للشهر الذي تودع فيه آخر وثيقة تصديق وقد جرت هذه العملية على النحو التالي[1]:

١-اتفاقية المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC): دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني والفعلي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ٢٣/٧/ ١٩٥٢.

٢-اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية(EEC): دخلت حيّز التنفيذ القانوني والفعلي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ ١/١/١٩٥٨.

٣-اتفاقية المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية(Euratom): دخلت حيّز التنفيذ القانوني والفعلي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ ١/١/ ١٩٥٨.

٤-اتفاقية الإدماج (Merging): دخلت حيّز التنفيذ القانوني والفعلي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ ١/٧/١٩٦٧.

---

[1] Fontaine,op.cit,P58-59

٥-اتفاقية لوكسمبورغ: دخلت حيّز التنفيذ القانوني والفعلي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ ١٩٧١/١/١.

٦- اتفاقية بروكسيل: دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ القانوني والفعلي بتاريخ ١٩٧٣/١/١؛ حيث تمتعت بموجبها كل من الدنمرك وأيرلندا والمملكة المتحدة بعضوية الجماعة الأوروبية، فأصبح عدد الأعضاء تسعة، بينما لم تنل النرويج عضوية الجماعة بسبب رفض أغلبية الشعب النرويجي لها عبر الاستفتاء.

ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة كانت مناوئة للمجموعة الأوروبية بسبب الحساسيات التاريخية مع فرنسا من جانب والهاجس الإمبراطوري من جانب آخر حيث نفرت من الدخول في المجموعة كعضو عادي كالآخرين كما أنها مرتبطة إلى حد بعيد بالولايات المتحدة أكثر من ارتباطها بفرنسا وألمانيا على وجه الخصوص ثم أنها ترفض فكرة الوحدة الفدرالية التي تعد هدفا بعيد المدى لعملية التكامل التدريجية التي بدأتها الدول الست المؤسسة للمجموعة الأوروبية، وانطلاقا من ذلك كله فقد قامت بمبادرة معادية للاتحاد الأوروبي؛ إذ أنشأت منطقة للتجارة الحرة الأوروبية عام(١٩٦٠) بهدف إغراق مبادرة مجموعة الست في منطقة تجارة حرة كبيرة غير أن هذه المبادرة لم تحقق النجاح المطلوب في حين حققت مجموعة الست نجاحا ملحوظا الأمر الذي دفع المملكة المتحدة للسعي للانضمام لمجموعة الست غير أن الرئيس الفرنسي(ديغول) عارض ذلك بشدة واصفا المملكة المتحدة بحصان طروادة الأمريكي وبالتالي تأخر قبول عضويتها في المجموعة[1].

وهكذا تم تنفيذ كل الاتفاقيات المصدقة من قبل كل الدول الأعضاء؛ مما يدل على الجدية

[1] ماركو،جان،أي غد لأوروبا؟،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١٥٧،يوليو٢٠٠٤،ص١٢٩.

وانسجام الرؤى والأهداف الجماعية كما أن انضمام أعضاء جدد لا سيما المملكة المتحدة يعطي قوة كبيرة للاتحاد الأوروبي كما يدل على توافر عناصر جذب وإغراء في هذه العملية.

رابعاً: إنشاء مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات فوق وطنيه: تنفيذاً لأحكام المعاهدات الثلاث المنشئة للجماعات الأوروبية[١] تم إنشاء أربع مؤسسات إقليمية تعمل على تنفيذ هـذه الاتفاقيـات. وهـي: مجلس الوزراء واللجنة العليا، والبرلمان، ومحكمة العدل الأوروبيـة. وفـي حـين أنـشأت هـذه المعاهدات ثلاثة مجالس (لكل معاهدة مجلس)، وثلاث لجان (لكل معاهدة لجنة)، فإنها اشتركت فـي برلمان واحد ومحكمة واحدة.

وتنفيذاً لأحكام معاهدة الإدماج[٢]، تم توحيد المجالس الثلاثة في مجلس واحد، واللجان الثلاث في لجنة واحدة؛ وهكذا أصبح الجهاز المؤسسي للجماعات الثلاث موحداً، ويتكون من أربع مؤسـسات هي[٣]:

١-**مجلس الوزراء:** ومقره في بروكسيل، ولكن تعقد بعض اجتماعاته في لوكسمبورغ لمدة ثلاثـة شهور: نيسان وحزيران وتشرين أول، وتتولى رئاسته إحدى الدول الأعضاء لمـدة سـتة أشـهر، ويعتبر إطارا لتمثيل مصالح الدول الأعضاء[٤].ومهمته الأساسية إقرار التشريعات، ويتمتع ببعـض الصلاحيات التنفيذية، ويتألف من ممثل لكل دولة على مستوى الوزراء، وتمتلك فيه كل دولة عـدد من الأصوات يتناسب وحجمها، ويتخذ قراراته بالأغلبية العادية أو الموصوفة أو بالإجماع، حـسب الموضوع المطروح. ويعقد اجتماعاته بشكل دوري منتظم، ويتمتع بسلطات فوق وطنية.

[1] المواد(٤٥-c/٨٠) من معاهدة الفحم والصلب، والمواد(١٣٧-c/١٨٨) من معاهدة الجماعة الاقتصادية، والمواد(١٠٧-c/١٦٠)من معاهدة الطاقة الذرية.

[2] المواد (١-١٩).

[3] http://europa.ea.int/abc/treaties/en/entoc291.htm(2-8-2005)

[4] كمال، محمد مصطفى، ونهرا، فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١ ص٤٣.

٢-**اللجنة:** وتتألف من(١٣) عضوا* مستقلين عن حكوماتهم، ومهمتها الأساسية تنفيذ نصوص الاتفاقيات، وتتخذ قراراتها بالأغلبية العادية؛ مما يدل على تمتعها بسلطات فوق وطنية، حيث تحظى قراراتها بالتطبيق المباشر على الدول والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وتعقد اجتماعاتها بشكل دوري ومنتظم، وتمثل إطارا للتعبير عن مصالح الاتحاد، وتعتبر المتحدث الرسمي باسم أوروبا المتحدة، حيث تقوم بدور في العلاقات الخارجية للجماعات الأوروبية. وتجتمع بشكل دوري(مرة واحدة في الأسبوع على الأقل) وتتخذ قراراتها بالأغلبية العادية(٥٠%+١)[1].

٣-**البرلمان:** ومقره ستراسبورغ(فرنسا) وسكرتاريته في لوكسمبورغ وتعقد لجانه اجتماعاتها في بروكسيل[2]، ويتألف من نواب توفدهم البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء لمدة خمس سنوات، ومهمته الأساسية مراقبة التشريعات والأعمال، ويتمتع بصلاحية إقالة اللجنة، ويعقد اجتماعاته بصورة دورية منتظمة، ويتخذ قراراته بالأغلبية العادية، أو بالأكثرية(الثلثين)حسب أهمية القرارات، غير أن سلطاته لا تعلو على الدولة.

٤-**محكمة العدل الأوروبية:** وهي الجهاز القضائي للمجموعة، وتتألف من قاض من كل دولة. ومهمتها الأساسية مراقبة التشريعات والأعمال، وإلغاء التشريعات المخالفة للاتفاقيات المؤسسة للجماعات، وإيقاع الجزاءات ضد المخالفين حيث تقوم بالفصل في الخلافات بين الدول الأعضاء، وبين مؤسسات الاتحاد، وأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين[3]. وتعقد اجتماعاتها بشكل دوري ومنتظم، وتتخذ قراراتها بالأغلبية العادية؛ مما يعني تمتعها بسلطات فوق وطنية. وقد تولت هذه

---

* بواقع عضوين لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وعضو لكل من الدول الأخرى الخمس.

1 كمال ونهرا،صنع القرار في الاتحاد الأوروبي،ص٤٧.

2 كمال ونهرا،صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ص٥٢.

3 Leonard, Dick, pocket guide to the European community , with foreword by Roy Jenkins ,Oxford ,UK; New York: B. Blackwell; London: Economist Publications,1988,p47.

المؤسسات مهماتها وانتظمت اجتماعاتها وباشرت أعمالها بفعالية.

وهكذا تم إنشاء جهاز مؤسسي متكامل يصلح كنواة لحكومة أوروبية مستقبلية حيث تنازلت له الدول عن أجزاء من سيادتها مما يدل على أعلى درجات الجدية وانسجام الرؤى والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى.

خامساً: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: رغم أن المعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية في هذه المرحلة لا تنص على تنسيق السياسات الخارجية والأمنية.إلا أنها تبادلت مع الدول والمنظمات الدولية البعثات الدبلوماسية، وشاركت في المؤتمرات الدولية كمجموعة واحدة، فاكتسبت بعض مظاهر الشخصية الدولية، حيث اعترفت بها معظم دول العالم [١].

غير أن المحاولات الأوروبية للتنسيق بدأت في قمة حلف " الناتو " في نيويورك عام (١٩٥٠)، حيث طرحت الحكومة الفرنسية مشروعاً لإنشاء جيش أوروبي موحّد، للحفاظ على الشخصية الأوروبية المستقلة والتخلص من هيمنة "الناتو". وقد أصبح هذا المشروع موضوعاً للتفاوض بين دول جماعة الصلب والفحم حتى عام ١٩٥٢ حيث تم توقيع معاهدة: "الجماعة الدفاعية الأوروبية (EDC) "، والتي أفضت إلى طرح مشروع سياسي عام ١٩٥٣، يقضي بإنشاء اتحاد فدرالي أو كونفدرالي، تحت اسم: "الجماعة السياسية الأوروبية (EPC) ". غير أن هذا المشروع بشقيه: الدفاعي والسياسي فشل لعدم موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليه؛ بسبب التخّوف من احتمال الهيمنة الألمانية من جانب، وبسبب عدم الرغبة في التنازل عن أجزاء هامة من السيادة من جانب آخر [٢].

---

[١] الجنزوري، عبد العظيم، الاتحاد الأوروبي(الدولة الأوروبية الكونفدرالية)، القاهرة، دار النهضة العربية، دط، دت، ص٩٠.
[٢] عوني، مالك، آفاق التكامل الأوروبي الجديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٢، ٢٠٠٠، ص٨٨-٩٤.

وفي العام١٩٦٩ اقترح مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية- والذي أطلــق عليه اسم المجلس الأوروبي- قيام تعاون سياسي بين الدول الأعضاء[1]. ورغم أن التعاون السياسي غير منصوص عليه في معاهدات الجماعات الأوروبية، إلا أنه أصبح محوراً أساسياً في مؤتمرات القمة للمجلس الأوروبي للأعوام (١٩٧٠ - ١٩٧٣) [2].

وهكذا بدأت العملية التكاملية الاقتصادية تؤثر على السلوك السياسي للدول الأعــضاء ممــا يبــشر بتقارب سياسي اكبر في المستقبل.

المطلب الثاني

المرحلة الثانية (١٩٧٤-١٩٩١)

يطبق هذا المطلب مؤشرات الإرادة السياسية في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي الأوروبي على مدى (١٨)عاما، منذ ١٩٧٤ ولغاية ١٩٩١). حيث استمر في هذه المرحلة تحــالف أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل ذلك بمظاهر عديدة، أبرزها حلف " الناتو ".

غير أنه وبعد اتضاح معالم سياسة الوفاق الدولي، فقد بدأت أوروبا الغربية العمل لبنــاء هويــة مستقلة، وممارسة دور سياسي مستقل نسبيا عن الولايات المتحدة في الساحة الدولية، دون تحقيــق الكثير في هذا الأمر. واستمرت النظم السياسية لأوروبا الغربية في هذه المرحلــة فــي مــسارها الديمقراطي الليبرالي. وفي هذه الظروف تواصلت عملية التكامل الأوروبي.

أولا: توقيع الاتفاقيات: تم في هذه المرحلة توقيع خمس اتفاقيات تكاملية بين دول أوروبا الغربــية

[1] بشير، الشافعي، السوق الأوروبية المشتركة – أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية: نظامها – نشاطها – آثارها، الإسكندرية – مصر، منشأة المعارف، د. ط، د، ت، ص٤٦.
[2] الجنزوري: الاتحاد الأوروبي، ص١٧.

التسع، وهي[1]:

١-اتفاقية بروكسيل (Bruxelles Treaty) وهي تعديل لاتفاقية الإدماج(١٩٦٥)، وتتضمن تقوية صلاحيات البرلمان على الميزانية وإنشاء محكمة مراجعي الحسابات. وقد وقعتها كل الدول الأعضاء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٢.

٢-اتفاقية قبول عضوية اليونان في الجماعة الأوروبية (accession Treaty with Greece) : وتم توقيعها ما بين الجماعة الأوروبية واليونان بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨.

٣-اتفاقية قبول عضوية كل من أسبانيا والبرتغال في الجماعة الأوروبية (accession treaties with Spain and Portugal): وتم توقيعها ما بين الجماعة الأوروبية وكل من أسبانيا والبرتغال بتاريخ ١٢/٦/ ١٩٨٥ .ويمكن تفسير تأخر انضمام كل من اليونان واسبانيا والبرتغال لعضوية الاتحاد بسبب النظم الدكتاتورية التي كانت تحكمها فلما زالت هذه النظم واستقرت فيها النظم الديمقراطية تم قبول عضويتها في الاتحاد.

٤-اتفاقية القانون الأوروبي الواحد (The single European Act): وهو تعديل لاتفاقية روما(١٩٥٧) لتفعيل التكامل الاقتصادي الأوروبي للوصول إلى السوق الواحدة بداية العام(١٩٩٣). وقد وقعته كل الدول الأعضاء بتاريخي(١٧و٢٨) شباط١٩٨٦ في كل من لوكسمبورغ، وهيسغ (Hague) في هولندا.

٥-اتفاقية شنجن (the schengen treaty): وتتضمن إلغاء التفتيش على الحدود بين الأعضاء.ووقعتها كل الدول الأعضاء في قرية (شنجن) في (لوكسمبورغ) بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٩.

[1] Fontain, op.cit, p59.

ومن الجدير بالذكر أن تأخر قبول عضوية انضمام كل من اليونان واسبانيا والبرتغال يعود للنظم الدكتاتورية التي كانت تحكمها فلما زالت هذه النظم واستقرت الحياة الديمقراطية فقد تم قبول عضويتها؛مما يعني أن الديمقراطية هي الشرط الأساسي الأول لعضوية الاتحاد.

وهكذا تم توقيع كل الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء مما يدل على الجدية العالية وانسجام الأهداف الجماعية.

ثانياً: تصديق الاتفاقيات: تنص الاتفاقيات الموقعة في هذه المرحلة على أن يتم تصديقها وفقاً للأسس الدستورية الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء، ثم إيداع وثائق التصديق لدى حكومة الجمهورية الإيطالية، وقد جرى التصديق على النحو التالي[١]:

(١) اتفاقية بروكسيل: صدقت كل الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية خلال عشرين شهراً: ما بين تموز ١٩٧٥حيث جرى توقيعها، وأيار ١٩٧٧ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق.

(٢) اتفاقية قبول عضوية اليونان: قامت اليونان باتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لانضمامها لعضوية الجماعات الأوروبية، حيث صادقت على الاتفاقية خلال سبعة عشر شهراً: ما بين أيار ١٩٧٩ حيث جرى توقيعها، وكانون أول ١٩٨٠ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية وثيقة التصديق.

(٣) اتفاقية قبول عضوية أسبانيا والبرتغال: قامت كل من أسبانيا والبرتغال باتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لانضمامها لعضوية الجماعات الأوروبية خلال ستة شهور: ما بين حزيران ١٩٨٥ حيث جرى توقيعها، وكانون أول ١٩٨٥ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية وثيقتي التصديق.

(٤) اتفاقية القانون الأوروبي الواحد: قامت كل الدول الأعضاء بتصديق هذه الاتفاقية خلال ستة

---

1 http:// www. ecsanet .org. euinfo. htm (treaties, 5-8 -2005)

عشر شهراً: ما بين شباط ١٩٨٦ حيث تم توقيعها، وحزيران ١٩٨٧ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق.

(٥)اتفاقية شنجن: قامت كل الدول الأعضاء بتصديق هذه الاتفاقية خلال ستة شهور:ما بين حزيران ١٩٩٠حيث تم توقيعها، وكانون أول ١٩٩٠ حيث تم تسليم الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق.

وهكذا تم تصديق كل الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء مما يعني استمرار الجدية وانسجام الأهداف الجماعية كما أن انضمام أعضاء جدد يدل على توافر عناصر جذب عالية ويعني زيادة أهمية العملية التكاملية الأوروبية ونجاحها.

ثالثاً: تنفيذ الاتفاقيات: تنص الاتفاقيات الموقعة في هذه المرحلة على أن تدخل كل منها حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر التالي للشهر الذي تودع فيه أخر وثيقة تصديق لدى حكومة الجمهورية الإيطالية، وقد جرى التنفيذ على النحو التالي[1]:

(١)اتفاقية بروكسيل: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني والعملي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ (١/٦/ ١٩٧٧).

(٢)اتفاقية قبول عضوية اليونان: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني والعملي في اليوم الأول من عام ١٩٨١ حيث تمتعت بموجبها اليونان بعضوية الجماعة الأوروبية، فأصبح عدد الأعضاء عشرة.

(٣)اتفاقية قبول عضوية أسبانيا والبرتغال: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني والفعلي بتاريخ ١٩٨٦/١/١، حيث تمتعت بموجبها كل من أسبانيا والبرتغال بعضوية الجماعات الأوروبية، بحيث أصبح عدد الأعضاء اثني عشر.

---

[1] Fontaine,op.cit,p59

(٤)اتفاقية القانون الأوروبي الواحد: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني والفعلي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ ١٩٨٧/٧/١.

(٥)اتفاقية شنجن: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني والعملي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ ١٩٩١/١/١.

وهكذا تم تنفيذ كل الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء مما يدل على استمرار الجدية وانسجام الأهداف الجماعية.

رابعاً: إنشاء مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات فوق وطنية: شهد الهيكل المؤسسي للجماعات الأوروبية تطوراً ملحوظاً في الاتجاهين العمودي والأفقي؛ فقد تم توسيع سلطات البرلمان بخصوص ميزانية الجماعة كممثل للمواطنين، وقرر المجلس الأوروبي(باريس١٩٧٤) أن يتم اختيار أعضاء البرلمان الأوروبي عبر الانتخاب المباشر، وبالفعل تمت أول انتخابات مباشرة في حزيران ١٩٧٩، ثم جرت ثاني انتخابات مباشرة في شباط ١٩٨٤، والثالثة في حزيران ١٩٨٩[1].

ومنذ إتباع أسلوب الانتخاب المباشر لعضوية البرلمان، فقد اكتسب شرعية كبيرة باعتباره يمثل كل المواطنين في الاتحاد؛ الأمر الذي أفضى إلى توسيع اختصاصاته، وتزايد وزنه النسبي في الهيكل التنظيمي للجماعة، فقد تم توسيع سلطاته في مجال تبني الأعمال القانونية للجماعة، وفي مجال الموافقة على المعاهدات الدولية، والمشاركة في مجال التشريع، وفي مجال السلطة الرقابية. وقد جرى البرلمان، في الممارسة العملية على إصدار أية توصيات يراها ضرورية بصدد أي أمر تتضمنه المعاهدات[2].

---

1 Fontaine, op. cit, p 59-60.

2 الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص ٩٢.

وتم إنشاء مؤسستين جديدتين: المجلس الأوروبي، الذي اكتسب صفته القانونية كمؤسسة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي بموجب المادة (٢) من القانون الأوروبي الواحد، حيث يضم هذا المجلس في عضويته رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة لرئيس المفوضية [١]. ومحكمة المراجعين، التي أنشأت بموجب اتفاقية بروكسيل(١٩٧٥) حيث مارست مهامها في الأول من حزيران١٩٧٧ [٢]. فأصبح للجماعة ستّ أجهزة تمثل نواة حكومة الاتحاد الأوروبي.

وهكذا تم-اعتمادا على التطبيق العملي- تغطية النقص في الجهاز المؤسسي الأوروبي كما تزايدت صلاحياته مما يدل على الجدية العالية وانسجام الأهداف ونضج التجربة.

خامساً: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: عالجت اجتماعات (المجلس الأوروبي) منذ العام (١٩٧٥) موضوع التعاون السياسي. وأثناء اجتماع المجلس الأوروبي (أكتوبر ١٩٨٤) فقد تقرر تنشيط "اتحاد أوروبا الغربية"* كمنبر لمناقشة مشاكل أوروبا الأمنية، وذلك بعد فترة طويلة من جمود هذا الاتحاد. وفي اجتماع المجلس الأوروبي (لاهاي ١٩٨٧) تم تبني خطة لتحقيق مصالح أوروبا الأمنية، تضمنت الالتزام بتنمية هوية ذاتية دفاعية أوروبية متماسكة. وفي اجتماع المجلس (ماستريخت ١٩٩١) تقرر نقل مقر الاتحاد من لندن إلى بروكسيل؛ ما يعني أن اتحاد أوروبا الغربية أصبح جزءاً من الجماعات الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) [٣].

ولقد تضمن الباب الثاني من القانون الأوروبي الواحد [٤] نصوصاً حول التعاون الأوروبي في مجال السياسة الخارجية. ونصت المادة (١) من هذا القانون على أن الهدف من الجماعة الأوروبية

---

[1] http: // www.ecsanet.org. EUinfo.htm (treaties, 5-8-2005)

[2] Fontaine,op.cit,p59..

* تم إنشاؤه عام ١٩٥٥للدفاع الجماعي عن أوروبا، ويضم في عضويته إلى جانب دول الاتحاد ودول أوروبا الوسطى، دولا أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية(الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص٩١)

[3] الجنزوري، الاتحاد الأوروبي ٩٢.

[4] http:// europa.ea.int/abc/obj/ treaties/ en/ entoc 291. htm (1-8-2005)

تحقيق شخصية دولية مستقلة سعيا لتشكيل قطب دولي جديد إلى جانب الولايات المتحدة، بعد انهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة، غير أنها لم تحقق الكثير إذ استمرت الهيمنة الأمريكية عبر حلف "الناتو". وفي ظل هذه الظروف تواصلت عملية التكامل الأوروبي.

أولا: توقيع الاتفاقيات: تم في هذه المرحلة توقيع أربع اتفاقيات تكاملية بين دول أوروبا الغربيــة: وهي[1]:

١-اتفاقية الاتحاد الأوروبي (European Union (EU)): وهي تعديل وتطوير للاتفاقيات المنشئة للاتحاد، وتتضمن وضع الأساس لسياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتعاون في مجــال الفــضاء، والعلاقات الداخلية، وتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وإيجاد عملة موحدة. وقد تم توقيعها فــي قرية ماستريخت (هولندا) بتاريخ ١٩٩٢/٢/٧.

٢-اتفاقية قبول عضوية كل من النمــسا وفنلنــدا والنــرويج والسويد فــي الاتحــاد الأوروبــي (Accession Treaties): وقد تم توقيعها ما بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول المذكورة يومي ٢٤ و٢٥ حزيران ١٩٩٤.

٣-اتفاقية أمستردام (Amsterdam Treaty) وهي تعديل لاتفاقية "ماستريخت". وتتضمن تقويـــة الاتحاد الأوروبي من خلال منح الهيكل المؤسسي صلاحيات ومسؤوليات جديدة. وقد تــم توقيعهــا بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢.

٤-اتفاقية "نيس" (The Treaty of Nice) وتتضمن تطوير نظام صناعة القــرار فــي الاتحــاد الأوروبي استعدادا لتوسيع العضوية، بحيث يصبح هذا الأمر من صلاحيات المجلس الأوروبــي والمفوضية ورئيس البرلمان معا، وقد تم توقيعها في مدينة نيس(فرنسا) بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠٠١.

---

[1] Fontaine, Op, Cit, p, 60

وهكذا تم توقيع كل الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء مما يدل على استمرار الجدية العالية وانسجام الأهداف الجماعية.

ثانيا: تصديق الاتفاقيات: تنص الاتفاقيات الموقعة هذه المرحلة على أن يتم تصديقها وفقا للأسس الدستورية الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء، ثم إيداع وثائق التصديق لدى حكومة الجمهورية الإيطالية[1].

(١)اتفاقية الاتحاد الأوروبي (EU): قامت كل الدول الأعضاء بتصديق هذه الاتفاقية خلال عشرين شهرا: ما بين شباط ١٩٩٢ حيث جرى توقيعها، وتشرين أول١٩٩٣ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق.

(٢)اتفاقية قبول عضوية كل من النمسا وفنلندا والنرويج والسويد: قامت ثلاث من الدول طالبة العضوية بتصديق الاتفاقية حسب الأصول الدستورية لديها خلال اقل من ستة شهور، ما بين حزيران ١٩٩٤ حيث جرى توقيعها، وكانون أول ١٩٩٤ حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة تصديق، بينما لم تقم الدولة الرابعة (النرويج) بتصديق الاتفاقية، بسبب رفض الشعب النرويجي لها في الاستفتاء الذي أجري بهذا الخصوص(وذلك للمرة الثانية)؛ وهذا يدل على أن مسألة الانضمام للعضوية قرار الشعب أولا وأخيرا، وليس قرار النخب الحاكمة، وهذا ينسحب على الدول الأوروبية الأخرى؛ وبالتالي فإن انضمام دولة أوروبية للاتحاد يعني دعما من قبل أغلبية شعبها؛ الأمر الذي يضمن استقرار وتطور عملية التكامل.

(٣)اتفاقية أمستردام: قامت كل الدول الأعضاء بتصديق هذه الاتفاقية خلال سنة ونصف: ما بين تشرين أول ١٩٩٧حيث جرى توقيعها، ونيسان ١٩٩٩، حيث تسلمت الحكومة الإيطالية آخر وثيقة

---

[1] Fontaine, Op, Cit, p, 60

الهيكل المؤسسي للاتحاد المزيد من الصلاحيات لا سيما البرلمان، حيث تكرس هذا الهيكل كمركز ولاء جديد للمواطنين الأوروبيين.

وتزايد نفوذ هذا البناء المؤسسي في الممارسة العملية، وأصبح نموذجاً واقعياً فريداً يجعل الأوروبيين قاب قوسين أو أدنى من تحقيق حلم الدولة الأوروبية، لا سيما وأن المؤسسات الأوروبية الست أصبحت ناضجة ومهيأة للقيام بمهماتها كحكومة للدولة الفدرالية الأوروبية المستقبلية. وها هي أوروبا الآن تنخرط في مناقشات جدية لإقرار دستور أوروبا الموحد، الذي سيشكل إطارا قانونيا للدولة الأوروبية الفدرالية المستهدفة من وراء عملية التكامل.

خامسا: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: نصت معاهدات ماستريخت وأمستردام ونيس، على ضرورة توحيد السياسات الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي؛ لإنجاز سياسة دفاعية موحدة، تقود مستقبلا إلى دفاع مشترك، يفضي إلى تقوية وتعزيز الهوية الأوروبية واستقلالها، وتنمية هوية دفاعية أوروبية حقيقية تدريجيا؛ وذلك لتأكيد ذاتية الاتحاد على المسرح الدولي، وحماية القيم العامة والمنافع الأساسية واستقلال الاتحاد، ورفع مستوى التعاون الأوروبي، ونشر وتقوية القيم الديمقراطية، والحفاظ على السلم العالمي. كذلك نصت على امتناع الدول الأعضاء عن القيام بأعمال منافية لمنافع الاتحاد باعتباره قوة متماسكة في العلاقات الدولية، وعلى تبادل المعلومات والتشاور بين الدول الأعضاء لتامين نفوذها، وزيادة فاعلية تضافر أعمالها كافة. وعلى تنسيق الدول الأعضاء أعمالها داخل المنظمات والمؤتمرات الدولية. وعلى أن يقوم "اتحاد أوروبا الغربي" باعتباره مكون الدفاع للاتحاد الأوروبي، ووسيلة لتقوية الدعامة الأوروبية (الجناح الأوروبي) لحلف "الناتو" – بتنفيذ قرارات الاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع باعتبار الأول جزءاً متمماً للاتحاد

تصديق.

(٤)اتفاقية نيس: تم تصديق هذه الاتفاقية من قبل (١٤) عضوا من أصل(١٥) خلال عشرين شهرا: ما بين توقيعها في شباط٢٠٠١ ونهاية فترة الدراسة؛ حيث اكتمل تصديقها في الشهر الأول من العام٢٠٠٣.

وهكذا تم تصديق كل الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء مما يدل على الجدية وانسجام الأهداف الجماعية.

ثالثا: تنفيذ الاتفاقيات: تنص الاتفاقيات الموقعة في هذه المرحلة على أن تدخل حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر التالي لإيداع وثيقة التصديق من قبل آخر دولة موقعة. غير أن اتفاقية الاتحاد الأوروبي تحدد زمنا لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتجعل الطريقة المذكورة أعلاه خيارا ثانيا[1] وقد جرى التنفيذ على النحو التالي[2]

١- اتفاقية الاتحاد الأوروبي (EU): دخلت حيز التنفيذ القانوني والفعلي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ ١/١١/ ١٩٩٣.

٢- اتفاقية قبول عضوية كل من النمسا وفنلندا والنرويج والسويد: دخلت حيز التنفيذ القانوني والفعلي بتاريخ ١/١/١٩٩٥ حيث تمتعت بموجبها كل من النمسا وفنلندا والسويد بعضوية الاتحاد الأوروبي، بحيث أصبح عدد الأعضاء خمسة عشر، وظلت النرويج خارج إطار العضوية، حتى نهاية فترة الدراسة

٣- اتفاقية أمستردام: دخلت حيز التنفيذ القانوني والفعلي لدى كل الدول الأعضاء بتاريخ

---

1 http:// europa.ea.int/abc/obj/ treaties/en/entoc 291.htm. 8-9- 2005

2 Fontaine, Op.Cit,p, 60.

١- ١/٥/١٩٩٩.

٢- اتفاقية نيس: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني والفعلي بتاريخ١/٢/٢٠٠٣؛ أي بعد شهر من انتهاء فترة الدراسة. ويمكن تبين حجم الإنجاز الأوروبي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(١):الاتفاقيات الأوروبية للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المرحلة	الاتفاقيات المعدة	الاتفاقات الموقعة	الاتفاقيات المصدقة	الاتفاقيات المنفذة
الأولى	٧	٦	٦	٦
الثانية	٥	٥	٥	٥
الثالثة	٤	٤	٣	٣
المجموع	١٦	١٥	١٤	١٤

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:Fontaine, European In12 Lesson

يتبين من الجدول أن الأوروبيين نفذوا(١٤) اتفاقية من أصل(١٦) مما يعني التزاما كبيرا بالعملية التكاملية.

رابعا: إنشاء مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات فوق وطنية: منحت معاهدتا ماستريخت وأمستردام الهيكل المؤسسي للاتحاد المزيد من الصلاحيات لا سيما البرلمان، حيث تكرس هذا الهيكل كمركز ولاء جديد للمواطنين الأوروبيين.

وتزايد نفوذ هذا البناء المؤسسي في الممارسة العملية، وأصبح نموذجاً واقعياً فريداً يجعل الأوروبيين قاب قوسين أو أدنى من تحقيق حلم الدولة الأوروبية، لا سيما وأن المؤسسات الأوروبية الست أصبحت ناضجة ومهيأة للقيام بمهماتها كحكومة للدولة الفدرالية الأوروبية المستقبلية. وها هي أوروبا الآن تنخرط في مناقشات جدية لإقرار دستور أوروبا الموحد، الذي سيشكل إطارا قانونيا للدولة الأوروبية الفدرالية المستهدفة من وراء عملية التكامل.

خامسا: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: نصت معاهدات ماستريخت وأمستردام ونيس، على ضرورة توحيد السياسات الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي؛ لإنجاز سياسة دفاعية موحدة، تقود مستقبلا إلى دفاع مشترك، يفضي إلى تقوية وتعزيز الهوية الأوروبية واستقلالها، وتنمية هوية دفاعية أوروبية حقيقية تدريجيا؛ وذلك لتأكيد ذاتية الاتحاد على المسرح الدولي، وحماية القيم العامة والمنافع الأساسية واستقلال الاتحاد، ورفع مستوى التعاون الأوروبي، ونشر وتقوية القيم الديمقراطية، والحفاظ على السلم العالمي. كذلك نصت على امتناع الدول الأعضاء عن القيام بأعمال منافية لمنافع الاتحاد باعتباره قوة متماسكة في العلاقات الدولية، وعلى تبادل المعلومات والتشاور بين الدول الأعضاء لتامين نفوذها، وزيادة فاعلية تضافر أعمالها كافة. وعلى تنسيق الدول الأعضاء أعمالها داخل المنظمات والمؤتمرات الدولية. وعلى أن يقوم "اتحاد أوروبا الغربي" باعتباره مكون الدفاع للاتحاد الأوروبي، ووسيلة لتقوية الدعامة الأوروبية (الجناح الأوروبي) لحلف "الناتو" – بتنفيذ قرارات الاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع باعتبار الأول جزءاً متمماً للاتحاد الأوروبي. وعلى أن تنسجم سياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك مع سياسة حلف "الناتو". وأن تدافع الدول الأعضاء عن مواقف ومنفعة الاتحاد [1] .

وفي مطلع هذه المرحلة، وخاصة بعد وقوع حرب البلقان التي عجزت أوروبا عن احتوائها، فتولى حلف الناتو ذلك؛ فقد تم تشكيل وحدات عسكرية أوروبية خارج إطار حلف الناتو تحت اسم "Eurocorps". وفي العام (١٩٩٤) تم إنشاء قوة التدخل السريع "Eurofore". ثم قوة جوية بحرية "Euronav". وفي العام (١٩٩٤) تم إنشاء "وحدة أوروبية للتخطيط". ومع أن هذه القوى هي الوحيدة التي تمثل البناء الدفاعي لأوروبا الموحدة، إلا أنها ظلت بطيئة القدرات في التحرك. لذا

---

[1] http://europa.eu.int/abc/obj/treaties/en/entoc291.htm.8-9-2005

قرر المجلس الأوروبي(حزيران ١٩٩٩)تجهيز نواة لقوة عسكرية أوروبية تابعة للاتحاد الأوروبي. وفي تشربن أول ١٩٩٩ تم تعيين(خافيير سولانا)* أمينا عاما للمجلس الأوروبي، وممثلا أعلى للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة، ثم أمينا عاما لاتحاد أوروبا الغربية؛ مما يعني تجميع صناعة القرار السياسي والدفاعي الخارجيين.

وفي كانون أول (١٩٩٩) حدد المجلس الأوروبي هدفا يلتزم الاتحاد الأوروبي بتحقيقه حتى عام ٢٠٠٢، وهو أن يكون الاتحاد قادرا على نشر قوات عسكرية يبلغ عددها ستين ألف جندي، خلال مهلة لا تتعدى ستين يوما، ولمدة عام على الأقل. وفي قمة برشلونة (٢٠٠٠) قرر المجلس الأوروبي الموافقة على تجديد التفويض بالدفاع للناتو لفترة جديدة[1]. مما يعني احتواء المحاولات السابقة للاستقلال الدفاعي.

وأثناء العام (٢٠٠٢) طالب وزير خارجية ألمانيا بتطوير الاتحاد الأوروبي ليصبح اتحاداً فدرالياً برئاسة رئيس منتخب يتمتع بسلطات تنفيذية، وبرلمان فيدرالي يتمتع بسلطات تشريعية كاملة، ودستور أوروبي مكتوب. كما طالب الرئيس الفرنسي بوضع أوروبا على طريق الدولة القومية. كما أيد رئيس الوزراء البريطاني الخيار الفيدرالي[2]. مما يعني البدء في السير الجاد تجاه بناء الدولة الأوروبية الواحدة.

وفي العام ٢٠٠٢ قرر الاتحاد الأوروبي قبول عضوية عشر دول هي: قبرص وجمهورية التشيك واستونيا وهنغاريا ولاتفيا ولثوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا، بحيث تتمتع

* الأمين العام السابق ل"حلف الناتو"

1 الأصفهاني، نبيه، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والامنية المشتركة(PESC)، السياسة الدولية، القاهرة، المجلد(٣٧)، العدد (١٤٨)، نيسان ٢٠٠٢، ص١٣٧- ١٤٣.

2 وولكر، مارتن، أوروبا أزمة وجود، ترجمة فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، السنة(٢١)، العدد (١١١)، آذار ٢٠٠٢، ص١٨٣-١٦٧.

بالعضوية عام ٢٠٠٧، كما توصل المجلس الأوروبي لاتفاق حول الهجرة واللجوء السياسي [١].

وهكذا حقق الأوروبيون درجة كبيرة في التنسيق السياسي، وخطوات عملية هامة في التنسيق الدفاعي (الأمني)، مما يدل على الالتزام العالي والجدية وانسجام الأهداف الجماعية.

المبحث الثاني

التجربة العربية

يتناول هذا المبحث الإرادة السياسية العربية، ويتألف من ثلاثة مطالب: الأول يتناول المرحلة الأولى(١٩٥٠-١٩٧٣)، والثاني يتناول المرحلة الثانية(١٩٧٤-١٩٩١)، والثالث يتناول المرحلة الثالثة (١٩٩٢-٢٠٠٢).

المطلب الأول

المرحلة الأولى(١٩٥٠-١٩٧٣)

يطبق هذا المطلب مؤشرات الإرادة السياسية في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي العربي على مدى (٢٤)عاما، منذ ١٩٥٠ ولغاية ١٩٧٣. حيث شهدت هذه المرحلة صعود المدّ القومي العربي، وحركات التحرر والاستقلال على امتداد رقعة الوطن العربي، وكان للرأي العام تأثير واضح على صانعي القرار. كما شهدت صعود الكيان العبري على حساب العرب، وظل الخطر الصهيوني اكبر التحديات التي تواجه الأمة؛ فكان هدف "التحرير" أول الأولويات في جدول أعمال الأمة رسمياً، باعتبار الصراع صراع وجود.

---

1 Fontaine,op.cit.p,62

وتباينت النظم السياسية والاقتصادية العربية ما بين النموذج الغربي: الليبرالي الرأسمالي والنموذج الشرقي: الماركسي الاشتراكي، وكانت النظم السياسية سلطوية أو دكتاتورية تقوم على الشخصنة وتركز السلطة، وعدم تداولها سلمياً؛ مما جعل هذه القيادات عرضة للتهديد، فأصبحت حماية النظام والمحافظة عليه صنو لحماية الوطن[١].

وكان هيكل القوة في النظام العربي معظم سنوات هذه المرحلة مركزاً، حيث مثلت مصر مركز هذا النظام من حيث قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والسكانية، ومن حيث وظائف القيادة الإقليمية التي قامت بها بنشاط[٢].

والحقيقة أن سعي العرب للتكامل والوحدة بدأ عمليا منذ تأسيس جامعة الدول العربية(١٩٤٥)، وفي ظلها بدأت عملية التكامل الاقتصادي، لكن الجامعة منذ إنشائها واجهت تحديات كبرى: قضية فلسطين، وظاهرة المحاور والأحلاف بين دول النظام العربي، وظاهرة الاختراق الأجنبي الذي عمل على احتواء محاولات مأسسة العمل العربي المشترك، متمثلا بالدور البريطاني ثم الفرنسي ثم الصهيوني وصولا إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي[٣].

وقد نشأت الكيانات القطرية العربية بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة طبقات موالية للغرب؛ فقامت هذه الدول على التسلط والإفقار، فنشأت حلقة مفرغة في العلاقة بين الشعب والسلطة، مما أزم الأجواء السياسية العربية بشكل عام[٤]. وفي ظل هذه الظروف بدأت عملية التكامل العربي.

---

[1] عساف، ساسين وآخرون، قضايا عربية معاصرة-العلاقات الدولية، النفط، القضاء، التنمية الإنسانية، البحث العلمي، الاجتماع، المعلوماتية، مراجعة وتقديم منذر المصري، عمان-الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، وبيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠١، ص٩.

[2] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، المشرف ورئيس التحرير: السيد يسن، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٨٣.

[3] حماد، مجدي، جامعة الدول الأوروبية مدخل إلى المستقبل،سلسلة عالم المعرفة(٢٩٩)، الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ديسمبر ٢٠٠٣- يناير ٢٠٠٤، ص ٧-٩.

[4] حماد،جامعة الدول العربية، ص١٤.

أولاً: توقيع الاتفاقيات: تم في هذه المرحلة توقيع سبع اتفاقيات تكاملية بين الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية في مقر الجامعة بالقاهرة(1):

١-معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي: وقعتها حكومات الدول السبع* المؤسسة لجامعة الدول العربية، خلال عشرين شهراً: ما بين حزيران ١٩٥٠ وشباط ١٩٥٢.

٢- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت: وقعتها حكومات الدول السبع خلال ثلاثة شهور: ما بين أيلول ١٩٥٣ وكانون أول ١٩٥٣. وقد تم تعديلها أربع مرات: التعديل الأول: وقعته حكومات الدول السبع بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٥. والتعديل الثاني: وقعته حكومات ست من الدول السبع بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٥ إذ لم توقع اليمن. والتعديل الثالث: وقعته حكومات خمس من الدول السبع بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ إذ لم توقع كل من العراق ولبنان. والتعديل الرابع: وقعته عام ١٩٥٩ حكومة لبنان فقط، بينما لم توقعه الدول الست الأخرى.

٣- اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية: وقعتها حكومات الدول السبع خلال ثلاثة شهور: ما بين أيلول وكانون أول١٩٥٣. وقد تم تعديلها مرتين: التعديل الأول: وقعته حكومات الدول السبع بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٥. والتعديل الثاني: وقعته حكومات الدول السبع بتاريخ ١١/١/ ١٩٥٩.

٤- اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية: وقعتها حكومات ست من الدول السبع بتاريخ ١٩٥٦/١/١٥ حيث لم توقعها اليمن.

٥- اتفاقية الوحدة الاقتصادية: وقعتها حكومات سبع دول من أصل (١٣) دولة أطراف فيها خلال

---

* وهي مصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن والسعودية واليمن الشمالي.

(1)جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية، د.ط، د.ت، ص ١٨-٤٤٧.

سنة ونصف: ما بين حزيران ١٩٦٢ وكانون أول ١٩٦٣ إذ لم توقعها كل من تونس والسودان والسعودية وليبيا ولبنان.

٦-اتفاقية تنقّل الأيدي العاملة في الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادي: وقعتها حكومات الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية* بتاريخ ٢٨/١/ ١٩٦٩.

٧-اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية: وقعتها حكومات الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٩.

وقد تم إعداد اتفاقية للتعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية عام ١٩٦٥، غير أنها لم تحظ بالحد الأدنى من التواقيع اللازمة، ربما لعدم القناعة بواقعيتها.وهكذا تفاوت عدد الدول الموقعة على كل اتفاقية مما يعكس حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعاني منها النظام العربي بسبب التباين الشديد في وجهات النظر والخلافات السياسية والظروف الداخلية لدى بعض الدول.

ثانياً: تصديق الاتفاقيات: تنص المواد المتعلقة بالتصديق في كل الاتفاقيات الموقعة على محتوى واحد: وهو أن يتم تصديقها من قبل الدول المتعاقدة وفقاً لنظمها الدستورية، وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك دون تحديد زمن[1].

١- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي: قامت الدول السبع الأعضاء بالتصديق عليها خلال عامين: ما بين تشرين أول ١٩٥١، حيث صدقت عليها سوريا، وتشرين أول ١٩٥٣ حيث صادقت عليها اليمن.

* الأردن والعراق ومصر وليبيا والسودان والصومال وموريتانيا واليمن(العبيدي، مهدي محسن، السوق العربية المشتركة قائمة تنتظر التفعيل، مجلة المنتدى، عمان-الأردن، منتدى الفكر العربي، العدد ١٤٧، كانون أول١٩٩٧ص ٦)

1 جامعة الدول العربية: مجموعة المعاهدات، ص١٨-٤٤٧.

٢- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت:صادقت عليها ست من الدول السبع الأعضاء خلال خمسة عشر شهراً: ما بين أيلول ١٩٥٣، حيث صادقت عليها لبنان، وكانون أول ١٩٥٤، حيث صادقت عليها العراق، ولم تصادق عليها اليمن بسبب ظروفها السياسية الداخلية.

٣- اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية: صادقت عليها ست من الدول السبع الأعضاء خلال خمسة عشر شهراً: ما بين أيلول ١٩٥٣ حيث صادقت عليها لبنان، وكانون أول ١٩٥٤ حيث صادقت عليها العراق، ولم تصادق عليها اليمن بسبب عدم الاستقرار السياسي الداخلي.

٤- اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية: صادقت عليها أربع من الدول الست التي وقعتها خلال عامين وأربعة شهور: ما بين شباط ١٩٥٧ حيث صادقتها سورية، وتموز ١٩٥٩ حيث صادقت عليها الجمهورية العربية المتحدة، ولم تصادقها كل من العراق بسبب الظروف السياسية الداخلية ولبنان تخوفا على نظامها الليبرالي.

٥- اتفاقية الوحدة الاقتصادية: صادقت عليها ثلاث من الدول السبع الموقعة عليها خلال عشرين شهراً: ما بين أيلول ١٩٦٢ حيث صادقت عليها الكويت، ونيسان ١٩٦٤ حيث صادقت عليها الأردن.

٦- اتفاقية تنقل الأيدي العاملة في الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية: صادقت عليها خلال سنة ثلاث من الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية وهي: الأردن والعراق والسودان[1].

٧-اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية: صادقتها كل الدول أعضاء

---

[1] شقير، محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ج١ ، ط ١ ، ١٩٨٦، ص٣٦٧.

مجلس الوحدة الاقتصادية خلال سنة ونصف: ما بين آب ١٩٧٠ حيث صادقتها السودان، وشباط ١٩٧٢ حيث صادقتها اليمن[١].

وهكذا لم تحظ بتصديق كل الدول الأعضاء إلا اتفاقيتان مما يعكس الخلافات العربية البينية إضافة إلى الظروف السياسية الداخلية لبعض الدول.

ثالثاً: تنفيذ الاتفاقيات: تنص المواد المتعلقة بنفاذ الاتفاقيات على شرطين لنفاذها: الأول: تصديق حدّ أدنى من الدول؛ فتشترط اتفاقيتا: الدفاع المشترك (المادة ١٣)، واتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية (المادة ١٣) تصديق أربع دول، أما باقي الاتفاقيات فتشترط تصديق ثلاث دول. والثاني: مرور زمن محدد بعد اكتمال الحّد الأدنى من التصديقات اللازمة؛ فتشترط اتفاقية الدفاع المشترك مرور خمسة عشر يوماً، وتشترط اتفاقية الوحدة الاقتصادية مرور ثلاثة شهور، أما باقي الاتفاقيات فتشترط مرور شهر واحد. وقد تم التنفيذ على النحو التالي[٢]:

١- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي: دخلت هذه المعاهدة حيّز التنفيذ القانوني(وليس الفعلي) بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٢ في أربع دول هي: سوريا ومصر والأردن والعراق، ثم في السعودية ولبنان واليمن خلال عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣. وخلال الفترة (١٩٦١ – ١٩٦٤) انضمت ست دول أخرى هي: تونس والجزائر والسودان والكويت وليبيا والمغرب.

٢- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت: بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٢ دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ القانوني في ثلاث دول هي: لبنان والأردن ومصر، ثم في السعودية وسوريا والعراق عام ١٩٥٤، ثم انضمت الكويت عام ١٩٦٢.

---

1 شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، ص٣٦٦.

2 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ، ص١٨-٤٤٧.

٣- اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال: بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٢ دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ القانوني في ثلاث دول هي: لبنان والأردن ومصر، ثم في السعودية وسوريا والعراق عام ١٩٥٤.

٤-اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية: بتاريخ ١٩٥٩/٨/٥ دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ الفعلي في ثلاث دول هي: سوريا والأردن ومصر.

٥-اتفاقية الوحدة الاقتصادية: بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ القانوني في ثلاث دول هي: الكويت ومصر والأردن[1].

٦-اتفاقية تنقل الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية: دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ القانوني في ثلاث دول هي: الأردن والعراق والسودان[2]، وهي دول مصدرة للعمالة،وعزفت عنها الدول مستقبلة العمالة لأسباب اقتصادية وسياسية.

٧-اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية: بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠ دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ القانوني في ثماني دول هي: السودان وسوريا والعراق ومصر والكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة واليمن[3].

وهكذا لم تنفذ إلا اتفاقية واحدة لدى ثلاث دول فقط مما يدل على عدم الجدية وعدم الالتزام وعدم انسجام الأهداف الجماعية.

رابعاً: إنشاء مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات فوق وطنية:إن جامعة الدول العربية ممثلة بمجلسها، هي المؤسسة التي سعت للعمل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، باعتباره شقاً للهدف

---

1 شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، ص٣٦٠.

2 شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، ص٣٦٦

3 شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، ص٣٦٧.

الأسمى الذي قامت من أجله، وهو الوحدة العربية. وبالتالي فقد عملت على توقيع اتفاقيات جماعية لتحقيق هذا الغرض، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات إنشاء مؤسستين إقليميتين لتولي مهمة التكامل الاقتصادي، وهما:

١-**المجلس الاقتصادي**: وأنشئ بموجب "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي". ويتألف من وزراء الشؤون الاقتصادية للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، ومهمته الأساسية: اقتراح الوسائل والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الجماعية[1]؛ وهكذا فإنه لا يتمتع بأية صلاحيات تنفيذية؛ لأن الدول الأعضاء لم تتنازل له عن أي جزء من سيادتها.

٢-**مجلس الوحدة الاقتصادية**: وأنشئ بموجب "اتفاقية الوحدة الاقتصادية" [٢]. ويتمتع باستقلال مالي وإداري، ويتألف من ممثل أو أكثر لكل دولة عضو، ويتخذ قراراته بالأكثرية؛ حيث لكل دولة صوت واحد. ويمارس سلطاته بقرارات يصدرها، وتنفذها الدول الأعضاء وفقا للأصول الدستورية المرعية لديها. ويتولى مهمات: إدارية وتنظيمية وتشريعية، ومهمته الأساسية تنفيذ أحكام الاتفاقية المذكورة دون أن يتمتع بصلاحيات تنفيذية[٣]. وهكذا لم تتنازل له الدول الأعضاء عن أيّ جزء من سيادتها؛ وبالتالي اقتصر دوره على وضع الاتفاقيات التي لا تترجم على أرض الواقع.

وهكذا لم يتمتع الجهازان بأية صلاحيات تنفيذية كما هناك تداخل في مهماتهما مما يدل على عدم الجدية في السير قدما في عملية التكامل.

---

1 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، المادة (٨).
2 جامعة الدول العربية: مجموعة المعاهدات، ص (٣٠٥-٣١٦).
3 اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، المواد (٣-٧و ٩و ١٢).

خامساً: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: تضمنت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، تعهد الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة، والتزام هذه الدول بالتعاون العسكري عند تعرض أي دولة عضو لأي اعتداء مسلح، بما في ذلك توحيد الخطط والمساعي لاتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف، وإنشاء لجنة عسكرية دائمة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه، وإنشاء مجلس للدفاع المشترك يتولى تنفيذ كل هذه المهام، ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، ويتخذ قراره بالأكثرية لغاية الإلزام الجماعي[١]. وهذا مخالف للفصل السابع من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يشترط مبدأ الإجماع لغاية الإلزام الجماعي، بحيث يعد تطورا إيجابيا، لكنه ظل نظريا.

ويتضمن الملحق العسكري[٢] لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي اختصاصات اللجنة العسكرية الدائمة والتي مقرها القاهرة[٣]. وبموجب بروتوكول إضافي للمعاهدة نفسها، تؤلّف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجيهها[٤].

وعملياً شهدت هذه المرحلة تنسيقا دفاعياً، تمثل في العمل ضد "إسرائيل" لا سيما خلال حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. وتنسيقا سياسيا، تمثل في الانخراط في حركة عدم الانحياز، والعمل كمجموعة

---

1 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، المواد (٢-٦-١٠).
2 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ص (٢٦-٢٨).
3 الملحق العسكري لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، (الديباجة، والبند الرابع).
4 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ص (٢٩-٣٠)

واحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومقاطعة "إسرائيل"، وعقد ثمانية مؤتمرات قمـــة[1]: الأول عقد في بيروت(١٩٥٦) لمناصرة مصر ضد العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة. والثاني عقد في القاهرة(كانون الثاني١٩٦٤)على إثر قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، حيث قـــرر إنـــشاء "هيئة استغلال مياه نهر الأردن"، وإنشاء قيادة عربية موحدة للجيوش العربية، وإنشاء منظمة للشعب الفلسطيني لتحرير وطنه. والثالث في الإسكندرية (أيلول١٩٦٤) وقرر البـــدء بتنفيـــذ مـــشروعات استغلال مياه نهر الأردن وحمايتها عسكريا، ومكافحة الاستعمار البريطاني في جنوب شبه الجزيرة العربية، ووضع خطة جماعية لتحرير فلسطين، وإنشاء مجلس عربي مـــشترك لاســـتخدام الطاقـــة الذرية للأغراض السلمية، والترحيب بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني. والرابع عقد في الدار البيضاء(١٩٦٥) حيث أكد دعمه لمنظمـــة التحريـــر الفلـــسطينية وجيش التحرير، وأقر الخطة العربية الموحدة للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ومواصلة استثمار مياه الأردن، ومؤازرة الدول العربية المحتلة، وإقرار ميثـــاق للتـــضامن العربي

وعقد المؤتمر الخامس(الخرطوم١٩٦٧) بعد هزيمة حزيران، حيث أكد على التضامن العربي، واستمرار العمل الجماعي على انـــسحاب إســـرائيل مـــن الأراضـــي العربيـــة. وعقـــد المـــؤتمر السادس(الرباط١٩٦٩) لوضع استراتيجية عربية لمواجهة إسرائيل، لكن القادة اختلفوا وافترقوا دون أن يتوصلوا لأي اتفاق. وعقد المؤتمر السابع(القاهرة١٩٧٠) على إثر الأحداث في الأردن، حيـــث عالج المشكلة، وأجـــرى مصالحة بين القيادتـــين الأردنية والفلسطيـــنية. وعـــقد المـــؤتمـــــــــر

---

[1] ملكاوي، أسماء، مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن، المعرفة، ملفات خاصة(٣/١٠/٢٠٠٤)
http://www.aljazeera.net/exeres/CC554729-4D65-4513-948A-8DC184A24829...16-11-2005

الثامن(الجزائر١٩٧٣) بعد حرب رمضان، حيث قرر تقديم جميع أنواع الدعم المالي والعسكري للجبهتين السورية والمصرية لاستمرار نضالهما ضد إسرائيل.غير أن هذا التنسيق ظل نظريا في معظمه، وكان مرتبطا بالصراع العربي-الإسرائيلي أكثر منه استحقاقا لعملية التكامل الاقتصادي؛ مما يعني عدم أولوية التكامل لدى الدول العربية بشكل عام.

المطلب الثاني

المرحلة الثانية (١٩٧٤-١٩٩١)

يطبق هذا المطلب مؤشرات الإرادة السياسية في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي العربي على مدى (١٨)عاما منذ ١٩٧٤ ولغاية ١٩٩١، حيث انحسر المدّ القومي، في هذه المرحلة، بعد أن تسلمت زمام قيادة الأمة الأنظمة المحافظة، بعد أن فقدت الأنظمة الراديكالية بريقها وشعبيتها، بسبب فشلها في الصراع مع الكيان الصهيوني. وقد ترتب على ذلك تغّير نوعي في طبيعة الصراع، حيث انتقل من صراع وجود إلى صراع حدود؛ مما يعني ضمناً القبول بدولة (إسرائيل) ككيان سياسي شرعي.

وتلقّى الشعور القومي ضربة قوية على اثر معاهدة السلام المصرية - (الإسرائيلية)، وقيام الدول العربية بمقاطعة مصر، وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية.

واستمر الانقسام في التحالفات معظم سنوات هذه المرحلة، غير أن معظم الدول العربية انحازت إلى الولايات المتحدة عملياً، لا سيما في السنوات الأخيرة من هذه المرحلة، حيث أصبحت المنطقة العربية- في جلّها- منطقة نفوذ أمريكي. وظلت مصلحة الولايات المتحدة تتمثل في بقاء الوطن العربي مفتتاً؛ لضمان الحصول على النفط، ولسهولة الهيمنة عليه وهو في حالة الفرقة والانقسام.

وظل التباين قائماً بين النظم السياسية والاقتصادية وقيم النخب السياسية الحاكمة. وظلت النظم السياسية سلطوية ودكتاتورية، وتراجع تأثير الرأي العام على صانع القرار بسبب القمع ومصادرة الرأي.

وفتّ في عضد الأمة في هذه المرحلة الحروب الأهلية (لبنان، الصومال، السودان)، والحرب العراقية الإيرانية. وتفاقمت النزعة القطرية، والتي بلغت ذروتها باحتلال العراق للكويت. ومع حرب الخليج الثانية كان النظام العربي قد أصيب بتصدع خطير غير مسبوق. وفي ظل هذه الظروف استمر السعي لتحقيق تقدم في عملية التكامل العربي.

أولا: توقيع الاتفاقيات: تم في هذه المرحلة توقيع ست اتفاقيات على النحو الآتي[1]:

(١) اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى: وقد تم توقيعها من قبل الدول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٤.

(٢) الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة: تم توقيعها من قبل كل الدول الأعضاء في آذار١٩٧٥.

(٣) اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت): وهي تعديل لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري (١٩٥٣)، وقد تم توقيعها من قبل كل الدول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية عام١٩٧٧.

(٤) الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية: وقد تم توقيعها في عمان (الأردن) بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٠ أثناء مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، حيث وقعهتا خمس عشرة دولة من أصل إحدى وعشرين [2].

---

1 شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، ج١، ص ٣٦٧-٦٥٩ .

2 مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية ١٩٨٠، ص ٨٤٩-٨٥٨.

(٥) ميثاق العمل الاقتصادي القومي: تم توقيعه في عمان (الأردن) بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ من قبل خمس عشرة دولة من أصل إحدى وعشرين[١]. باستثناء مصر التي كانت عضويتها مجمـــدة بسبب معاهدتها مع إسرائيل.

(٦) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: تم توقيعهـــا فـــي تـــونس بتـــاريخ ١٩٨١/٢/٢٧ من قبل كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء مصر. وهكذا تم توقيع كل الاتفاقيات كليا أو جزئيا غير أن مجرد التوقيع لا يدل دلالة أكيدة على الجدية.

ثانيا: تصديق الاتفاقيات: تنص الاتفاقيات أدناه بصورة مباشرة أو ضمنية على أن يتم تصديقها من قبل الدول الأطراف، وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية[٢].

(١)اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى: لم يتم تصديقها من قبل أي من الدول الأعضاء.

(٢)الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة: تم تصديقها خلال ثمانية شهور من قبل خمس دول هـــي: الأردن والصومال وفلسطين ومصر والعراق.

(٣)اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت): تم تصديقها خلال سنة ونصف من قبل سبع دول هي الأردن ومصر والكويت والعراق وفلسطين والبحرين والسعودية.

(٤)الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية: تم تصديقها خلال عامين من قبل إحدى عشرة دولة.

(٥)ميثاق العمل الاقتصادي القومي: لا ينص هذا الميثاق على التصديق.

---

1 مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية ١٩٨٠، ص ٨٤٦-٨٤٩.

2 شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، ص٣٦٧-٦٦١.

(٦)اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: تم تصديقها من قبل عشر دول خلال ثلاثة أعوام.

وهكذا لم تحظ أي اتفاقية بالتصديق الكامل مما يعكس الخلافات العربية البينية وعدم الجدية في العمل الجماعي.

ثالثا: تنفيذ الاتفاقيات: تنص الاتفاقيات أدناه، باستثناء ميثاق العمل الاقتصادي القومي، على أن تدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من قبل خمس دول أعضاء على الأقل[1].

(١) اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى: لم تدخل حيز التنفيذ القانوني، بسبب عدم توافر الحد الأدنى من التصديقات اللازمة.

(٢) الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة: دخلت حيز التنفيذ القانوني بداية عام١٩٧٦ في خمس دول مصدرة للعمالة؛ غير أنها لم تنعكس على أرض الواقع لأن الدول مستقبلة العمالة لم تنضم إليها.

(٣) اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت): دخلت حيز التنفيذ القانوني في سبع دول بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨. لكنها لم تترجم على أرض الواقع.

(٤) الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية: دخلت حيز التنفيذ القانوني ابتداء من تاريخ ١٩٨١/٩/٧. لكنها لم تترجم على أرض الواقع.

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية ١٩٨١، ص ٥٦٩.

(٥) ميثاق العمل الاقتصادي القومي: يمثل هذا الميثاق إعلان مبادئ أو توصيات غير مقرونة ببرنامج عمل؛ وبالتالي لم يترجم على أرض الواقع.

(٦) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: دخلت حيز التنفيذ القانوني في عشر دول في آب ١٩٨٤، لكنها لم تترجم على أرض الواقع.

وهكذا لم يتم تنفيذ أية اتفاقية مما يعني عدم الجدية وغياب الرؤى والأهداف الجماعية.

رابعا: إنشاء مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات فوق وطنية: ينص الفرع العاشر من الباب الأول من "ميثاق العمل الاقتصادي القومي"[١] على تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك؛ وأجهزته الشمولية منها والقطاعية، وتقييم أدائها بهدف زيادة فاعليتها، وتعزيز التعاون وإحكام التنسيق فيما بينها، وإزالة أية ازدواجية ضارة، وتحديد دور كلٍ منها في إطار استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك والخطط القومية التي توضع لتنفيذها، واتخاذ كل الوسائل لدعم دورها في تحقيق المهام الموكولة إليها.

وفي العام ١٩٧٧ أصدر مجلس الجامعة العربية قراره رقم (٣٥٥٢) القاضي بتطوير صلاحيات المجلس الاقتصادي، وتسميته "المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، ليختص برسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي العربي بهدف تنمية المجتمع العربي. وقد أُعطي صلاحيات واسعة بخصوص إنشاء المنظمات المتخصصة والإشراف على أعمالها، كما تم إنشاء "لجنة التنسيق " بين جامعة الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة[٢].

---

1 مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية ١٩٨١ ، ص ٨٤٧-٨٤٨.

2 محمود، حبيب، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد(١٦)، العدد الثاني، ٢٠٠٠، ص ٢٧٣-٢٩٤.

غير أن المؤسسات الإقليمية التكاملية العربية لم تكتسب في هذه المرحلة أية صلاحيات إلزامية، بل فقدت، مع الممارسة عبر الزمن، الكثير من مظاهر الاحترام التي كانت تتمتع بها في المرحلة السابقة. وهكذا فقد ظلت الاتفاقيات التكاملية تفتقر لجهة تمتلك سلطة رعايتها والسهر على تنفيذها وإدامتها.مما يعني عدم الجدية وعدم الالتزام بسبب الخلافات العربية البينية.

خامساً: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: تضمن "ميثاق العمل الاقتصادي القومي"[١] وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية، والالتزام العربي باستثمار القوة الاقتصادية العربية لصالح القضايا القومية العربية، لا سيما القضية الفلسطينية، وذلك وفقا للسياسات والإجراءات التي يقررها مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وضرورة تعزيز التعاون العربي مع الدول النامية لتعزيز استقلالها الاقتصادي. وتعزيز الدور العربي في المنظمات الإقليمية والدولية بما يكفل للأقطار العربية دوراً قياديا فعالا؛ بغية التأثير في اتجاهاتها بما يخدم المصالح القومية العربية وقضايا العالم الثالث. وضرورة تدعيم القدرة الذاتية العربية على المستويين: القطري والقومي؛ لمواجهة التحدي الصهيوني والتصدي له في كافة المجالات، وتفعيل مقاطعتة الاقتصادية. والوقوف بحزم في مواجهة الدول المساندة للعدو الصهيوني. ودعم دول المواجهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم صمود الشعب العربي في الأراضي المحتلة. والتزام الأقطار العربية بالدعم الكامل لأي قطر عربي يتعرض لعدوان أجنبي أو لإجراءات اقتصادية مضادة، بسبب ممارسته حقوق السيادة الوطنية أو لكوارث طبيعية، وفقا لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

---

1 مركز دراسات الوحدة العربية يوميات الوحدة العربية١٩٨١ ، ص ٨٤٨.

وفي الممارسة العملية شهدت المرحلة (١٤) مؤتمر قمة[1]: مؤتمر(الرباط١٩٧٤) الذي تضمن ضرورة التعاون العربي لتحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتعزيز القوى الذاتية العربية في كل المجالات، ودعم دول المواجهة، واعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وتوثيق الصلة والتعاون مع المنظمات والمحافل الدولية. ومؤتمر(الرياض١٦-١١-١٩٧٦) لبحث الأزمة في لبنان حيث قرر وقف إطلاق النار وتعزيز قوات الأمن العربية العاملة فيه لتصبح قوات ردع فيه لإعادة الحياة إلى طبيعتها، واحترام سيادة لبنان ووحدته. ومؤتمر(القاهرة ٢٥-١١- ١٩٧٦) للمصادقة على قرارات مؤتمر الرياض. ومؤتمر(بغداد١٩٧٨) على إثر معاهدة السلام المصرية -الإسرائيلية، وتضمن رفض هذه المعاهدة، وتعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة. وتوحيد الجهود العربية لمعالجة الخلل الاستراتيجي العربي بسبب فقدان مصر، ودعم الجبهتين الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير.

وتضمن مؤتمر(تونس١٩٧٩) تأكيد استمرار العمل ضد إسرائيل وإدانة عدوانه على لبنان، وإدانة سياسة الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل، وتجديد إدانة اتفاقية السلام المصرية. وتضمن مؤتمر(عمان١٩٨٠) العزم على إسقاط معاهدة السلام المصرية، والدعوة لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وإدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان والسياسات الأمريكية المساندة لإسرائيل، والمصادقة على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام(٢٠٠٠)، واستمرار مقاطعة مصر. وانتهت أعمال مؤتمر (فاس١٩٨١) بعد سويعات من بدئه بسبب رفض سوريا خطة الملك فهد لحل الصراع العربي-الإسرائيلي.

[1] ملكاوي،مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن.

وتضمن مؤتمر(فاس١٩٨٢) إقرار مشروع السلام العربي مع إسرائيل، وإدانة العدوان الإسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني، ومساندة الصومال في مواجهة العدوان الإثيوبي. وتضمن مؤتمر(الدار البيضاء١٩٨٥) تأليف لجنتين لتنقية الأجواء العربية وحل الخلافات بين الأشقاء العرب. وتضمن مؤتمر(عمان١٩٨٧) التضامن مع العراق ضد إيران، وإزالة الحظر عن العلاقات الدبلوماسية مع مصر، والتمسك باسترجاع الأراضي العربية المحتلة. وتضمن مؤتمر (الجزائر١٩٨٨) دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وإدانة العدوان الأمريكي ضد ليبيا ودعم إسرائيل، والتضامن مع العراق والوقوف مع لبنان ضد إسرائيل. وتضمن مؤتمر(الدار البيضاء ١٩٨٩) دعم الانتفاضة الفلسطينية، وتأييد عقد مؤتمر دولي للسلام، وقيام دولة فلسطينية مستقلة. وتضمن مؤتمر(بغداد١٩٩٠) دعم الانتفاضة الفلسطينية، ورفض اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ودعم حق العراق في امتلاك أنواع التكنولوجيات الحديثة. وتضمن مؤتمر(القاهرة آب ١٩٩٠) إدانة العدوان العراقي على الكويت، ومطالبة العراق سحب قواته فوراً.

ومع ما يبدو من تنسيق في مؤتمرات القمة، فقد تضاربت السياسات الخارجية للدول العربية في هذه المرحلة بسبب الخلافات السياسية والشخصية للقادة والنزاعات الحدودية والحروب الأهلية. ومع أن معاهدة السلام المصرية أعادت شيئا من التنسيق والانسجام في السياسات الخارجية للدول العربية، إلا أن هذه المرحلة شهدت ظاهرة تفسخ في النظام العربي حيث نشأت ثلاث تجمعات عربية هي: مجلس التعاون الخليجي(١٩٨١)، ومجلس التعاون العربي، والوحدة المغربية(١٩٨٩). ويمكن اعتبار الأول والثالث مجالس مغلقة إزاء الدول العربية الأخرى؛ لأنهما يقومان على أساس جغرافي. وجاءت أزمة احتلال العراق للكويت ضربة قوية لأي شكل من التنسيق الجماعي للسياسات الخارجية، وبالتالي فقد ازداد تضاربها.

المطلب الثالث

المرحلة الثالثة (١٩٩٢-٢٠٠٢)

يطبق هذا المطلب مؤشرات الإرادة السياسية في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي العربي على مدى أحد عشر عاما، حيث كان النظام العربي يعيش حالة من الضعف الداخلي، والاختراق الخارجي بشكل غير مسبوق، حيث فرض على العرب- بعيد تدمير قوة العراق- الانخراط في عملية التسوية مع إسرائيل، تمهيدا للمشروع الشرق أوسطي، الذي تريد أمريكا إنشاءه على أنقاض النظام العربي (المتداعي)، من أجل تدعيم نفوذها في المنطقة والسيطرة التامة على النفط. كما أن حرب الخليج الثانية أحدثت شروخا عميقة بين الدول العربية سيطرت على العلاقات العربية البينية، مما سهل الاختراق الأمريكي والإسرائيلي. وفي ظل هذه الظروف يتم تتبع مظاهر الإرادة السياسية العربية إزاء عملية التكامل.

أولاً: توقيع الاتفاقيات: تم في هذه المرحلة توقيع أربع اتفاقات هي:

١-البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والقاضي بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى: قامت كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بتوقيع هذه الاتفاقية بتاريخ١٦/٢/١٩٩٧[1].

٢-اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال في دول مجلس الوحدة العربية: وقعتها كل الدول أعضاء المجلس بتاريخ (٣/١٢/١٩٩٧) [2].

٣-البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق السوق المشتركة: قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في

[1] جامعة الدول العربية،اتفاقية منطقة التجارة الحرة (22-10-2005) http://www.arableagueonline.org

[2] درويش، نهى، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأخبار(٨-١١-٢٠٠٥)
http://www.masrawy.com/news/2004

دورته (٦٨) على المستوى الوزاري، والمقامة في القاهرة في كانون الأول (١٩٩٨) إقـــــرار "البرنامج التنفيذي" لاستئناف هذه السوق القائمة في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[١].

٤-اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية: تم توقيعها من قبل كل أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية في الشهر الأول من عام ٢٠٠٠ [٢]. وهكذا تم توقيع اتفاقيـــة واحدة من أصل أربع من قبل كل الدول الأعضاء مما يدل على شيء من الجدية.

ثانياً: تصديق الاتفاقيات: تنص اتفاقيتا تجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع وحماية الاستثمارات على ضرورة تصديقها من قبل الدول الأعضاء حسب النصوص الدستورية المرعية في كل منهـــا، وتسلم وثائق التصديق إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية[٣] أما البرنامجين التنفيذيين لمنطقـــة التجارة الحرة وللسوق المشتركة فلا ينصان على التصديق.

١-البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القاضي بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تم تصديق هذا البرنامج من قبل(١٨) دولة باستثناء الجزائر وجيبوتي وجزر القمر والصومال، لأسباب محلية تتعلق بعدم الاستقرار السياسي.

٢-اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: صادقت عليـــــــها خلال عام ١٩٩٨ كل من الأردن والسودان وسوريا والعراق وليبيا ومصر واليمن[٤].

٣-البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق السوق المشتركة: لم تصادق عليه إلا دولة واحدة هي مصر، وبالتالي فقد سقط حتى نهاية فترة الدراسة.

---

[1] إبراهيم،حسن، مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية، القاهرة، مجلد١١، عدد١٨، ١٩٩٩،ص٩.
[2] درويش، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
[3] درويش، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
[4] جامعة الدول العربية،اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

٤-اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية: صادقت عليها الأردن والسودان ومصر بتاريخ (٢٠٠٠/٦/٧). وهكذا لم تحظ أية اتفاقية بالتصديق الكامل؛ مما يعكس استمرار الخلافات العربية البينية.

ثالثاً: تنفيذ الاتفاقيات: تنص اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع وحماية الاستثمارات على نفاذها بعد شهر واحد من تصديق ثلاث دول على الأقل من الدول الأعضاء أما برنامج تنفيذ منطقة التجارة الحرة فينص على أن يتم تنفيذه في الدول الأعضاء بتاريخ (١٩٩٨/١/١) [1]، أما برنامج تنفيذ السوق المشتركة فينص على أن يتم تنفيذه بتاريخ (٢٠٠٠/١/١)[2].

١- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القاضي بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ القانوني والفعلي منذ(١٩٩٨/١/١) كما هو مقرر، وذلك في (١٤) دولة هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. وتبلغ مساهمة هذه الدول (٩٦%) من إجمالي التجارة العربية البينية، و(٩٥%) من إجمالي التجارة العربية مع العالم. ومع نهاية فترة الدراسة بلغ عدد الدول الملتزمة بتطبيق هذا البرنامج (١٨)دولة، حيث لم تنضم للمنطقة كل من الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا، إذ تواجه هذه الدول ظروف داخلية تعيقها عن الانضمام[3].

1 درويش، اتفاقية منطقة التجارة الحرة.
2 إبراهيم، مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي العربي، ص٩.
3 جامعة الدول العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق.

٢-اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: دخلت حيز التنفيذ القانوني أواخر عام (١٩٩٨) غير أنها لم تطبق عملياً على أرض الواقع [1].

٣-البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق السوق العربية المشتركة: لم ينفذ لأنه لم يحظ بأي اهتمام من قبل الدول الأعضاء.

٤-اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية: دخلت حيز التنفيذ القانوني لدى الأردن ومصر وسوريا في أيلول (٢٠٠٠) غير أنها لم تطبق عملياً على أرض الواقع؛ بسبب عدم التزام هذه الدول [2]. وهكذا تم تنفيذ اتفاقية واحدة من قبل غالبية الأعضاء، بينما لم تحظ باقي الاتفاقيات بالتنفيذ؛ مما يعني استمرار التباين بوجهات النظر. ويمكن تبين حجم الإنجاز العربي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(٢):الاتفاقيات العربية للفترة (١٩٥٠-٢٠٠٢).

المرحلة	الاتفاقيات المعدة	الاتفاقيات الموقعة	الاتفاقيات المصدقة	الاتفاقيات المنفذة
الأولى	٨	٧	٧	١
الثانية	٦	٦	٤	٠
الثالثة	٤	٤	٣	١
المجموع	١٨	١٧	١٤	٢

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: درويش، اتفاقية منطقة التجارة الحرة.و، إبراهيم، مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي العربي. و، جامعة الدول العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق.

يتبين من الجدول أن الدول العربية لم تنفذ إلا اتفاقيتين من أصل (١٧) تم توقيعها؛ ولكن بصورة جزئية؛ مما يدل على تدني مستوى الجدية التي تتعامل بها الدول العربية إزاء عملية التكامل.

[1] درويش، اتفاقية منطقة التجارة الحرة.
[2] درويش، اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

رابعاً: إنشاء مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات فوق وطنية: استمرت في هذه المرحلة المؤسسات الإقليمية التكاملية التي تم إنشائها في المراحل السابقة تقوم بأدوارها وهي: مجلس جامعة الدول العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية. كما تم إنشاء لجان تنفيذية في هذه المرحلة لمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أداء مهماته هي: لجنة التنفيذ والمتابعة، ولجنة المفاوضات التجارية، ولجنة قواعد المنشأ العربية، والأمانة العامة: وتتولى أعمال إدارية وفنية، ومعلوماتية واتصالية[1]. غير أن كل المؤسسات الإقليمية العربية التكاملية، سواء منها القديمة أو المستحدثة في هذه المرحلة، بما في ذلك جامعة الدول العربية نفسها، لم تتمتع قط بأية صلاحيات تنفيذية، ولم تتخلّ لها الدول عن أي جزء من السيادة طوال فترة الدراسة؛ وبالتالي فقد ظلت مؤسسات عاجزة عن دفع عملية التكامل الاقتصادي قدماً.

خامساً: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: شهدت السنوات الأربع الأولى من هذه المرحلة انقسامات حادة في السياسات العربية على أثر حرب الخليج الثانية. كما انخرطت في هذه الظروف في مفاوضات التسوية مع إسرائيل، حيث لم يدم التنسيق بين الدول المحيطة بفلسطين، والتي أطلق عليها دول الطوق – لم يدم إلا فترة قصيرة، ثم انفصلت المسارات التفاوضية العربية، وأسفر ذلك عن توقيع اتفاقيتين بين "إسرائيل" وكل من السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية.

وقد شهدت باقي سنوات هذه المرحلة أربعة مؤتمرات قمة للقادة العرب[2]: مؤتمر القاهرة (١٩٩٦) وتضمن الموافقة المبدئية على إنشاء محكمة العدل العربية، وآلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، والإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

---

[1] جامعة الدول العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق.
[2] ملكاوي،مؤتمرات القمة العربية.

والتأكيد على شروط السلام الشامل مع إسرائيل وهي الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، ومن الجولان والجنوب اللبناني، والتوقف عن النشاط الاستيطاني. والتضامن مع دولتي البحرين والإمارات ضد التهديد الإيراني، والحفاظ على وحدة وسلامة العراق. ومؤتمر القاهرة(٢٠٠٠) الذي عقد لدعم انتفاضة القدس. ومؤتمرا عمان (٢٠٠١) وبيروت ٢٠٠٢، حيث تركزت قرارات هذين المؤتمرين، فيما يخص السياسات الخارجية، على العلاقات بدول الجوار العربي لا سيما "إسرائيل"، حيث تضمنت هذه القرارات إحياء مقاطعتها، ومقاومة تغلغلها في الوطن العربي، وقطع كل العلاقات مع الدول التي تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل، وتعليق مشاركة الدول العربية في المفاوضات متعددة الأطراف، وإدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والمطالبة بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، كما تضمنت دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني، ومطالبة مجلس الأمن بحماية هذا الشعب، وضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس العربية.

وتضمنت التأكيد على التمسك بالحق الثابت لمقاومة الاحتلال والعدوان، وبشرعية المقاومة الوطنية للاحتلال، وتأكيد عدم شرعية إقامة المستوطنات واستقدام المستوطنين، ورفض تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني، كما تضمنت تمسك العرب بالسلام الشامل العادل كهدف وخيار استراتيجي وفق مبادئ مؤتمر مدريد وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، كما تضمنت مطالبة "إسرائيل" بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في "الشرق الأوسط".

كما تضمنت دعوة إيران لإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية، ودعوة تركيا للتفاوض مع كل من

سوريا والعراق حول مياه الفرات ودجلة، وإعادة النظر في اتفاقها العسكري مع إسرائيل، وكذلك تضمنت العزم على إحياء الحوار العربي – الأوروبي بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة للطرفين، والعمل على تعزيز التعاون العربي – الإفريقي. كما تضمنت مطالبة الأمم المتحدة برفع العقوبات عن العراق والسودان وليبيا.

وفي إطار الأمم المتحدة، ظلت الدول العربية تعمل كمجموعة واحدة لدى الأمانة العامة، لمناصرة القضايا العربية لا سيما القضية المحورية (القضية الفلسطينية).

وهكذا استمر تذبذب التنسيق واستمر كردود أفعال للأخطار المحيطة لا سيما الخطر الصهيوني أكثر منه استحقاقا للتكامل. ويمكن مقارنة مستوى الإرادة بين التجربتين الأوروبية والعربية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(٣):الاتفاقيات الأوروبية والعربية للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المرحلة	عدد الاتفاقيات الموقعة		عدد الاتفاقيات المصدقة		عدد الاتفاقيات المنفذة	
	أوروبا	العرب	أوروبا	العرب	أوروبا	العرب
الأولى	٦	٧	٦	٧	٦	١
الثانية	٥	٦	٥	٤	٥	٠٠
الثالثة	٤	٤	٣	٣	٣	١
المجموع	١٥	١٧	١٤	١٤	١٤	٢

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين: ١ و٢من هذه الدراسة.

يتبين من هذا الجدول أن الأوروبيين نفذوا (١٤) اتفاقية من أصل(١٥) اتفاقية تم توقيعها، وهذا يدل بوضوح على الجدية العالية تجاه عملية التكامل الاقتصادي، مما يعني توفر إرادة سياسية قوية تجاه هذه العملية. أما العرب فقد نفذوا اتفاقيتين من أصل(١٧) اتفاقية تم توقيعها، وهذا يدل على ضحالة الجدية تجاه عملية التكامل، وهذا يدل على ضعف الإرادة السياسية تجاه هذه العملية.

وأخيرا تبين أن الأوروبيين وقعوا كل الاتفاقيات، وصدقوا على معظمها، ونفذوا كل الاتفاقيات المصدقة، وانشؤوا مؤسسات تكاملية ذات صلاحيات فوق وطنية، وحققوا مستوى عاليا من التنسيق السياسي والأمني؛ وهذا يدل على تحقق الفعل الإرادي بعناصره الأربعة وعملياته الأربع؛ وبالتالي تحققت الإرادة العامة للشعوب الأوروبية تجاه التكامل من خلال مجالس النواب حينا والاستفتاءات أحيانا. ويلاحظ أن الإرادة السياسية لدى الأوروبيين تطابقت مع الإرادة العامة لديهم؛ بفعل رسوخ النظام الديمقراطي الذي يطلق إرادة الجماهير باعتبارها السلطة المطلقة، والتي تترجم عبر المؤسسات القانونية.

أما العرب فقد وقعوا معظم الاتفاقيات، وصدقوا على معظمها، لكنهم لم ينفذوا إلا اتفاقيتين بشكل جزئي ومتقطع، ولم ينشئوا مؤسسات تكاملية ذات صلاحيات فوق وطنية، وتذبذب التنسيق السياسي والأمني بينهم تذبذبا شديدا؛ وهذا يدل على عدم تحقق الفعل الإرادي بعناصره الأربعة وعملياته الأربع؛ وبالتالي لم تتحقق الإرادة العامة للشعوب العربية تجاه التكامل؛ بسبب غياب مجالس النواب الفاعلة أو غيابها نهائيا، وغياب الاستفتاءات الشعبية تماما. ويلاحظ أن الإرادة السياسية لدى العرب لم تتطابق مع الإرادة العامة لديهم بفعل غياب النظام الديمقراطي، حيث ظلت إرادة الجماهير مغيبة تماما، وتفردت النخب الحاكمة بصنع القرار؛ فكانت قراراتها ترجمة لمصالحها الخاصة.

الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي

تم في الفصل الأول تتبع مدى توفر الإرادة السياسية تجاه التكامل الاقتصادي لدى التجربتين الأوروبية والعربية، حيث تبين أنها توافرت بشكل كبير لدى الأوروبيين، بينما كانت متدنية لدى العرب. وفي هذا الفصل سيتم تتبع مدى التحقق الفعلي لعملية التكامل الاقتصادي على أرض الواقع لدى التجربتين، من خلال تطبيق مؤشرات التكامل الاقتصادي الخمسة أعلاه، على مدى مراحل الدراسة، في سياق عمليتي التكامل الاقتصادي: الأوروبية والعربية. ويتكون من مبحثين: الأول يتناول النموذج الأوروبي، والثاني يتناول التجربة العربية.

المبحث الأول

النموذج الأوروبي

يتناول هذا المبحث التكامل الاقتصادي الأوروبي في ثلاثة مطالب: الأول يتناول المرحلة الأولى(١٩٥٠-١٩٧٣)، والثاني يتناول المرحلة الثانية(١٩٧٤-١٩٩١)، والثالث يتناول المرحلة الثالثة (١٩٩٢-٢٠٠٢).

المطلب الأول

المرحلة الأولى (١٩٥٠-١٩٧٣)

يطبق هذا المطلب مؤشرات التكامل الاقتصادي في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي الأوروبي على مدى(٢٤) عاماً، منذ١٩٥٠ ولغاية١٩٧٣؛ حيث حقق الاقتصاد الأوروبي

صفحة 64 مفقودة من المصدر

بسنة ونصف[1].

ورغم ذلك فإن هذه المرحلة انتهت دون إلغاء بعض القيود الفنية على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، مثل المواصفات والمعايير الصحية والأمنية لكن هذا القيد لم يكن له تأثير سلبي كبير، بسبب التزام معظم القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء بالمواصفات والمعايير الأوروبية من ناحية، ودور محكمة العدل الأوروبية، من ناحية أخرى، في إزالة مثل هذه العقبات، حيث أقرت في كثير من الأحكام المعروضة عليها بهذا الشأن، أن أي سلعة منتجة بشكل قانوني وتباع في إحدى دول الجماعة، من حقها أن تباع في الدول الأعضاء الأخرى[2].

ثانياً: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء:. تنص المواد (١٨-٢٩) من معاهدة روما(١٩٥٧)، على تبني تعريفه جمركية مشتركة للدول الأعضاء في علاقاتها مع الدول الأخرى، حيث يشمل ذلك المنتجات التي مصدرها الدول الأعضاء، والمنتجات التي مصدرها دولة غير عضو ويسمح بدخولها للاستهلاك في الدول الأعضاء. وقد ألحق بمعاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية جدول تنفيذي يتضمن إجراءات يتم تطبيقها بصورة تدريجية للتوصل إلى اكتمال توحيد الرسوم الجمركية خلال (١٢) سنة تبدأ من أول يوم من العام ١٩٥٨، وتنتهي بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١، غير أن الجماعة تمكنت من تطبيق هذه الإجراءات وإتمامها خلال عشر سنوات ونصف السنة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣٠[3]. وذلك قبل الموعد المقرر بسنة ونصف[4].

ثالثاً: تحرير انتقال عناصر الإنتاج:. تنص المواد (٤٨ – ٥١) من معاهدة روما(١٩٥٧) على حرية

---

[1] بشير: السوق الأوروبية المشتركة، ص٥٦.

[2] عبد العزيز، سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الإسكندرية (مصر)، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ١٤٠.و، كمال ونهرا،صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ص٣٠.

[3] الجنزوري: الاتحاد الأوروبي، ص٦٥.

[4] الجنزوري: الاتحاد الأوروبي، ص ٦٣.

انتقال العمال بين الدول الأعضاء. وتنص المواد (٥٢ – ٥٨) من المعاهدة نفسها على حق الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في إنشاء مؤسسات تجارية خاصة أو عامة في أيّ من الدول الأعضاء. وتنص المواد (٦٧-H٧٣) من المعاهدة نفسها على حرية انتقال رؤوس الأموال والمدفوعات بين الدول الأعضاء، إضافة إلى حرية انتقال السلع والخدمات التي تم الإشارة لها عند بحث منطقة التجارة الحرة. ونصّت المواد المذكورة على إلغاء أيّ تمييز بين مواطني الدول الأعضاء مبني على الجنسية إلا لأسباب أمنية أو صحية. وتنص المادتان(٢) و(٨) من المعاهدة نفسها على أن هدف الجماعة هو إنشاء سوق مشتركة بصورة تدريجية خلال اثني عشر عاماً: أي منذ ١٩٥٨/١/١ ولغاية ١٩٦٩/١٢/٣١.

وقد بدأ التطبيق التدريجي لمضمون المواد المذكورة خلال هذه المرحلة. غير أن هذه المرحلة انتهت دون اكتمال هذه المتطلبات، حيث لم تتحقق الحرية الكاملة لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال[1]، وقد يعود السبب لحساسية مسألة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال لمساسها بالسيادة أكثر من انتقال السلع والخدمات. ويبدو أن الدول الأعضاء لا زالت في هذه المرحلة حذرة من التنازل عن المزيد من السيادة، بسبب حساسية هذا الأمر من ناحية، وغضاضة التجربة من ناحية أخرى.

رابعاً: توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية: تنص المادة (٢) من معاهدة روما(١٩٥٧) على أن تعمل الجماعة الاقتصادية على التقريب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء. وتنص المادة(٣) من المعاهدة نفسها على أن تعمل أجهزة الجماعة على تطبيق إجراءات يتم بموجبها تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وإصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها وسعر الصرف، وتشمل السياسات الاقتصادية، والسياسات التجارية والنقدية والمالية والصناعية. كما تعمل الأجهزة على التقريب بين قوانين الدول الأعضاء وعدم إعاقة

[1] الجلزوري: الاتحاد الأوروبي،ص ٦٤.

المنافسة.(1)

وتنص المادة (١٠٣) من المعاهدة نفسها على أن يعتبر الأعضاء الأوضاع الاقتصادية الخاصة بكلّ منهم ذات اهتمام مشترك لهم جميعاً، وتنص المادة (١٠٤) على التزام الدول الأعضاء بإتباع سياسة اقتصادية تضمن توازن موازين مدفوعاتها، والمحافظة على الثقة بعملتها، مع الحفاظ على مستوى أعلى من العمالة وثبات الأسعار، وتنص المواد (١٠٥-١٠٩) على تنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء وسعر الصرف وإصلاح الخلل في موازين المدفوعات.

وتنص المواد (١١٠ – ١١٦) على تبنّي دول الجماعة سياسة تجارية مشتركة. وتنص المادة (١٤٥) على أن يعمل المجلس على تحقيق أهداف الجماعة من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء.

ومن جانب التطبيق العملي فإن هذه الأهداف لم تتحقق، لذا قررت قمة الجماعة الأوروبية (لاهاي ١٩٦٩) أن تكون هذه الإجراءات هدفاً طويل الأجل للجماعة يتم بداية العام ١٩٨٠، الأمر الذي أفضى إلى تقرير ويرنر * (Werner) عام ١٩٧٠ الذي تضمن خطة لتوحيد الأهداف وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. وقد تم التأكيد على هذا الهدف في قمة (باريس١٩٧٢) حيث تم تطبيق نظام لإدارة عملات الدول الأعضاء الراغبة بالانضمام لهذا النظام الذي أطلق عليه تسمية Snake (الأفعى)**. وفي العام ١٩٧٣ تم إنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي؛ بهدف تنسيق السياسات النقدية(2).

خامساً: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة: لم تتضمن المعاهدات

---

[1] http: // www. ecsanet.Org. EUinfo.htm (treaties,5-8-2005)

* رئيس وزراء ووزير مالية لوكسمبورغ.

** لأنه يحدد سقوفاً ضيقة تتذبذب أسعار العملات بينها.

[2] الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص٥٣.

المنشئة للجماعات الأوروبية خلال هذه المرحلة نصوصاً عن هذا الأمر؛ مما يعني أنه وإن كـان طموحاً واضحاً في التصّور الأوروبي منذ البدء، إلا أن النهج الواقعي الذي يقوم على أسلوب الـ" خطوة – خطوة" الذي أتبعه الأوروبيون، أقتضى عدم التسّرع والقفز فوق الواقع، ووضع أهـداف كبيرة لا تتناسب مع الشروط الموضوعية القائمة عند بدء المشروع الأوروبي؛ إذ لا تزال التجربة غضة ولم تصل درجة من النضج الذي يدفع الدول الأعضاء للتنازل عن كم كبير من السيادة لتحقيق الاندماج الاقتصادي. ويمكن تلمس مخرجات عملية التكامل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(٤):التجارة والاستثمارات للاتحاد الأوروبي للفترة(١٩٥١-١٩٧٣) (مليار دولار أمريكي)

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
السنة	التجارة الكلية	التجارة البينية	نسبة٣ الى٢	الاستثمارات الكلية	الاستثمارات البينية	نسبة٦الى٥
١٩٥١	٢٩،٣	٨،٨	٣٠	٢٧،٥	٢٦	٩٤
١٩٥٢	٢٩،٤	٩،٤	٣٢	٢٨،٣	٢٦،٣	٩٢
١٩٥٣	٢٩،٥	١٠،٣	٣٥	٣٠	٢٧،٢	٩٠
١٩٥٤	٣٢،٧	١٢،١	٣٧	٣٢،٧	٢٩	٨٨
١٩٥٥	٣٧،٨	١٤،٣	٣٨	٣٧،٥	٣٣،١	٨٨
١٩٥٦	٤٢،٦	١٧	٤٠	٤٢،٤	٣٨،٢	٩٠
١٩٥٧	٤٧،٧	١٩،٥	٤١	٤٦	٤١،٨	٩٠
١٩٥٨	٤٦	٢٢،٧	٤٩،٥	٤٥،٣	٤٠،١	٨٨
١٩٥٩	٤٩،٦	٢٥،٣	٥١	٤٥	٤١،٤	٩٢
١٩٦٠	٥٩،٤	٣٠،٨	٥٢	٥٩،٩	٥٤،٢	٩٠
١٩٦١	٦٤،٥	٣٤،٣	٥٣،٢	٦٤،٦	٥٩،١	٩١
١٩٦٢	٦٩،٩	٣٧،٨	٥٤،١	٦٧،٦	٦١،٨	٩١
١٩٦٣	٧٨،١	٤٢،٩	٥٥	٧٦و٩	٧٠،٦	٩١

١٩٦٤	٨٧،٧	٤٨،٦	٥٥،٥	٩٢،١	٨٥،٥	٩٢
١٩٦٥	٩٧،٤	٥٤،٧	٥٦،٢	٩٥،٦	٩٠،٣	٩٤
١٩٦٦	١٠٦،٦	٦٠،٧	٥٧	١٠٤	٧'٩٨	٩٤
١٩٦٧	١١١،٩	٦٥	٥٨،١	٤٠٧،٧	١٠٠،٤	٩٣
١٩٦٨	١٢٦،٨	٧٤،٤	٥٨،٧	١٢٥،٧	١١٩،٤	٩٤
١٩٦٩	١٥١،٦	٨٩،٦	٥٩،١	١٣٨،٧	١٣٣،٤	٩٦
١٩٧٠	١٧٧،٨	١٠٥،٨	٥٩،٥	١٦٨،٣	١٥٥	٩٢
١٩٧١	٢٠١،٧	١٢٠،٦	٥٩،٨	٢٣٥،٧	٢١٧	٩٢
١٩٧٢	٢٤٤،٤	١٤٦،٦	٦٠	٢٨٩،٨	٢٦٥	٩١
١٩٧٣	٤٢٩،٣	٢٥٨	٦٠،١	٤١٠،٥	٣٧٥	٩١

المصادر: IMF,IFS bookyear,1981.and;http:/www./epp..eurostat

العمود الرابع:تم احتسابه من خلال تقسيم حجم التجارة البينية على حجم التجارة الكلية.

العمود السابع:تم احتسابه من خلال تقسيم حجم الاستثمارات البينية على حجم الاستثمارات الكلية.

يتبين من هذا الجدول أن نسبة التجارة البينية ارتفعت من(٣٠%) عام ١٩٥١ إلى (٤١%) عام ١٩٥٧) ثم ارتفعت إلى (٤٩،٥%) عام ١٩٥٨ على أثر معاهدة روما، ثم واصلت الارتفاع حتى وصلت (٦٠،١%) عام ١٩٧٣. وهكذا نمت التجارة البينية بنسبة(٢٠٠%) تقريبا؛ مما يدل على تزايد الاعتماد المتبادل بين دول الاتحاد، مما يؤكد الالتزام بعملية التكامل الاقتصادي. وإن تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، يدل على تناقص الاعتماد على العالم الخارجي.

كما يلاحظ أن التجارة الكلية تزايدت من(٢٩،٣) مليار دولار في بداية المرحلة إلى(٤٢٩،٣) مليار في نهاية المرحلة بنسبة نمو (١٤٦٥%) أي تضاعفت(١٤،٦) مرة، بمتوسط مقداره(٦٣%). بينما تزايدت التجارة البينية من(٨،٨) مليار، إلى(٢٥٨) مليار بنسبة نمو(٢٩٣١%) أي تضاعفت (٢٩،٣) مرة، بمتوسط مقداره(١٢٧%). وهذا يعني أن التجارة البينية تنمو بوتيرة أسرع من نمو

التجارة الكلية؛ مما يدل على تزايد الاعتماد المتبادل بين دول الاتحاد وهذا يؤكد التزامهـا بعمليـة التكامل أما نسبة الاستثمارات البينية فقد ظلت عالية جدا؛ مما يدلل على مستوى عال من الاعتمـاد المتبادل. أما تناقص نسبتها من(٩٤%) عام ١٩٥١ إلى (٩١%) عام ١٩٧٣؛ فقد يبرره تنامي حجم اقتصاد هذه المجموعة، وتنامي فوائض رؤوس الأموال؛ حيث يتم تصديرها للخارج.

المطلب الثاني

المرحلة الثانية(١٩٧٤-١٩٩١)

يطبق هذا المطلب مؤشرات التكامل الاقتصادي في تتبع السياق التـاريخي لعمليـة التكامـل الاقتصادي الأوروبي على مدى (١٨) عاماً، منذ ١٩٧٤ ولغاية١٩٩١. حيث ظلت القيم الاقتصادية الرأسمالية سائدة، واستمر القطاع الخاص يدير النشاط الاقتصادي، واستمر التقدم الاقتصادي، بعـد احتواء الازمتين النفطيتين، حيث برزت أوروبا الغربية كقوة اقتصادية عالمية ثالثة إلى جانب كـل من الولايات المتحدة واليابان.

أولا: تحرير تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء: استمرّ في هذه المرحلة التـزام الـدول الأعضاء بالتنفيذ الفعلي لتحرير التجارة، بحيث صار واقعاً راسخاً بفعل طول الفترة التي مرت على تطبيقه، بحيث تمت إزالة كل القيود الفنية المتعلقة بالمواصفات الصحية والأمنية.

ثانياً: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء : ظلت دول الجماعات الأوروبية في هذه المرحلة ملتزمة بالتعريفة الجمركية الموحدة إزاء دول العالم الخارجي، بحيث صار ذلك – أيضا– واقعاً راسخاً لدى الدول الأعضاء.

ثالثاً: تحرير انتقال عناصر الإنتاج: استمر في هذه المرحلة التطبيق شبه التام لتحرير انتقال عناصر

الإنتاج، الذي كان من المفروض إتمامه في المرحلة السابقة، وهو الأمر الذي لم يتمّ؛ لذا قرر المجلس الأوروبي (آذار ١٩٨٥) إعطاء أولوية لتحرير انتقال عناصر الإنتاج في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٢، وطلب من اللجنة (المفوضية) وضع برنامج مفصل يتضمن جدول مواعيد محدد يعرض عليه في اجتماعه التالي. فانبثق عن ذلك ما يسمي (الكتاب الأبيض) الذي تضمن برنامجاً من (٢٨٢) توجيهاً، يتم بموجبها إزالة الحواجز من طريق التجارة بين الدول أعضاء الجماعة الأوروبية، بحيث يتم استكمال التحرير الكامل في موعد أقصاه ١٩٩٢/١٢/٣١. ويلغي الكتاب الأبيض الحواجز غير الضرورية من طريق التجارة في ثلاثة أقسام: الحواجز المادية مثل مراقبة الحدود، والحواجز الفنية مثل معايير الإنتاج، والحواجز المالية مثل بعض الضرائب. وقد تم إقرار الكتاب الأبيض من قبل المجلس الأوروبي في ميلان (حزيران ١٩٨٥) [1].

ولقد أدخل (القانون الأوروبي الواحد) تعديلات وإضافات إلى المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث، حيث تضمن إجراءات وتدابير لاستكمال تحرير انتقال عناصر الإنتاج في موعد أقصاه ١٢/٣١/ ١٩٩٢[2].

وقامت المفوضية في العام ١٩٨٨ بتسهيل عبور السلع بين الدول الأعضاء من خلال (المستند الأوروبي الموحد) الذي حلّ محلّ الوثائق المتعددة سابقاً، كما قامت بتبسيط إجراءات (الترانزيت)، وتبسيط إجراءات الفحص الإدارية وتحريكها بعيداً عن الحدود الوطنية، وتخفيف إجراءات الجوازات تدريجياً تمهيداً لإلغائها، وهو ما جرى بموجب اتفاقية (شنجن) التي ألغت التفتيش على الحدود حيث صار المواطنون يتنقلون عبر حدود الدول الأعضاء دون الحاجة لجواز سفر[3].

---

1 الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص ١٥-١٦.
2 الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص ١٥-١٦
3 الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص ١٥-١٦.و، وولكر، مارتن، أوروبا أزمة وجود، ص ١٣٨-١٦٧.

رابعاً: توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية: استمر في هذه المرحلة "صندوق التعاون النقدي الأوروبي" الذي أنشئ عام ١٩٧٣ في القيام بوظائفه. كما تم مع بداية هذه المرحلة إلغاء الرقابة على تبادل العملات بين ثمانٍ من الدول الأعضاء الاثنتي عشرة، حيث تبعتها دول أعضاء أخرى فيما بعد. وتم اتخاذ تدابير لتشجيع التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء[١].

وتم استخدام وسيلة تهدف لإيجاد حالة من الاستقرار في أسعار تبادل العملات الأوروبية، لأن التقلب الشديد في أسعار تبادل هذه العملات أعاق الشركات الأوروبية من الاستثمار في دول الجماعة الأخرى، وهذه الوسيلة هي آلية النطاق الضيق لأسعار التبادل والتي تسمح بمساحة ضيقة للتبادل بنسبة ٢,٥% سواء بالزيادة أو النقصان[٢].

وأنشأ المجلس الأوروبي (بروكسيل ١٩٧٨) "نظام النقد الأوروبي"، الذي يهدف إلى إنشاء منطقة استقرار نقدي في أوروبا، بعد انهيار النظام النقدي الدولي (بريتون وودز). كما يهدف إلى تقوية التعاون بين الدول الأعضاء بخصوص السياسة النقدية، ومن أبرز سمات هذا النظام: "وحدة النقد الأوروبية (ECU)"، وآلية أسعار تبادل العملات المشار إليها أعلاه. وقد وافقت الدول الأعضاء على إيداع (٢٠%) من احتياطياتها الذهبية والدولارية في "صندوق النقد الأوروبي (EMF) " الذي أصدر وحدات النقد الأوروبية التي تستخدم في التبادل. ويعتبر هذا النظام خطوة باتجاه الاتحاد الاقتصادي والنقدي[٣].

خامساً: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة: بدأت في السنوات الأخيرة

---

1 الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص ٥٤.

2 كمال ونهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ص٢١.

3 الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص ٥٣-٥٤.

من هذه المرحلة جهود لتحقيق هذا الأمر ، فقد عهد المجلس الأوروبي أثناء اجتماعه في (هــانوفر) ١٩٨٨ إلى لجنة خاصة بدراسة واقتراح مراحل محددة تؤدي إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وقد نشرت هذه اللجنة تقريرها في نيسان ١٩٨٩ حيث اقره المجلس الأوروبي في اجتماعه في مدريــد ١٩٨٩، ويتضمن التقرير تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي على ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى في اليوم الأول من تموز (١٩٩٠) حيث من المقرر أن تستمر لغاية أول كانون ثــان (١٩٩٤)[1]. وقد بدأ التنفيذ التدريجي لهذا البرنامج على أرض الواقع فعليا. ويمكن تلمــس مخرجــات عمليــة التكامل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(٥):التجارة والاستثمارات للاتحاد الأوروبي للفترة(١٩٧٤-١٩٩١) (مليار دولار أمريكي)

١ السنة	٢ التجارة الكلية	٣ التجارة البينية	٤ نسبة٣الى٢	٥ الاستثمارات الكلية	٦ الاستثمارات البينية	٧ نسبة٦الى٥
١٩٧٤	٥٧٢،٨	٣٤٧،١	٦٠،٦	٤٠٦	٣٧٠،٦	٩١
١٩٧٥	٦٠٠،٣	٣٦٦،١	٦١	٤٤٥،١	٤٠٨،٥	٩١
١٩٧٦	٦٧٤،٣	٤١٢	٦١،١	٥٢٨،٤	٤٩٠،٨	٩٢
١٩٧٧	٧٤١،٥	٤٥٩،٧	٦٢	٦٨٥،٦	٦٢٥،٧	٩١
١٩٧٨	٩٢٥،١	٥٧١،٧	٦١،٨	٨٧٢،٤	٨٠٤،٤	٩٢
١٩٧٩	١١٧٤،٨	٧٢٢،٥	٦١،٥	٩٤٢،٥	٨٥٥،٤	٩٠
١٩٨٠	١٣٧٩،٢	٨٣٨،٥	٦٠،٨	٩٦٩	٨٦٧،٨	٨٩
١٩٨١	١٢٤٤،٧	٧٥٩،٢	٦١	٩٤٠،٨	٨٤٧،٦	٩٠
١٩٨٢	١١٩١،١	٧٣٠،١	٦١،٣	٩٦٢،٣	٨٧٧،٩	٩١
١٩٨٣	١١٥٤،٢	٧١٢،١	٦١،٧	١٠٢٢،٥	٩٢٥،٥	٩٠

[1] الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص ٥٤.

١٩٨٤	١١٦٨،٩	٧٢٣،٥	٦١،٩	١١٠٧،٩	١٠٠٨،٧	٩١
١٩٨٥	١٢٤٠،٧	٧٦٩،٢	٦٢	١٢٥٠،٣	١١٥١،٣	٩٢
١٩٨٦	١٥٧٦،٩	٩٨٨،٧	٦٢،٧	١٤٠٤	١٢٨٥	٩١
١٩٨٧	١٩١٥،٣	١٢٢١،٩	٦٣،٨	١٤٩٠،٣	١٣٢٠،٨	٨٨
١٩٨٨	٢١٤٣،١	١٣٨٢،٣	٦٤،٥	١٦٦٥،٤	١٤٧٧،١	٨٨
١٩٨٩	٢٣٠٠،٧	١٤٩٧،٧	٦٥،١	١٧٧٨،٥	١٥٩٥،٣	٨٩
١٩٩٠	٢٧٨٩،٦	١٨٣٨،٣	٦٥،٩	١٨٨٠،٧	١٦٧٠،٤	٨٨
١٩٩١	٢٨١٦،١	١٧٨٠،٤	٦٣	١٨٩١،٣	١٦٨٢،٢	٨٨

المصدر:.IMF,IFS bookyear,1981,2002. http:/www. epp. eurostat

العمود الرابع:تم احتسابه من خلال تقسيم حجم التجارة البينية على حجم التجارة الكلية

العمود السابع:تم احتسابه من خلال تقسيم حجم الاستثمارات البينية على حجم الاستثمارات الكلية.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة التجارة البينية ارتفعت من(٦٠،٦%) عام ١٩٧٤ إلى (٦٣%) عام ١٩٩١. وهكذا نمت التجارة البينية بنسبة طفيفة؛ وهذا الارتفاع يدل على تزايد الاعتماد المتبادل بين دول الاتحاد؛ مما يؤكد الالتزام بعملية التكامل الاقتصادي.

كما يلاحظ أن التجارة الكلية تزايدت من(٥٧٢،٨) مليار دولار في بداية المرحلة إلى(٢٨٢٦،١) مليار في نهاية المرحلة بنسبة نمو (٤٩٣%) أي تضاعفت(٤،٩) مرة، بمتوسط مقداره(٢٧،٤%). بينما تزايدت التجارة البينية من(٣٤٧،١) مليار، إلى(١٧٨٠،٤) مليار بنسبة نمو(٥١٢%) أي تضاعفت (٥،١) مرة، بمتوسط مقداره(٢٨،٤%). وهذا يعني أن التجارة البينية استمرت تنمو بوتيرة أسرع من نمو التجارة الكلية؛ مما يدل على أن الاعتماد المتبادل بين دول الاتحاد ظل أكبر منه مع العالم؛ وهذا يؤكد التزامها بعملية التكامل.

أما نسبة الاستثمارات البينية فقد ظلت عالية جدا؛ مما يدلل على مستوى عال من الاعتماد المتبادل. أما تناقص نسبتها من(٩١%) عام ١٩٧٣ إلى (٨٨%) عام ١٩٩١؛ فقد يبرره تنامي حجم

اقتصاد هذه المجموعة، وتبوؤها مركزا اقتصاديا عالميا متقدما يمتلك فوائض كبيرة من رؤوس الأموال التي يتم تصديرها للخارج لتدعيم نفوذ الاتحاد كلاعب دولي هام.

المطلب الثالث

المرحلة الثالثة(١٩٩٢-٢٠٠٢)

يطبق هذا المطلب مؤشرات التكامل الاقتصادي في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي الأوروبي على مدى(١١) عاما، منذ ١٩٩٢ ولغاية ٢٠٠٢، حيث حقق الاقتصاد الأوروبي استقرارا نسبيا، واستمر القطاع الخاص يدير النشاط الاقتصادي.

أولاً: تحرير تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء: استمر في هذه المرحلة الالتزام الكامل بالتحرير الكامل لحركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، وإلغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية: الإدارية والكمية والفنية والمالية.

ثانياً: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء: استمر العمل في هذه المرحلة بالتعريفة الجمركية الموحدة إزاء دول العالم الأخرى التي أصبحت واقعاً راسخاً.

ثالثاً: تحرير انتقال عناصر الإنتاج: تنصّ المادة (٧٣-b) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على تحرير كل القيود المتعلقة بحركة رأس المال والمدفوعات بين الدول الأعضاء ودولة ثالثة. وتنص المادة (١٠٢-a) من المعاهدة نفسها على أن تتصرف الدول الأعضاء ضمن مفهوم احترام مبدأ اقتصاد السوق المفتوح[1]. وبحلول تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١ تم تطبيق كل الإجراءات التي تم التخطيط لها

http:// www.ecsanet.org.EUinfo htm (treaties, 8-9-2005) 1

بهدف استكمال تحرير انتقال عناصر الإنتاج ، وبتاريخ١/١/١٩٩٣ تم التحرير الكامل لرؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي[١].

ومنذ العام(١٩٩٣)اختفت إجراءات الجوازات على الحدود الوطنية للدول الأعضاء[٢]. ومنذ أواسط التسعينيات تم اعتماد البطاقة الشخصية كوثيقة للسفر والإقامة، وتم تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود أمام وسائل النقل والاتصالات براً وبحراً وجواً[٣]. وفي العام (١٩٩٨) تم التحقيق الكامل للحريات الأربع: انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأفراد[٤].

رابعاً: توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية: يتناول القسم السادس من معاهدة الاتحاد الأوروبي، السياسية الاقتصادية والنقدية، حيث يتضمن أربعة فصول: الأول يتناول السياسية الاقتصادية، والثاني يتناول السياسية النقدية، والثالث والرابع يتناولان مراحل الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

وتنص الفقرة الأولى من المادة (١٠٣) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على وجوب أن تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية كمصلحة مشتركة. وتنص الفقرة الثالثة من المادة نفسها على أن يراقب المجلس تطابق السياسيات الاقتصادية مع التوجهات الكبرى للاتحاد، لتحقيق التنسيق الدقيق في السياسيات الاقتصادية.

وتنص الفقرة الثانية في المادة (١٠٤-c) من المعاهدة نفسها على أن تراقب المفوضية سير

---

1 الجنزوري، الاتحاد الأوروبي، ص١٦.
2 عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أطار العولمة،ص١٣٢.
3 صارم، سمير، اليورو، دمشق، المطبعة العلمية، سلسلة قضايا الساعة (٣)، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص ٩٣-٩٤.
4 حداد،غسان محمد رشاد، الاتحاد الأوروبي وآفاق تكامل اقتصادي عربي، مجلة آفاق استراتيجية،عمان-الأردن، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، العدد ٢، نيسان٢٠٠١ ، ص١٤٢.

تطور الميزانية، ومقدار الدين العام في الدول الأعضاء، لكشف الأخطاء المؤكدة، وأن تدقق في مدى احترام ضبط الميزانية.

وتنص الفقرة الأولى من المادة (١٠٥) من المعاهدة نفسها، على أن الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنك المركزي، هو الحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم السياسات الاقتصادية العامة للجماعة لتحقيق أهدافها.

وتنص الفقرة الأولى من المادة(١٠٩-c) من المعاهدة نفسها، على تشكيل لجنة مالية ونقدية ذات طابع استشاري، تضطلع بمتابعة الوضع النقدي والمالي للدول الأعضاء وللجماعة، وللنظام العام للمدفوعات فيها، ورفع تقاريرها بصورة منتظمة إلى كل من: المجلس والمفوضة. وتنص الفقرة الثانية من المادة نفسها، على أنه مع بداية المرحلة الثالثة من مراحل الاتحاد الاقتصادي والنقدي، يتم إلغاء اللجنة المالية والنقدية المذكورة أعلاه، وتشكيل لجنة اقتصادية ومالية لمتابعة الوضع الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء وللجماعة، ورفع تقرير إلى المجلس والى المفوضية، لا سيما في ما يتعلق بالعلاقات المالية مع الدول الأخرى خارج الجماعة، ومع المؤسسات الدولية. كما تقوم بفحص وضع حركة رؤوس الأموال وحرية المدفوعات مرة واحدة على الأقل سنوياً.

وتنص الفقرة الأولى من المادة (١٠٩-F) من المعاهدة نفسها، على إنشاء مؤسسة نقدية أوروبية (EMI) تتمتع بالشخصية الفقهية القضائية. وتنص الفقرة الثانية من المادة نفسها على مهام هذه المؤسسة، حيث تعمل على تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية، وتعزيز تنسيق السياسة النقدية للدول الأعضاء، وتراقب سير عمل النظام النقدي الأوروبي، وتوطيد استقرار المؤسسات المالية، والقيام بمهام "صندوق التعاون النقدي الأوروبي" الذي تم حلّه بموجب نظام "مؤسسة النقد

الأوروبية" وتسهيل تداول عملة الـ(ECU) ومراقبة تطورها، بما يحقق حسن توظيف نظام المقاصة بهذه العملة.

وتنص الفقرة الأولى من المادة(١١٣) من المعاهد نفسها، على أن تؤسس السياسة التجارية المشتركة على مبادئ موحدة، لا سيما فيما يتعلق بتغيرات التعريفة، وتوحيد إجراءات التصدير، ومعايير الحماية التجارية الواجب الأخذ بها في حالة الإغراق والإعانات المالية.

ومنذ بدايات هذه المرحلة تم استكمال الاتحاد الاقتصادي، حيث تم توحيد الأهداف الاقتصادية، وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية، بحيث تم الانتقال إلى الاندماج الاقتصادي.

خامساً:توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة: تنص ديباجة معاهدة الاتحاد الأوروبي على استهداف التكامل والتقارب وإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي بين الدول الأعضاء متمثلاً في وحدة نقدية ثابتة. وتنص المادة (B) من المعاهدة نفسها على أن من أهداف الاتحاد تنمية تقدم اقتصادي واجتماعي متوازن ومستمر، من خلال تدعيم تلاحم اقتصادي واجتماعي، عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي يتضمن في النهاية عملة واحدة.

وتنص الفقرة الأولى من المادة (١٠٩-E) من المعاهدة نفسها، على أن تبدأ المرحلة الثانية لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية في ١٩٩٤/١/١. وتنص الفقرة الثالثة من المادة (١٠٩-F) على أن تقوم "مؤسسة النقد الأوربية"- تحضيراً للمرحلة الثالثة من مراحل الوحدة الاقتصادية والنقدية- بتهيئة الأدوات، والقيام بالإجراءات اللازمة لتطبيق السياسة النقدية الموحدة خلال المرحلة الثالثة.

وينص البند (E) من الفقرة الثالثة من المادة (F-١٠٩) من المعاهدة نفسها، على أن تحدد "مؤسسة النقد الأوروبية" الكادر النظامي والتعليمي والإداري الذي يحتاجه النظام الأوربي للبنوك المركزية حتى غاية ١٩٩٦/١٢/٣١ على أبعد تقدير، لاستكمال أعماله خلال المرحلة الثالثة. وتنص الفقرة الأولى من المادة (١٠٦) من المعاهدة نفسها على أن يشمل النظام الأوروبي للبنك المركزي كلاً من البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية، كما تنص الفقرة الثانية من المادة نفسها على تمتع البنك المركزي الأوروبي بالشخصية القانونية.

وتنص المادة (١٠٨) من المعاهدة ذاتها، على وجوب أن تقوم كل دولة عضو بتطابق تشريعها الوطني- بما في ذلك نظام بنكها المركزي الوطني- مع أحكام هذه الاتفاقية، ومع جميع أحكام النظام الأوروبي للبنك المركزي، وذلك بتاريخ سريان هذا النظام كأبعد حدّ. كما تنص الفقرة الثانية من المادة (A-١٠٨) على أن قوانين النظام الأوروبي للبنوك المركزية ملزمة بجميع بنودها، ويجب تطبيقها في كل دولة عضو مباشرة، كما ينص البند (b) من الفقرة الثانية من المادة نفسها على أن القرار ملزم في جميع بنوده للجهات المعنية.

وينص البند الثاني من الفقرة الأولى من المادة(L-١٠٩) من المعاهدة نفسها على تأسيس النظام الأوروبي للبنوك المركزية، والبنك المركزي الأوروبي، حيث تسري أحكام هذا النظام، ويمارس البنك مسؤولياته كلياً، اعتباراً من اليوم الأول من بدء المرحلة الثانية من مراحل الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وتنص الفقرة الثانية من المادة نفسها، على أن يأخذ البنك المركزي الأوروبي أعمال مؤسسة النقد الأوروبية، التي تصفي أعمالها منذ تولي البنك المركزي مهامه.

وتنص المادة (G ١٠٩) من المعاهدة نفسها على بقاء تركيب العملة بوحدة النقد الأوروبية

(ECU) ثابتاً دون تغيير، كما يصبح سعر هذه العملة محدداً بصورة نهائية منذ بداية المرحلة الثالثة. وتنص الفقرة الرابعة من المادة (١٠٩-L) على أنه في أول يوم لسريان بدء المرحلة الثالثة، تقوم الدول الأعضاء بتحديد أسعار تحويل عملاتها التي حل الـ (ECU) مكانها، وذلك بصورة نهائية، كما يتم اتخاذ المعايير الضرورية لسرعة إدخال الـ (ECU) كعملة وحيدة لهذه الدول الأعضاء.

وتنص الفقرة الثانية من المادة (J١٠٩) على ضوابط التقارب النقدي الهادفة لإنشاء عملة موحدة. وتنص الفقرة الثالثة من المادة نفسها على أن يقوم "المجلس الأوروبي" وحتى ١٩٩٦/١٢/٣١- كأبعد حدّ - بتقرير ما إذا أتمت معظم الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة لتبني عملة موحدة، وما إذا كان من المناسب الدخول في المرحلة الثالثة وتحديد ذلك. وتنص الفقرة الرابعة من المادة نفسها على أنه وحتى نهاية ١٩٩٧ إذا لم يتم تحديد تاريخ بدء المرحلة الثالثة، فإنها تبتدئ حكماً في ١٩٩٩/١/١، على أن يجتمع المجلس قبل ١٩٩٨/٧/١ لتحديد عدد الدول الأعضاء التي أتمت الإجراءات اللازمة لتبني العملة الموحدة.

وفي العام١٩٩٥ قرر المجلس الأوروبي إطلاق اسم (يورو) على العملة الموحدة، وتم التخلي عن الاسم السابق (ECU) [١]. وفي العام١٩٩٦ أقر المجلس الأوروبي شكل "اليورو"، كما وافق على "ميثاق الاستقرار والنمو" الذي تضمن فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز الميزانية فيها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة[٢]. وفي أيار١٩٩٨ تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي ابتداءً من١٩٩٩/١/١[٣]، وهو التاريخ نفسه الذي بدأ فيه العمل بالعملة

---

1 عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ط، ١٩٩٨، ص١٥٤.

2 نعوش، صباح، مقومات السياسة النقدية الأوروبية، مجلة أخبار النفط، والصناعة، أبو ظبي (الأمارات العربية المتحدة)، السنة (٣٢)، العدد (٣٧٢)، أيلول ٢٠٠١،ص٣٢-٣٧.

3 السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة ، القاهرة، عالم الكتب، ط١ ، ٢٠٠٣، ص١١.

الأوروبية الموحدة (يورو) كعملة حسابية فقط من قبل (١١) دولة، ثم انــضمت اليونـــان بتـــاريخ ٢٠٠١/١/١، وتم استمهال كل من بريطانيا والسويد والدنمرك مدة (٣) سنوات، حيث لم تكن هـــذه الدول مستعدة لدخول منطقة "اليورو" لأنها لم تستكمل الشروط والإجراءات اللازمة لتبنـــي العملـــة الموحدة،ولان بريطانيا ترى في الجنيه احد أهم رموز سيادتها التي لا تريد التخلي عنها[1].

وبتاريخ ٢٠٠٢/١/١ بدأ استخدام الـــ (يورو) من قبل أكثر من (٣٠٠) مليون مواطن أوروبي كعملة أوروبية وحيدة قابلة للتداول اليومي في (١٢) دولة أوروبية. وخلال النصف الأول من العام ٢٠٠٢ تمّ استبدال العملات النقدية المحلية (الوطنية) بأوراق (اليورو) المكونة من سبع فئات تتراوح قيمتها بين (٥) و (٥٠٠) يورو، وقطع معدنية مكونة من ثماني فئات تتراوح قيمتها بين سنت واحد و (٢) يورو. ويمكن تلمس مخرجات عملية التكامل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(٦):التجارة والاستثمارات للاتحاد الأوروبي للفترة(١٩٩٢-٢٠٠٢) (مليار دولار أمريكي)

١ السنة	٢ التجارة الكلية	٣ التجارة البينية	٤ نسبة٣الى٢	٥ الاستثمارات الكلية	٦ الاستثمارات البينية	٧ نسبة ٦الى٥
١٩٩٢	٢٨٦٢،٥	١٧٨٩	٦٢،٥	١٩٠٨	١٧٠١،٨	٨٩
١٩٩٣	٢٥٦٤	١٥٦٤	٦١	١٩٢٩،١	١٧٣١،٨	٨٩
١٩٩٤	٣٠١٣،٥	١٧٨٠،٩	٥٩،١	١٩٩٠،٤	١٧٨٩،٢	٨٩
١٩٩٥	٤٠٠٠،٩	٢٣٤٤،٥	٥٨،٦	٢٠٤٢،٧	١٨٠٧،٤	٨٨
١٩٩٦	٣٨٤٤،٣	٢٢٢٩،٦	٥٨	٢١٣٠،٨	١٨٦٩،٧	٨٧
١٩٩٧	٤١٢٧،٤	٢٣٥٢،٦	٥٧	٢١٧٥،٦	١٩٠٢	٨٧
١٩٩٨	٤٣٠٧،٨	٢٤٤٦،٨	٥٦،٨	٢٢٤٥،٥	٢٠٠٥،٥	٨٩
١٩٩٩	٤٣٣٦،٦	٢٤٧١،٨	٥٧	٢٣١٢،٨	٢١٠٠،٨	٩٠
٢٠٠٠	٤٥٠٠،٦	٢٦٣٧،٣	٥٨،٦	٢٤١٩،١	٢٢٠٠،٢	٩٠

[1] Fontaine, "Op. Cit, p., 37.

٢٠٠١	٤٤٥١،٥	٢٦٣٠،٨	٥٩،١	٢٣٩١،١	٢١٧٩،٤	٩١
٢٠٠٢	٦٩٢٢،٢	٤١٨١	٦٠،٤	٢٣٣٧،٩	٢١٢٤،٦	٩٠

المصدر:.IMF,IFS bookyear,2002. IMF,IFS,2003&http:/www. epp. eurostat

العمود الرابع:تم احتسابه من خلال تقسيم حجم التجارة البينية على حجم التجارة الكلية.

العمود السابع:تم احتسابه من خلال تقسيم حجم الاستثمارات البينية على حجم الاستثمارات الكلية.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة التجارة البينية انخفضت من(٦٢،٥%) عام ١٩٩٢ إلى (٦٠،٤١%) عام ٢٠٠٢. وهكذا انخفضت التجارة البينية بنسبة ضئيلة جدا، ورغم أنها ظلت عالية؛ فإن تناقصها يدل على تناقص ضئيل في الاعتماد المتبادل بين دول الاتحاد لصالح الاعتماد المتبادل مع العالم الخارجي، وهذا قد يعود إلى تنامي الدور الاقتصادي للاتحاد عالميا في زمن العولمة الاقتصادية حيث تزايد اهتمامه بالتجارة الدولية.

كما يلاحظ أن التجارة الكلية تزايدت من(٢٨٦٢،٥) مليار دولار في بداية المرحلة إلى(٦٩٢٢،٢) مليار في نهاية المرحلة بنسبة نمو (٢٤٢%) أي تضاعفت(٢،٤) مرة، بمتوسط مقداره(٢٢%).بينما تزايدت التجارة البينية من(١٧٨٩) مليار، إلى(٤١٨١) مليار بنسبة نمو(٢٣٣%) أي تضاعفت (٢،٣) مرة، بمتوسط مقداره(٢١،٢%). وهذا يعني أن التجارة الكلية نمت بوتيرة أسرع من نمو التجارة البينية؛ مما يدل على تزايد الدور العالمي للاتحاد؛ وهذه ثمرة نجاح عملية التكامل ومدى التزام الأعضاء بهذه العملية.

أما نسبة الاستثمارات البينية فقد ظلت عالية جدا؛ مما يدلل على مستوى عال من الاعتماد المتبادل. وقد تزايدت نسبتها من(٨٩%) عام ١٩٩٢ إلى (٩٠%) عام ٢٠٠٢ ، مما يؤكد الاعتماد المتبادل العالي بين الدول الأعضاء؛ الأمر الذي يدل على التزام عال بعملية التكامل.

المبحث الثاني

التجربة العربية

يتناول هذا المبحث التكامل الاقتصادي العربي، ويتألف من ثلاثة مطالب: الأول يتناول المرحلة الأولى(١٩٥٠-١٩٧٣)، والثاني يتناول المرحلة الثانية(١٩٧٤-١٩٩١)، والثالث يتناول المرحلة الثالثة (١٩٩٢-٢٠٠٢).

المطلب الأول

المرحلة الأولى(١٩٥٠-١٩٧٣)

يطبق هذا المطلب مؤشرات التكامل الاقتصادي في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي العربي على مدى(٢٤) عاماً، منذ ١٩٥٠ ولغاية ١٩٧٣. حيث حقق الاقتصاد العربي في هذه المرحلة تقدما ملحوظا جراء تطبيق برامج وخطط التنمية التي استهدفت تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولكن النشاط الاقتصادي كان يدار بشكل كامل من قبل القطاع العام على المستوى القطري، مما هيأ الفرصة للإدارات المحلية أن تنتفع من الحالة القطرية. كما أن الصراع العربي الإسرائيلي استنفد معظم الموارد العربية. هذا فضلا عن الخلافات العربية البينية. وكل ذلك يجعل البيئة المحيطة والداخلية غير مواتية للتكامل؛ وفي ظل هذه الظروف بدأت عملية التكامل الاقتصادي العربي.

أولاً: تحرير تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء: تنص الفقرة (أ) من المادة (١) من اتفاقية "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت" [1] على إعفاء "المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية" المدرجة في الجدول (أ) الملحق بالاتفاقية، والتي منشؤها أحد البلدان الأطراف،

1 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ص١٦٢.

من رسوم الاستيراد الجمركية. كما تنصّ الفقرة (ب) من المادة نفسها على أن تخضع " المنتجات الصناعية" العربية التي منشؤها أحد الأطراف المتعاقدة، والمدرجة في الجدول(ب) الملحق بالاتفاقية، لمعاملة تفضيلية، وذلك بتخفيض رسوم الاستيراد الجمركية بنسبة (٢٥%) من التعريفة المطبقة في البلد المستورد.

ولمّا لم تترجم هذه النصوص عملياً: فقد جاء قرار "السوق العربية المشتركة"[1]، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة (١٠) من هذا القرار على إعفاء المنتجات الواردة في الجدول (أ) المشار إليه سابقاً، من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى. كما تنص الفقرة الثانية من المادة نفسها على أن تعمل كل الدول الأطراف المتعاقدة على تحرير "المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية" غير الواردة في الجدول (أ) من القيود على مراحل سنوية خمس، تبدأ من أول عام ١٩٦٥ بواقع (٢٠%).

وتنص الفقرة الأولى من المادة (١١) من القرار نفسه، على تخفيض الرسوم الجمركية، وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف، بواقع (١٠%) سنوياً تبدأ من أول عام (١٩٦٥). أمّا المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول (ب) المحلق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتعديلاتها الثلاثة الأولى والتي كانت تتمتع عام (١٩٦٤) بتخفيض قدره (٢٥%) من الرسوم الجمركية، وكذلك المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول (ج) المحلق بالاتفاقية المذكورة، والتي كانت تتمتع عام (١٩٦٤) بتخفيض قدره (٥٠%) من الرسوم الجمركية؛ فيتم تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى عليها بواقع (١٠%) سنوياً، بحيث يتمّ الإعفاء الكامل بتاريخ (١٩٧١/٧/١) للفئة الأولى، وبتاريخ (١٩٦٩/١/١) للفئة الثانية.

---

1 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات ،ص٣٢٠.

ورغم استمرار الكثير من القيود الإدارية والفنية على حركة التجارة؛ إلا أنه تم إلغاء جميع الرسوم الجمركية اعتباراً من العام (١٩٧١) بين أربع دول هي: الأردن وسوريا ومصر والعراق، ثم انضمت ليبيا فيما بعد[1]. وهذا يعني أن تحرير التجارة طبق جزئياً بحدوده الدنيا، حيث أستمر هذا الوضع حتى نهاية هذه المرحلة[٢].

ثانياً: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء: تنص الفقرة الأولى من المادة (٢) من "اتفاقية الوحدة الاقتصادية"[٣] على أن تعمل الأطراف المتعاقدة على جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد للتعريفة والتشريع والأنظمة المطبقة في كل منها.

وانطلاقاً من هذا، قرر مجلس الوحدة الاقتصادية عام (١٩٦٤) توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم تجاه الدول الأخرى خلال خمس سنوات تبدأ أول عام (١٩٦٥)[٤]، غير أن هذا القرار لم يترجم واقعياً، فاتخذ المجلس قراراً آخر عام (١٩٧٠) بإقامة تعريفة جمركية موحدة إزاء الدول الأخرى يبدأ تنفيذها بداية العام (١٩٧٢)، ولكن لأن المرحلة السابقة (تحرير التجارة) لم تكن قد أنجزت بعد، فقد قرر المجلس عام (١٩٧١) تأجيل وضع تعريفه جمركية خارجية إلى تاريخ يحدد لاحقاً [٥]، وهكذا انتهت المرحلة الأولى دون توحيد التعريفة الجمركية بين الدول أطراف اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: تحرير انتقال عناصر الإنتاج: تنص المادة (٢) من "اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية" [٦]على جواز انتقال رؤوس الأموال بين الدول

1 أبو الفتوح،تصور مستقبلي لتفعيل التكامل العربي، ص١٧٩.
2 إبراهيم، مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي، ص٦ – ٤٨.
3 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ص٣٠٦
4 إبراهيم، مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي، ص٦ – ٤٨
5 يموت،عبد الهادي،الاقتصاد العربي والشرق أوسطية، بيروت، معهد الإنماء العربي،الطبعة الأولى،١٩٩٧، ص٢٨٤.
6 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ص٢٣٥

الأطراف، وعدم فرض أية رسوم أو ضرائب استثنائية عليها، وجواز عودتها إلى موطنها الأصلي بعد توقيع الاتفاقية.

وتنص المادة (١) من "اتفاقية التعديل الثاني" للاتفاقية المذكورة، على عدم خضوع رؤوس الأموال لدى انتقالها من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى، لأية رسوم أو ضرائب من قبل الدولتين. غير أنّه لم يترتب على هذه الاتفاقية انتقالات لرؤوس الأموال بين الدول الأعضاء[1].

وتنصّ ديباجة قرار "السوق العربية المشتركة"[2] على أهدافها المتمثلة بأربع حريات هي: حرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية تبادل السلع والخدمات، وحرية انتقال الأشخاص والإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والترانزيت؛ وذلك بين الدول الأطراف- وهي الدول الأعضاء في "مجلس الوحدة الاقتصادية" - حسب نص المادة الأولى من القرار نفسه.

وأصدر "مجلس الوحدة الاقتصادية" عام (١٩٦٥) قراراً يقضي بإزالة جميع القيود على السفر والإقامة تدريجياً وإلغاء تأشيرات الدخول، ولكن نظراً لعدم إلزامية قرارات المجلس، فإن الدول المستقبلة للعمالة ظلت عازفةً عن تنفيذه[3]. وفي العام(١٩٦٨) قرر مجلس الوحدة الاقتصادية اعتماد البطاقتين: الشخصية والعائلية الموحدتين لانتقال الأشخاص عبر حدود الدول أعضاء "الوحدة الاقتصادية". كما قرر عام (١٩٦٩) إلغاء تأشيرات الدخول بين الدول الأعضاء، غير أن هذين القرارين لم يطبقا عملياً [4].

ومع ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة من هذه المرحلة انتقالاً ملموساً للقوى العاملة العربية،

---

1 عوض الله، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية – مصر، الدار الجامعية، د. ط، ١٩٩٥، ص٢١٨
2 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ص٣١٧
3 أبو النصر، بهجت محمد، تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، المجلد (٢٣)، العدد (١٣)، ٢٠٠١، ص١٣٦ – ١٨٨.
4 الراوي، منصور، التكامل الاقتصادي (دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي)، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، د. ط، ١٩٩١، ص٣٠٨.

غير أن هذا الانتقال لم يجر في إطار "تكامل اقتصادي"، بل جاء تلبيةً لاحتياجات الدول المتلقية للعمال في وظائف لا يُقبل عليها مواطنوها، أو لا يتوفر عرض محلي كافٍ لها[1].

ومع نهاية المرحلة الأولى لم تحقق الدول المتعاقدة أياً من الحريات الأربع التي تجسّد السوق المشتركة: فلا أزيلت كل الرسوم والضرائب والقيود على انتقال السلع والخدمات، ولا تحققت حرية الانتقال والعمل، ولا تحققت حرية انتقال رؤوس الأموال، كما لم يتم توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي. وهكذا ظلّ مشروع السوق المشتركة فكرة نظرية لا تجد طريقها إلى التطبيق العملي.

رابعاً: توحيد الأهداف الاقتصادية والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية: تنص المادة (٧) من "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي"[2] على تعاون الدول المتعاقدة على تحقيق الأهداف التالية: النهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وتنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه، وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

وتنص ديباجة اتفاقية "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت"[3]، على رغبة الدول الأطراف بتنمية الروابط الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، من خلال توثيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري والجمارك وأمور الزراعة والصناعة.وتنص المادة (٢) من "اتفاقية الوحدة الاقتصادية" على تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي، وتنسيق تشريع الضرائب

---

1 أبو النصر، تجارب التكامل الاقتصادي العربي، ص١٣٦ – ١٨٨.
2 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ص١٨.
3 جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات، ص١٦١.

والرسوم الحكومية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى، وتلافي ازدواجها، وتنسيق السياسات النقدية والمالية.

وفي العام ١٩٦٦ قرر مجلس الوحدة الاقتصادية إنشاء "اتحاد مدفوعات عربي" بهدف التنسيق النقدي العربي؛ غير أن هذا الاتحاد لم يخرج إلى حيّز التنفيذ بسبب ضآلة رأس ماله من ناحية، واقتصاره على الدول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية من ناحية أخرى، وبذلك نشأت فكرة بديلة وهي إنشاء صندوق نقد عربي(١).

ومع نهاية هذه المرحلة لم يظهر أي تنسيق للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية(٢)؛ بحيث ظلت كل الأهداف المرسومة أفكاراً نظرية لم تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي.

خامساً: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة: تنص ديباجة "اتفاقية الوحدة الاقتصادية" على اتفاق الدول المتعاقدة على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها يتم تحقيقها بصورة تدريجية، وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل، بدون الإضرار بمصالحها الأساسية.

وتنص المادة (١) من الاتفاقية نفسها، على أن الهدف من الوحدة الاقتصادية الكاملة المنشودة يتمثل في مجموعة من الحريات: حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام، وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل

---

1 شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، ص ٣٧٣- ٣٧٤.

2 أبو الفتوح،يحيى عبد الغني، تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي(دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه)،دورية الإدارة العامة، الرياض،مجلد٤٢، عدد١، أبريل٢٠٠٢ ،ص٢١١.

والترانزيت، واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية، كما تتضمن حقوق التملك والإيصاء والإرث.

وتنص المادة (٢) من الاتفاقية نفسها، على (الوسائل) التي من شأنها تحقيق الوحدة المقصودة، وهي: إقامة منطقة جمركية موحدة بين الأطراف المتعاقدة، وتوحيد للتعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كلّ منها، وتوحيد سياسات الاستيراد والتصدير وأنظمة النقل والترانزيت، وعقد الاتفاقيات الجماعية مع البلدان الأخرى، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل شروطاً متكافئة لرعايا البلاد المتعاقدة العاملين في الزراعة والصناعة والمهن، والتمهيد لتوحيد النقد، وتوحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية، واتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المبينة في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية. غير أن المادة (٢) نفسها تتيح إمكانية التجاوز عن "مبدأ التوحيد" في حالات وأقطار خاصة بموافقة "مجلس الوحدة الاقتصادية"؛ مما يعني إباحة عدم الالتزام بأي من الأهداف والوسائل المذكورة جميعاً. وهو الأمر الذي دل عليه الواقع؛ حيث لم يتم تحقيق أيّ توحيد للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية والمالية. ويمكن تلمس نتائج التكامل الاقتصادي العربي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(٧) التجارة والاستثمارات للدول العربية للفترة(١٩٥١-١٩٧٣) (مليار دولار أمريكي)

١ السنة	٢ التجارة الكلية	٣ التجارة البينية	٤ نسبة٣ الى٢	٥ الاستثمارات الكلية	٦ الاستثمارات البينية	٧ نسبة٦ الى٥
١٩٥١	٦،٨	٠،٧٤٨	١١	١٣٨٢	٠،٣٩٧	٢٨
١٩٥٢	٧،٢	٠،٧٥٦	١٠،٥	١١٢٦	٠،٤٢٨	٣٨
١٩٥٣	٧	٠،٧٠٠	١٠	١١٨٢	٠،٤٦٢	٣٩
١٩٥٤	٧،٤	٠،٧٠٣	٩،٥	١٣٠٢	٠،٤٨٩	٣٧

١٩٥٥	٨،٢	٠،٦١٥	٧،٥	١٣٧٥	٠،٥١٣	٣٧
١٩٥٦	٨،٤	٠،٦٢٢	٧،٤	١٥٤٨	٠،٥٦٤	٣٦
١٩٥٧	٩،٢	٠،٧٠٨	٧،٧	١٣٩٧	٠،٥٨٢	٤١
١٩٥٨	٩،٦	٠،٧٥٨	٧،٩	١٤١٨	٠،٦١٧	٤٣
١٩٥٩	٩،٥	٠،٧٦٩	٨،١	١٤٢٨	٠،٦٥٨	٤٧
١٩٦٠	١٠،٥	٠،٩٠٣	٨،٦	١٣١٣	٠،٧٠١	٥٣
١٩٦١	٩،٥	٠،٨٥٥	٩	١٢٠٣	٠،٧٣١	٦٠
١٩٦٢	٩،٢	٠،٨٠٩	٨،٨	١٠٨٨	٠،٧٦٤	٧٠
١٩٦٣	١٢،٢	١،٠٨٥	٨،٩	١٣٩٠	٠،٧٨٩	٥٦
١٩٦٤	١٣،٥	١،٢١٥	٩	١٣٥٢	٠،٨٢٦	٦١
١٩٦٥	١٤،٣	١،٢٨٧	٩	١٦٦٥	٠،٨٥٢	٥١
١٩٦٦	١٥،٦	١،٤٠٤	٩	٢٠٣٢	٠،٨٧٦	٤٣
١٩٦٧	١٥،٦	١،٢٤٨	٨	٢٢٥٣	٠،٨٨٧	٣٩
١٩٦٨	١٧،٣	١،٢٩٧	٧،٥	٢١٨١	٠،٨٩٧	٤١
١٩٦٩	١٩،٩	١،١٩٤	٦	٢٤٩١	٠،٩١٠	٣٦
١٩٧٠	٢٢،٣	١،١٥٩	٥،٢	٣٤١٧	٠،٩٧٠	٢٨
١٩٧١	٢٥،٧	١،٤١٣	٥،٥	٥٣٩١	٠،٩٧٤	١٨
١٩٧٢	٣١،٤	١،٨٥٢	٥،٩	٧٠٢٤	١،١	١٥
١٩٧٣	٤٦،٦	٢،٧٩٦	٦	٨٧٣٨	١،٣	١٤

المصدر:IMF,IFSYearbook,1981

العمود الرابع:تم احتسابه من خلال تقسيم حجم التجارة البينية على حجم التجارة الكلية.

العمود السابع:تم احتسابه من خلال تقسيم حجم الاستثمارات البينية على حجم الاستثمارات الكلية.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة التجارة البينية انخفضت من(١١%) عام ١٩٥١ إلى (٦%) عام ١٩٧٣. وهذا يدل على تناقص الاعتماد المتبادل بين الدول العربية؛ مما يؤكد عدم الالتزام بعملية التكامل الاقتصادي.

كما يلاحظ أن التجارة الكلية تزايدت من(٦،٨) مليار دولار في بداية المرحلة إلى(٤٦،٦) مليار في نهاية المرحلة بنسبة نمو (٦٨٥%) أي تضاعفت(٦،٨) مرة، بمتوسط مقداره(٢٩،٧%). بينما تزايدت التجارة البينية من(٧٤٨) مليون دولار، إلى(٢،٧٩٦) مليار بنسبة نمو(٣٧٣%) أي تضاعفت (٣،٧) مرة، بمتوسط مقداره(١٦،٢%). وهذا يعني أن التجارة الكلية تنمو بوتيرة أسرع من نمو التجارة البينية؛ مما يدل على تزايد الاعتماد على العالم الخارجي، وهذا يؤكد عدم التزام الدول العربية بعملية التكامل. أما نسبة الاستثمارات البينية فقد انخفضت نسبتها من(٢٨%) عام ١٩٥١ إلى (١٤%) عام ١٩٧٣ ؛ مما يدل على تناقص الاعتماد المتبادل بين الدول العربية؛ مما يؤكد عدم الالتزام بعملية التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني

المرحلة الثانية (١٩٧٤-١٩٩١)

يطبق هذا المطلب مؤشرات التكامل الاقتصادي في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي العربي على مدى (١٨) عاماً، منذ ١٩٧٤ ولغاية ١٩٩١، حيث عانى الاقتصاد العربي في هذه المرحلة من الركود، وتراجعت خطط التنمية، بسبب تحول الفوائض النفطية لتمويل حرب الخليج الأولى من ناحية، ولتمويل صفقات الأسلحة الكبرى من ناحية أخرى، وبسبب الإجراءات الدولية للحد من آثار الهزتين النفطيتين (١٩٧٣ و ١٩٧٩).

فقد تناقص أو توقف تدفق رؤوس الأموال من الدول النفطية العربية للدول العربية الأخرى؛ فانقسمت الدول العربية إلى دول غنية ودول فقيرة؛ الأمر الذي حدا بالدول الفقيرة للجوء للدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية للاقتراض، لتمويل خطط التنمية فيها، وإدامة مستوى الاستهلاك؛

مما أثقل كاهلها بالديون الخارجية، واضطرها لتبني برامج التصحيح الاقتصادي، الذي اقتضى نقل القرار الاقتصادي شيئا فشيئا للقطاع الخاص. وفي ظل هذه الظروف استمرت المحاولات العربية لاستمرار عملية التكامل الاقتصادي.

أولا: تحرير تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء:تنص الفقرة(٢) من المادة(٧) من "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية"[١] على أن تخفض الدول الأطراف الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية المستوردة بصورة متدرجة، ولفترة زمنية محددة تلغى بانتهائها جميع هذه الرسوم والضرائب. كما تنص الفقرة الأولى من المادة (٢) من الاتفاقية نفسها على تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها.

وتنص الفقرة (أ) من الفرع (٩) من الباب الأول من ميثاق العمل الاقتصادي القومي[٢] على تحرير التبادل التجاري المباشر بين الدول العربية، على أن يكون ذلك في إطار جهد تنموي تكاملي يعزز القاعدة الإنتاجية وينوعها.

أما في الممارسة العملية، فقد ظلت الدول العربية تضع قيودا متنوعة تحد من حرية تنقل البضائع[٣] لدرجة يعتبر معها العالم العربي أحد أكثر الأقاليم تقييدا للتجارة، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق[٤]. واعتماداً على ذلك فإن منطقة التجارة الحرة العربية ظلت مشروعاً لا يجد فرصة للترجمة على أرض الواقع.

---

1 مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية ١٩٨٢، بيروت، ص ٥٦٧.
2 مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية، ١٩٨١، بيروت، ص٨٤٧.
3 الراوي، التكامل الاقتصادي، ص ٣٠٤.
4 احمد، احمد يوسف وآخرون، التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ١٩٤.

ثانيا: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء: تنص الفقرة الأولى من المادة (٨) من اتفاقية " تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" على أن يتم التفاوض بين الأطراف المعنية، لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل، على السلع التي تستورد من غير الدول العربية، وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية، ويصدر بذلك قرار من المجلس الاقتصادي.

وعلى أرض الواقع لم يتم اتخاذ إجراءات حقيقية للتوصل إلى توحيد التعريفة الجمركية؛ وبالتالي ظلت النصوص النظرية حول هذا الأمر مجرد حبر على ورق، ولم تَرَ النور، بل إن النصوص النظرية التي تطالب بذلك، والتي تم إبرامها في المرحلة السابقة، تم التغاضي عنها ضمنا في هذه المرحلة.

ثالثا: تحرير انتقال عناصر الإنتاج[1]: تنص الفقرة(٢) من الجزء التاسع من قسم (البرامج) من "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك"، على وضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تسهل انسياب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي، وتوفير الضمانات المالية والقانونية اللازمة لها.

وتنص الفقرة (أ) من الفرع الثامن من الباب الأول من "ميثاق العمل الاقتصادي القومي على التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية. وتنص المادة (٢) من "الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية" على سماح الدول الأطراف بانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية، وتشجيع وتسهيل استثمارها. وتنص المادة (٧) من الاتفاقية نفسها على تمتع المستثمر العربي بحرية تحويل رأس المال العربي بقصد الاستثمار في

1 مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية، ١٩٨١، ص ٨٤٣-٨٥٢.

إقليم أية دولة طرف، وبحرية تحويل عوائده دوريا، ثم إعادة تحويله إلى أية دولة طرف، دون الخضوع إلى أية قيود تمييزية ومصرفية أو إدارية أو قانونية.

وتنص الفقرة (٨) من ديباجة ميثاق العمل الاقتصادي القومي، على الحرص على تسهيل انتقال العمالة داخل الوطن العربي. وتنص الفقرة (ج) من الفرع الثالث من الباب الأول من الميثاق نفسه، على تحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطائها التسهيلات والمساعدات اللازمة.

وتنص المادة (١٢) من "الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية" على تمتع المستثمر العربي مع أفراد أسرته بحق الدخول والإقامة والانتقال والمغادرة بحرية، وبلا عائق في إقليم الدولة التي يقع فيها الاستثمار، ويتمتع بهذا الحق أيضا العاملون في الاستثمار وأسرهم. وتنص الفقرة(٦) من المادة (٢) من الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة(١) على حق العمال الوافدين في اصطحاب أفراد أسرهم معهم في البلد المستقبل لهم. وتنص الفقرة (٨) من المادة (٢) من الاتفاقية نفسها، على تمتع العمال الوافدين بالحقوق النقابية في إطار التشريعات الوطنية للدولة المستقبلة لهم.

ولقد تم إنشاء "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" التي مارست مهامها اعتبارا من كانون الثاني ١٩٧٥، بغرض تقديم ضمان مالي للمستثمر العربي الذي يستثمر أمواله في قطر عربي آخر غير قطره، بمعنى تعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي قد يتعرض لها رأس ماله. وفي الجانب العملي فقد حدثت تدفقات لرؤوس الأموال بين الأقطار العربية، لكنها كانت محدودة الحجم قياسا لاحتياجات البرامج التنموية للأقطار العربية غير النفطية، كما لم تأت استجابة لعملية التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي لم تحدث أي اثر تكاملي بين الدول العربية. كما لم يتم

---
1 شقير، الوحدة الاقتصادية، ص ٢٤٦.

تنفيذ حرية انتقال الأفراد وحرية الإقامة والعمل[1]. وهكذا فقد اقتصرت السوق العربية المشتركة على إلغاء الرسوم الجمركية جزئيا؛ مما يعني أنها لم تحقق الحد الأدنى من متطلبات "منطقة التجارة الحرة"[٢].

رابعا: توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية: تنص الفقرة(٣) من الجزء(٩) من قسم "البرامج" من "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك"[٣] على تنسيق السياسات المالية والنقدية بما يحقق هدفي: التطور والثبات الاقتصادي في الداخل والتوازن الخارجي، وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي الدولي. وتنص الفقرة (٤) من الجزء نفسه على تنسيق مواقف الدول العربية في القضايا الاقتصادية الأساسية الدولية، بما يعزز حماية المصالح العربية، وينسجم مع متطلبات إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وتنص الفقرة(٥) من الجزء نفسه على توطيد التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية للأقطار العربية، بما يعزز مواقفها وقدرتها على التعامل مع المراكز النقدية الأجنبية.

وتنص المادة (١٩) من "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية"[٤] على تعاون الدول الأطراف مع الدول الأخرى أو مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية بشكل ثنائي أو مشترك، والعمل على اتخاذ مواقف موحدة في المؤتمرات والندوات الدولية الاقتصادية بما يتفق مع مصالحها المشتركة.

وتنص الفقرة (٦) من ديباجة ميثاق العمل الاقتصادي القومي على ضرورة تنسيق السياسات

1 شقير، الوحدة الاقتصادية، ص ٢٤٦-٥٤٠.
2 الراوي، التكامل الاقتصادي، ص ٢٩٠.
3 مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية١٩٨١، ص ٨٤٣.
4 مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات الوحدة العربية ١٩٨٢، ص ٥٦٩.

الاقتصادية والمالية في الأقطار العربية بشكل فعال من أجل القضاء على أسباب التجزئة بينها. وتنص الفقرة(ج) من الفرع(٩) من الميثاق نفسه على التنسيق المسبق في دخول الأسواق الدولية لضمان الحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية التي يقررها المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي وفق استراتيجية عربية جماعية للتفاوض.غير أنه لم يتم تحقيق أي شيء يذكر من متطلبات النصوص السابقة، وبالتالي فقد ظلت مجرد نصوص نظرية لا تجد طريقها إلى التطبيق على أرض الواقع.

خامسا: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة: تنص الفقرة(ب) من الفرع(٨) من الباب الأول من ميثاق العمل الاقتصادي القومي على التوسع التدريجي في استخدام(الدينار العربي الحسابي)، وتهيئة الظروف الاقتصادية لخلق منطقة نقدية عربية. وينص الفرع (١١) من الباب الأول من الميثاق نفسه على أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي هو الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية. وبهدف إصدار عملة موحدة للدول العربية كافة، فقد تم إنشاء سلطة نقدية واحدة تحت اسم: صندوق النقد العربي، الذي مارس مهامه اعتبارا من ١٩٧٧/٢/١١[1]. ورغم أهمية هذه النصوص فإنه لم يتم تطبيق أي شيء منها على أرض الواقع. ويمكن تلمس واقع التكامل العربي في هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

1 شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، ص ٣٧٦-٣٧٧.

جدول رقم(٨): التجارة والاستثمارات للدول العربية للفترة(١٩٧٤-١٩٩١) (مليار دولار أمريكي)

١ السنة	٢ التجارة الكلية	٣ التجارة البينية	٤ نسبة٣الى٢	٥ الاستثمارات الكلية	٦ الاستثمارات البينية	٧ نسبة٦الى٥
١٩٧٤	١١٨،٥	٧،٧	٦،٥	٢١،٥	٣،١	١٤
١٩٧٥	١٣١،٩	٩،٢	٧	٢٨	٤،٨	١٧
١٩٧٦	١٥١،٦	١٢،١	٨	٣٩،٢	٥،٧	١٤
١٩٧٧	١٨٢،٩	١٢،٨	٧	٤٠،٦	٦،٧	١٦
١٩٧٨	١٩٤،١	١١،٦	٦	٣٠	٦،٨	٢٢
١٩٧٩	٢٨٦،٣	١٧،٤	٦،٥	٣٦،٤	٧،٩	٢١
١٩٨٠	٤٠١،٦	٢٨،١	٧	٤٤،٢	٨،٧	١٩
١٩٨١	٣٤٧،٩	٢٩،٢	٨،٤	٤٥،٧	٧،٦	١٦
١٩٨٢	٣٠٧،٥	٢٢،٤	٧،٣	٤٤،١	٦،٩	١٥
١٩٨٣	٢٦٠،٤	١٧،١	٦،٦	٣٨،٤	٦،١	١٥
١٩٨٤	٢٣٦،٢	١٧،٥	٧،٦	٤٢،٢	٤،٤	١٠
١٩٨٥	٢١٥،٩	١٦،٦	٧،٧	٣٥،٣	٣،٧	١٠
١٩٨٦	١٦٤	١١،٦	٧،١	٢٤،٣	٢،٣	٩
١٩٨٧	١٨٠،٥	١٥،١	٨،٤	٢٣	٣	١٣
١٩٨٨	١٩٤	١٦،٦	٨،٦	٢٢،١	٣	١٣
١٩٨٩	٢٢٢،٤	٢٠	٩	٢٣،٥	٣،٥	١٤
١٩٩٠	٢٥٢،٣	٢٣،٧	٩،٤	٢٠،٦	٣،٤	١٦
١٩٩١	٢٢٩،٢	١٣،٩	٦،١	٢٤،٩	٢،٩	١١

المصدر: صندوق النقد العربي:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،١٩٨١،١٩٨٢،١٩٨٦،١٩٩١،١٩٩٥.

جامعة الدول العربية:نشرة التجارة الخارجية للدول العربية(١٩٧٥-١٩٨١).

يتبين من الجدول السابق أن نسبة التجارة البينية انخفضت من(٦،٥%) عام ١٩٧٤ إلى (٦،١%) عام ١٩٩١. وهذا يعني استمرار تناقص الاعتماد المتبادل؛ مما يؤكد عدم الالتزام بعملية التكامل الاقتصادي.

كما يلاحظ أن التجارة الكلية تزايدت من(١١٨،٥) مليار دولار في بداية المرحلة إلى(٢٢٩،٢) مليار في نهاية المرحلة بنسبة نمو (١٩٣%) أي تضاعفت(١،٩) مرة، بمتوسط مقداره(١٠،٧%). بينما تزايدت التجارة البينية من(٧،٧) مليار دولار، إلى(١٣،٩) مليار بنسبة نمو(١٨٠%) أي تضاعفت (١،٨) مرة، بمتوسط مقداره(١٠%). وهذا يعني أن التجارة الكلية استمرت تنمو بوتيرة أسرع من نمو التجارة البينية؛ مما يدل على استمرار الاعتماد على العالم الخارجي، وهذا يؤكد عدم التزام الدول العربية بعملية التكامل.

أما نسبة الاستثمارات البينية فقد انخفضت نسبتها من(١٤%) عام ١٩٧٤ إلى (١١%) عام ١٩٩١ ؛ وهذا يعني تناقص الاعتماد المتبادل بين الدول العربية؛ مما يؤكد عدم الالتزام بعملية التكامل الاقتصادي.

المطلب الثالث

المرحلة الثالثة (١٩٩٢-٢٠٠٢)

يطبق هذا المطلب مؤشرات التكامل الاقتصادي في تتبع السياق التاريخي لعملية التكامل الاقتصادي العربي على مدى عشرة أعوام. حيث واجه الاقتصاد العربي ركودا، وتفاقمت مشكلتا الفقر والبطالة، حتى طالت بعض الدول النفطية، واتجهت معظم الدول العربية فرادى للاندماج بالاقتصاد العالمي من خلال انضمام بعضها لمنظمة التجارة العالمية، وسعي البعض للحصول على

هذه العضوية. وفي ظل هذه الظروف تم العمل على تحريك عملية التكامل التي تعرضت للشلل في المرحلة الثانية.

أولاً: تحرير انتقال السلع والخدمات: قرر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المعقودة في القاهرة عام(١٩٩٦) تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ ما يلزم من إجراءات على وجه السرعة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية. وفي العام١٩٩٧ أعلن المجلس "البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"[1]. وينص البند الثاني من القسم "أولاً" من البرنامج المذكور، على أن تلتزم الدول الأطراف في "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري"، باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداءً من ١٩٩٨/١/١.

وينص البند السابع في القسم "أولا" من البرنامج نفسه ،على أن الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي، هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ ١٩٩٨/١/١.

وينص البند الأول في القسم "ثانياً" من البرنامج نفسه، على أن يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف، وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي سيطبق اعتباراً من ١٩٩٨/١/١، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١. وينص القسم "ثالثاً" على أن لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج لأية قيود غير جمركية تحت أيّ مسمى كان.

[1] جامعة الدول العربية، الاتفاقيات (22-10-2005)http://www.arableagueonline,org

وينص القسم "تاسعاً" على أن جهة الإشراف على تطبيق البرنامج هي: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث يُساعده في أداء مهامه عدد من الأجهزة واللجان التنفيذية وهي: لجنة التنفيذ والمتابعة، التي تراقب مدى التقدم في تطبيق البرنامج، والعقبات التي تواجهه، والحلول المطروحة وأساليب تطوير العمل به، كما تتولى فضّ المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج. ولجنة المفاوضات التجارية، التي تتولى مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك. ولجنة قواعد المنشأ العربية، التي تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية؛ لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي. والأمانة الفنية، وتتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية.

وبحلول العام ٢٠٠٢ استكملت (١٦) دولة تطبيق الشريحة الخامسة من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، واستكملت كافة إجراءات عضويتها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث التزمت بإيداع هياكل تعرفتها الجمركية لدى الأمانة العامة للجامعة. وأبلغت منافذها الجمركية بتطبيق الخفض التدريجي بنسبة (١٠%) على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية ذات المنشأ الوطني، وذلك للسنة الخامسة على التوالي بحيث وصلت نسبة هذا التخفيض (٥٠%).[1]

كما التزمت هذه الدول بتطبيق قواعد المعاملة الوطنية على السلع العربية المستوردة من الدول العربية الأعضاء، إضافة للالتزام بالرزنامة الزراعية العربية، كما قامت هذه الدول بإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الجهة المعتمدة لديها كنقطة اتصال مسؤولة عن المتابعة والتنفيذ لتسهيل

[1] درويش،اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

عملية الاتصال[1].

غير أنه لم يتم الالتزام الكامل بإخضاع كل السلع للخفض التدريجي للرسوم الجمركية، إذ حصلت تسع دول على استثناءات لبعض سلعها. كما لم يتم الالتزام الكامل بإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي، كما لم يتم الالتزام بإزالة كافة القيود غير الجمركية؛ لذا اتخذ مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في عمان(٢٠٠١) قراراً بتقليص الاستثناءات السلعية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحثّ الدول على عدم التقدم بأية طلبات استثناء جديدة. كما قررت القمة نفسها الإزالة الفورية لكل القيود غير الجمركية: الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية[2].

وأشارت تقارير"لجنة التنفيذ والمتابعة" أن عدد السلع المستثناة بلغ (٨٣٢) سلعة، وهذا يؤدي إلى التقليل من مصداقية المنطقة، وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية، ويدفع إلى اتساع دائرة الاستثناءات. ولكي لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تؤدي إلى فشل المنطقة الحرة؛ فقد تم وضع ضوابط تحكم هذه الاستثناءات، حيث أشتُرِط مجلس الجامعة على مستوى القمة(عمان٢٠٠١) أن لا تتجاوز مدتها(٤) سنوات، وألا تزيد قيمتها عن (١٥%) من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة، علاوة على تقديم مبررات اقتصادية مقنعة تبرر طلب الاستثناءات[3].

وبتاريخ١٢/٩/٢٠٠١ قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسريع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، بحيث يتم استكمالها بتاريخ ٢٠٠٥/١/١ بدل تاريخ ١٩٩٧/١/١، وذلك برفع نسبة

[1] جامعة الدول العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق.
[2] جامعة الدول العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق.
[3] درويش،اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الخفض السنوي إلى (٢٠%) بدلاً من (١٠%)[1]، وهو الأمر الذي لم ينفَّذ حتى نهاية العام (٢٠٠٢)، وهو العام الذي تتوقف عنده حدود هذه الدراسة.

وفوق كل ذلك فإن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لم تشمل تجارة الخدمات، بل اقتصرت على تجارة السلع؛ مما يعني أن كل ما تم إنجازه لم يحقق نصف متطلبات منطقة التجارة الحرة؛ لذلك فقد اتخذت قمة عمان(٢٠٠١) قراراً بتكليف الأمانة العامة للجامعة بالإسراع في استكمال اندماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وحثّ الجهات المعنية في الدول العربية على تقديم البيانات للوضع الحالي لتجارة الخدمات، والالتزامات الدولية، والتسهيلات التي قدمها كل بلد طرف في الإطار العربي، تمهيداً لوضع تصور متكامل لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية[2].

وبتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣ اتخذ "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" القرار رقم(١٠٩٢) القاضي بتفعيل السوق العربية المشتركة، والذي يترتب عليه إنشاء منطقة تجارة حرة كاملة خلال سنتين فقط، طبقاً لخطة عمل وجدول زمني يبدأ بتاريخ ٢٠٠٠/١/١ وينتهي بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١، غير أن ذلك لم يطبق على أرض الواقع[3].

ثانياً: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء: كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام٢٠٠٠ الأمانة العامة بالبدء في إعداد الدراسات اللازمة حول إنشاء الاتحاد الجمركي العربي، وقد جرى البدء بجمع البيانات اللازمة وتحديد الجهات التي ستقوم بها. واتخذت قمة عمان (٢٠٠١) قراراً بتكليف الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإسراع باتخاذ الخطوات اللازمة

---

1 جامعة الدول العربية،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق.
2 إبراهيم،مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي،ص٩.

لإقامة الاتحاد الجمركي، مع مراعاة أوضاع الدول العربية[1]. وقد انتهت فترة الدراسة دون أن يتم استكمال تلك الخطوات اللازمة لقيام الاتحاد الجمركي.

ثالثاً: تحرير انتقال عناصر الإنتاج: لم تتخذ الدول العربية في هذه المرحلة خطوات عمليـــة تجـــاه إنشاء السوق العربية المشتركة، وبالتالي لم يتم تحقيق أيّ من الحريات الأربع: انتقال السلع وانتقال الخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتقال الأشخاص. وقد انتهت فترة هذه الدراسة دون تحقيـــق أي تطوّر في هذا الشأن.

رابعاً: توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية: لم تتخذ الـــدول العربية في هذه المرحلة أية خطوات تجاه توحيد الأهداف الاقتصادية الجماعيـــة، وتجـــاه تنـــسيق السياسيات الاقتصادية والمالية والنقدية. وبالتالي انتهت فترة الدراسة دون تحقيق أي تطوّر في هذا الشأن أيضاً.

خامسا:توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة: لم تتخذ الدول العربية أيضا في هذه المرحلة أية خطوة تجاه توحيـــد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. وبالتالي انتهـــت فترة الدراسة دون تحقـــيق أي تطور في هذا الشأن أيضا. ويمكن تلمس واقع التكامل العربي مـــن خلال الجدول التالي:

---

[1] جامعة الدول العربية،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق.

جدول رقم(٩): التجارة والاستثمارات للدول العربية للفترة(١٩٩٢-٢٠٠٢) (مليار دولار أمريكي)

١ السنة	٢ التجارة الكلية	٣ التجارة البينية	٤ نسبة٣الى٢	٥ الاستثمارات الكلية	٦ الاستثمارات البينية	٧ نسبة ٦الى٥
١٩٩٢	٢٥١،٨	١٦،٨	٦،٧	٣٠،٥	٢،٨	٩
١٩٩٣	٢٣٢،٥	١٦،٥	٧،١	٣١،٩	٢،٤	٧
١٩٩٤	٢٤٢	١٧،٦	٧،٣	٣٢،١	١،٩	٦
١٩٩٥	٢٧٥،٦	٢٠،٣	٧،٤	٣٤،٥	١،٢	٣
١٩٩٦	٣٠٥،٢	٢٣،٢	٧،٦	٤٣،٨	٠،٩	٢
١٩٩٧	٣١٥،٢	٢٤،٩	٧،٩	٥٢،٥	١،١	٢
١٩٩٨	٢٨٤،٣	٢٣،٣	٨،٢	٤٨،٨	١،٦	٣
١٩٩٩	٣٠٧،٨	٢٧،٣	٨،٩	٥٣،٧	٢	٣
٢٠٠٠	٤١٨،٥	٣٨	٩،١	٧٩،٣	٢،٨	٣
٢٠٠١	٤٦٢،٩	٤٢،٥	٩،٢	٨٢،٦	٣،٣	٤
٢٠٠٢	٣٧٣،٩	٣٥،١	٩،٤	٩٠،٩	٣،٤	٣

المصدر:صندوق النقد العربي:التقرير الاقتصادي العربي الموحد١٩٩٥و٢٠٠٠و٢٠٠٣.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة التجارة البينية ارتفعت من(٦،٧%) عام ١٩٩٢ إلى (٩،٤%) عام ٢٠٠٢. وهذا يعني ارتفاعا ملحوظا في الاعتماد المتبادل، مما يدل على تحسن ملحوظ في الالتزام بعملية التكامل الاقتصادي، بفعل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وانضمام معظم الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

كما يلاحظ أن التجارة الكلية تزايدت من(٢٥١،٨) مليار دولار في بداية المرحلة إلى(٣٧٣،٩) مليار في نهاية المرحلة بنسبة نمو (١٤٨%) أي تضاعفت(١،٤) مرة، بمتوسط مقداره(١٣،٤%).

بينما تزايدت التجارة البينية من(١٦،٨) مليار دولار، إلى(٣٥،١) مليار بنسبة نمو(٢٠٨%) أي تضاعفت مرتين، بمتوسط مقداره(١٨،٩%). وهذا يعني أن التجارة البينية نمت بوتيرة أسرع من نمو التجارة الكلية لأول مرة؛ مما يدل على تزايد طفيف للاعتماد المتبادل، وهذا قد يعني بدء التزام الدول العربية بعملية التكامل.

أما نسبة الاستثمارات البينية فقد انخفضت نسبتها من(٩%) عام ١٩٩١ إلى (٣%) عام٢٠٠٢ ؛ وهذا يعني تناقص الاعتماد المتبادل بين الدول العربية، ويشكك بالالتزام الطفيف بعملية التكامل الاقتصادي الذي بدأ يظهر في التجارة البينية.

وهكذا فإن متوسط نمو التجارة البينية كانت(١٢٧%) لدى أوروبا، و(١٦،٢%) لدى العرب في المرحلة الأولى، وانخفضت إلى(٢٨،٤%) لدى أوروبا، وإلى(١٠%) لدى العرب في المرحلة الثانية، وانخفضت مرة أخرى إلى(٢١،٢%) لدى أوروبا، وارتفعت إلى(١٨،٩%) لدى العرب في المرحلة الثالثة؛ وهذا يدل على التراكمية لدى الأوروبيين، حيث تزايدت بشكل كبير في المرحلة الأولى، ثم أخذت تتناقص انعكاسا للحاجات المتناقصة للسوق الداخلية بسبب الإشباع، أما لدى العرب فإن الصورة مختلفة تماما؛ فقد كانت نسبة نمو التجارة البينية ضعيفة في المرحلة الأولى، بحيث لم تحقق الحد الأدنى من إشباع السوق الداخلية، وواصلت انخفاضها في المرحلة الثانية، ثم ارتفعت في المرحلة الثالثة ارتفاعا طفيفا لا يلبي الحد الأدنى من احتياجات السوق الداخلية؛ مما يدل على ضعف الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

وأخيرا يتبين من هذا الفصل أن الأوروبيين حرروا انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ووحدوا الرسوم الجمركية بينهم تجاه الدول الأخرى، ووحدوا الأهداف الاقتصادية، ووحدوا السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ووحدوا العملة؛ وهكذا فقد نفذوا كل مؤشرات التكامل

الاقتصادي، مما يدل على تحقق الفعل الإرادي بعناصره الأربعة: الدافع والرغبة والاستعداد والالتزام، وعملياته الأربع: التصور والتدارس والتصميم والتنفيذ.

أما العرب فقد حرروا انتقال السلع بصورة جزئية ومتقطعة دون استكماله قط، بينما لم يحرروا انتقال الخدمات وعناصر الإنتاج، ولم يوحدوا الرسوم الجمركية بينهم تجاه الدول الأخرى، ولم يوحدوا الأهداف الاقتصادية، ولم يوحدوا السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ولم يوحدوا العملة؛ وهكذا لم يحققوا المؤشر الأول من مؤشرات التكامل الاقتصادي، مما يدل على عدم استكمال كل عناصر وعمليات الفعل الإرادي حيث تحقق عنصرا: الدافع والرغبة، وعمليتا: التصور والتدارس، في حين لم يتحقق عنصرا: الاستعداد والالتزام، وعمليتا: التصميم والتنفيذ.

الفصل الثالث

المقارنة بين النموذج الأوروبي والتجربة العربية

تم في الفصلين الأول والثاني تتبع مدى تحقق عاملي: "الإرادة السياسية" و"التكامل الاقتصادي" على أرض الواقع لدى كل من التجربتين الأوروبية والعربية. وفي هذا الفصل ستتم المقارنة بين عمليتي التكامل لدى كلا التجربتين للتوصل للاستنتاجات واختبار فرضية الدراسة التي تقوم على أن توفر الإرادة السياسية يؤدي إلى نجاح عملية التكامل.

ويمزج هذا الفصل بين التحليلين: الكمي والكيفي؛ بهدف تقييم التجربتين، والتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة: الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي؛ حيث سيتم تقييم عملية التكامل اعتمادا على قيمة المتغيرين، ويتم تقييم كل متغير اعتمادا على مؤشراته الخمس، ويتم تقييم كل مؤشر اعتمادا على مجموعة معايير؛ حيث سيفكك كل مؤشر إلى عدة معايير يمكن من خلالها قياس قيمته، وسوف يتم اعتماد الطريقة المقترحة التالية لقياس الأوزان النسبية*:

١-عملية التكامل بصورة كلية؛ ويتم تحديد الوزن النسبي لها من خلال تقسيم مجموع قيم متغيريها على اثنين، حسب المعادلة التالية: ل = (($غ_{١}$ + $غ_{٢}$) ÷ ٢)؛ حيث(ل) تعني عملية التكامل، و(غ) تعني المتغير.

٢-المتغير:(غ)؛ ويتم تحديد وزنه النسبي من خلال جمع قيم مؤشراته وتقسيمها على عدد هذه

* سيتم تطبيق القياس الكمي في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المؤشرات، حسب المعادلة التاليـــة: غ = ((ش١+ش٢+ش٣+ش٤+ش٥) ÷ ٥)؛ حيـــث (ش) تعنـــي المؤشر.

٣-المؤشر:(ش)؛ ويتم تحديد وزنه النسبي من خلال جمع قيم معاييره وتقسيمها علـــى عـــدد هـــذه المعايير، وبما أن عدد المعايير قد يختلف من مؤشر إلى آخـــر، فـــسيتم الرمـــز لعـــدد المعـــايير بالحرف(د)، حسب المعادلة التالية: ش= ((ر١+ر٢+ر٣+.....) ÷ در))؛ حيث(ر) تعني المعيار.

وسيتم وصف الأوزان النسبية كيفيا من خلال مجموعة من التعابير على النحو التالي:

جدول رقم(١٠):الوصف الكيفي للأوزان النسبية

الوزن النسبي	الوصف الكيفي
٩٠-٩٩	شبه تام
٨٠-٨٩	عال جدا
٧٠-٧٩	عال
٦٠-٦٩	مرتفع
٥٠-٥٩	متوسط
٣٠-٤٩	منخفض
٢٠-٢٩	منخفض جدا
دون ٢٠	متدن

وسيتم اعتماد المعايير المقترحة أدناه لقياس قيم المؤشرات*:

أولا: متغير الإرادة السياسية(١٠٠%): ويتم حسابه من خلال مؤشراته الخمس:

المؤشر الأول: توقيع الاتفاقيات(٧%): ويتم حسابه من خلال معيارين:

١-عدد الاتفاقيات الموقعة ÷ عدد الاتفاقيات المعدة.

٢-عدد الدول الموقعة ÷ عدد الدول الأعضاء.

* تم تحديد أوزان المؤشرات اعتمادا على تقدير عدد من أساتذة العلوم السياسية وعلم الاقتصاد في جامعة اليرموك.

المؤشر الثاني: تصديق الاتفاقيات (١٣%): ويتم حسابه من خلال معيارين:

١-عدد الاتفاقيات المصدقة ÷ عدد الاتفاقيات الموقعة.

٢ -عدد الدول المصدقة ÷ عدد الدول الموقعة.

المؤشر الثالث:تنفيذ الاتفاقيات (٢٤%): ويتم حسابه من خلال معيارين:

١-عدد الاتفاقيات المنفذة ÷ عدد الاتفاقيات المصدقة.

٢-عدد الدول المنفذة ÷ عدد الدول المصدقة.

وعند اختلاف عدد الموقعين أو المصدقين أو المنفذين، فسيتم التعامل مع كل اتفاقية على حدة، ثم يتم جمع النسب وتقسيمها على عدد الاتفاقيات، لاستخراج وزن المعيار، حسب المعادلة التالية: (ر = $ت_١$+$ت_٢$+$ت_٣$+... ÷ د ت)؛حيث (ت) تعني الاتفاقية، و(د) تعني عدد الاتفاقيات.

المؤشر الرابع: إنشاء المؤسسات التكاملية(٢٨%): ويتم حسابه من خلال خمس معايير:

١-مدى شمول الصلاحيات(تشريعية ورقابية وتنفيذية وقضائية).

٢-مدى التمتع بصلاحيات فوق الدول.

٣-مدى الاستقلال عن الدول الأعضاء.

٤-مدى التمثيل النسبي للدول داخل المؤسسات(منح الدولة عدد أصوات يتناسب مع حجمها).

٥- مدى اعتماد الأسلوب الديمقراطي في اتخاذ القرار(الأكثرية أو الأغلبية).

المؤشر الخامس: تنسيق السياسات(٢٨%): ويتم حسابه من خلال ثمانية معايير:

١- العمل كمجموعة في المنظمات والمحافل الدولية.

٢-إرسال البعثات الدبلوماسية للدول والمنظمات.

٣- معدل عقد مؤتمرات القمة (أكثر من مؤتمر في السنة: ٢٨%، ومؤتمر واحد في السنة ٢٢%، أقل من مؤتمر بالسنة: ١٦%، ومؤتمر واحد لكل سنتين: ١٠%، مؤتمرات متباعدة:٤%)

٤-تعيين منسق للسياسات الخارجية. ٥- تعيين منسق للسياسات الدفاعية.

٦- تشكيل وحدات عسكرية مستقلة. ٧-تشكيل منظمة دفاعية أو قيادة مشتركة دائمة.

٨-القيام بأعمال عسكرية مشتركة.

ثانيا: متغير التكامل الاقتصادي: (١٠٠%): ويتم حسابه من خلال مؤشراته على النحو التالي:

المؤشر الأول: تحرير التبادل التجاري(٢٧%): ويتم حسابه من خلال أربعة معايير:

١-إزالة الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل. ٢-إزالة القيود الإدارية.

٣-إزالة القيود الفنية. ٤-إزالة القيود الكمية.

المؤشر الثاني: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول الأخرى (١٣%): ويتم حسابه من خلال معيار واحد: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول الأخرى.

المؤشر الثالث:تحرير عناصر الإنتاج(٢٣%): وسيتم حسابه من خلال معيارين:

١-تحرير انتقال رؤوس الأموال. ٢-تحرير انتقال الأشخاص.

المؤشر الرابع: توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية(١٩%): ويتم حسابه من خلال أربعة معايير:

١- توحيد الأهداف الاقتصادية. ٢-تنسيق السياسات الاقتصادية.

٣-تنسيق السياسات المالية. ٤-تنسيق السياسات النقدية.

المؤشر الخامس: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة(١٨%): ويتم حسابه من خلال أربعة معايير:

١-توحيد السياسات الاقتصادية. ٢-توحيد السياسات المالية

٣-توحيد السياسات النقدية. ٤-اعتماد عملة موحدة.

ويتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث: الأول يتناول النموذج الأوروبي، والثاني يتناول التجربة العربية، والثالث يتناول عوامل نجاح النموذج الأوروبي وعوامل فشل التجربة العربية.

المبحث الأول

النموذج الأوروبي

يحلل هذا المبحث نموذج التكامل الاقتصادي الأوروبي تحليلا كيفيا شاملا؛ حيث يتتبع مدى تحقق التكامل الاقتصادي على أرض الواقع، على مدى فترة الدراسة، وذلك في ثلاثة مطالب: الأول يتناول الإرادة السياسية، والثاني يتناول التكامل الاقتصادي، والثالث يتناول العلاقة بين الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي.

المطلب الأول

الإرادة السياسية

يطبق هذا المطلب مؤشرات متغير الإرادة السياسية لدى النموذج الأوروبي، على مدى فترة الدراسة؛ بهدف رصد مدى تحقق هذا المتغير على أرض الواقع.

أولا: توقيع الاتفاقيات: تم خلال فترة الدراسة توقيع كل الدول الأعضاء على كل الاتفاقيات المعدة وعددها (١٦)؛ سبع منها في المرحلة الأولى، وخمس في المرحلة الثانية، وأربع في المرحلة الثالثة. وجاءت سبع منها ذات مضمون اقتصادي، وخمس ذات مضمون سياسي، وأربع تشمل المضمونين الاقتصادي والسياسي. ومن الملاحظ أن التركيز في المرحلة الأولى كان على الجانب الاقتصادي؛ إذ جاءت خمس اتفاقيات اقتصادية المضمون، واثنتان سياسية المضمون. ثم انتقل التركيز على الجانب السياسي في المرحلة الثانية، حيث جاءت ثلاث اتفاقيات سياسية المضمون، واثنتان ذات مضمون اقتصادي، أما في المرحلة الثالثة فوازنت كل المعاهدات بين المضمونين: السياسي والاقتصادي. وهذا يدل على منهجية علمية واقعية تتدرج من الأسهل إلى الأصعب. وإن الموازنة بين السياسي والاقتصادي، في المرحلة الثالثة، تدل على نضج التجربة ووصولها إلى مرحلة الانتقال من التكامل الاقتصادي إلى التكامل السياسي؛ بمعنى البدء في مشوار توحيد أوروبا في دولة فدرالية أو كونفدرالية.

وقد اتسع نطاق العضوية من ست دول في بداية العملية، إلى خمسة عشر عضوا في نهاية حدود الدراسة، فقد انضمت ثلاث دول في المرحلة الأولى، وثلاث في المرحلة الثانية، وثلاث في المرحلة الثالثة[1]؛ وبالتالي تضاعف العدد مرة ونصف عنه في البداية. وهذا دليل على وجود عناصر جذب موضوعية، تتمثل بالمصالح التي يمكن تحقيقها بالانضمام للاتحاد اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا على المديات: القريب والمتوسط والبعيد. كما يكشف عن تقارب الرؤى المشتركة للحاضر والمستقبل.

---
[1] Fontain,op.cit,p58-60.

وكان يتم توقيع الاتفاقية من قبل كل الأعضاء في يوم واحد، ما عدا اتفاقيتين تم توقيعهما في يومين إما متتاليين أو خلال أسبوعين. وهذا يدل على التخطيط السليم، الذي يعني أن الاتفاقية قد تمت دراستها مسبقا من قبل الأطراف، وتم التفاوض بينهم لخروجها بصيغتها التوافقية، ثم يتم تحديد موعد للتوقيع؛ وهذا يكشف عن جدية النوايا نحو الالتزام بالاتفاقيات.

ومن الملاحظ أن ست اتفاقيات هي عبارة عن تعديلات لاتفاقيات سابقة: اتفاقية الإدماج (١٩٦٥) لدمج أجهزة المجموعات الثلاث* في هيكل مؤسسي موحد. واتفاقية القانون الأوروبي الواحد(١٩٨٦) التي عدلت اتفاقية روما(١٩٥٧). واتفاقية ماسترخت (١٩٩٢) التي عدلت الاتفاقيات المنشئة للجماعات الأوروبية*. ومعاهدة أمستردام (١٩٩٧) التي عدلت اتفاقية ماسترخت. ومعاهدة نيس (٢٠٠١) التي عدلت معاهدة أمستردام[1]. وكل التعديلات كانت باتجاه تقوية الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي، وإزالة العقبات أمام تحقق الاندماج الاقتصادي. وهذا يدل على النهج التراكمي الذي تقوم عليه عملية التكامل الأوروبية، وعلى مدى الالتزام؛ ذلك أن التطبيق العملي للاتفاقيات يفرض مستجدات لا بد من الاستجابة لها، أو يصادف مشكلات لا بد من حلها، إذا أُريد لعملية التكامل أن تمضي قدما. وهذا ما فعله الأوروبيون بجدية عالية، حيث دأبوا على تقوية أجهزة الاتحاد، وإزالة كل العقبات التي صادفت مسيرته.

ومن حيث الانضمام للعضوية، فإنها تتم من خلال آلية موضوعية، تبدأ بتقديم طلب من الدولة الراغبة بالانضمام للجهة المعنية في الاتحاد، ثم يتم إجراء مفاوضات مع هذه الدولة، ومطالبتها بتنفيذ شروط محددة، وبعد استكمال هذه الشروط يتم توقيع اتفاقية بين الطرفين، ثم تقوم هذه الدولة

---

* جماعة الصلب والفحم، والجماعة الاقتصادية، وجماعة الطاقة الذرية.

* معاهدة (باريس١٩٥١): الصلب والفحم، ومعاهدتي(روما١٩٥٧): المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

[1] Fontain,op.cit,p61.

بتصديق الاتفاقية حسب نظمها الدستورية، ثم تسلم وثيقة التصديق للجهة المعنية في الاتحاد، حيث تتمتع بالعضوية بعد الفترة الزمنية التي تحددها الاتفاقية. واتباع هذه الآلية يدل على الحرص على النجاح والتقدم واستمرارهما؛ فهي تحمي الاتحاد من النكوص اقتصاديا واجتماعيا؛ حيث لا يتم قبول عضوية الدولة إلا إذا كانت معافاة اقتصاديا واجتماعيا.

وكل ما تقدم يعني تحقق المؤشر الأول من مؤشرات متغير الإرادة السياسية. مما يدل على الجدية والالتزام.

ثانيا: تصديق الاتفاقيات: تم في فترة الدراسة تصديق(١٤) اتفاقية من أصل (١٦) تم توقيعها؛ ست في المرحلة الأولى، وخمس في المرحلة الثانية، وثلاث في المرحلة الثالثة. أما الاتفاقيتان اللتان لم تصدقا بالكامل، فالأولى: اتفاقية الجماعة الدفاعية الأوروبية (١٩٥٢)، التي صادقت عليها خمس من أصل ست دول أعضاء. والثانية: اتفاقية نيس (٢٠٠١)، التي صادقت عليها أربع عشرة دولة من أصل خمس عشرة[1].

أما المعدل الزمني لتصديق الاتفاقيات، فقد تراوح بين(١٢) شهرا في المرحلة الأولى، و(١٣) شهرا في المرحلة الثانية، و(١٧) شهرا في المرحلة الثالثة، وبمعدل إجمالي مقداره(١٣) شهرا و(١٩) يوما. وهذا الطول النسبي لزمن التصديق يكشف عن آلية صنع القرار الديمقراطية المؤسسية، التي تتطلب وقتا كافيا لدراسة القرار وإخضاعه لحسابات قطرية وجماعية متوسطة وبعيدة المدى. أما الاتجاه المتزايد لهذا المعدل حسب المراحل، فيمكن تفسيره بتزايد حساسية الاتفاقيات مع تقدم العملية؛ ذلك أنها انتقلت من التركيز على "الاقتصادي" في المرحلة الأولى، إلى التركيز على "السياسي" في المرحلتين التاليتين.

1 Fontain,op.cit,p59-61.

ولقد تم تصديق معظم الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء. وهذا يعني تحقق مستوى عال جدا من المؤشر الثاني من مؤشرات متغير الإرادة السياسية. مما يدل على الجدية والالتزام وانسجام الرؤى والأهداف.

ثالثا: تنفيذ الاتفاقيات: تم التنفيذ الفعلي الكامل والشامل لكل الاتفاقيات التي تم تصديقها وعددها (١٤)؛ ست في المرحلة الأولى، وخمس في المرحلة الثانية، وثلاث في المرحلة الثالثة[1]، حيث تم تنفيذها في المواعيد التي تحددها الاتفاقيات، والذي تراوح بين التنفيذ الفوري بمجرد استلام وثيقة التصديق الأخيرة (معاهدة باريس١٩٥١) و(١١) شهرا (معاهدة ماسترخت١٩٩٢)، أما باقي الاتفاقيات فتحدد أقل من شهر واحد. وإن التزام الأعضاء بالتنفيذ حسب الموعد المقرر يدل على جديتهم واحترامهم لتعهداتهم الجماعية، ويكشف عن الثقة المتبادلة والرغبة الحقيقية والنية الصادقة في دفع عملية التكامل إلى الأمام. أما الطول النسبي لتنفيذ معاهدة ماسترخت فيعود لحساسيتها؛ ذلك أنها تعد نقلة نوعية في مسيرة الاتحاد الأوروبي، حيث تضمنت نقله من "التكامل الاقتصادي" إلى "التكامل السياسي" الذي يستهدف بناء الدولة الأوروبية الموحدة؛ وبالتالي واجهت هذه الاتفاقية ردة فعل حذرة، لكن مستوى النضج الذي وصلت إليه التجربة، مكّنها من تجاوز هذا الحذر والانطلاق نحو تحقيق الوحدة السياسية. وإن تنفيذ كل الاتفاقيات من قبل كل الأعضاء يعني تحقق المؤشر الثالث من مؤشرات الإرادة السياسية.

رابعا: إنشاء مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات فوق وطنية: تم إنشاء هيكل مؤسسي متكامل ليتولى مهمة تنفيذ الاتفاقيات وتحقيق أهدافها، حيث يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية ورقابية، بحيث يصلح نواة حكومة للدولة الأوروبية المستقبلية. وقد تنازلت له الدول عن أجزاء من سيادتها؛

[1] Fontain,op.cit,p59-61.

فتمتع بسلطات فوق وطنية ومباشرة، وهذا يكشف عن النضج العالي الذي وصلت إليه التجربة. كما تمتع هذا الهيكل بالاستقلالية عن الدول الأعضاء لتحقيق النزاهة له؛ مما يكشف عن وعي عال ونوايا صادقة تجاه تحقيق الأهداف الجماعية الآنية والمستقبلية. وتتخذ أجهزته قراراتها بالأغلبية العادية أو الموصوفة أو الأكثرية أو الإجماع في حالات خاصة جدا حسب أهمية القرار. ويتم تمثيل الأعضاء فيه حسب معيار عدد السكان لكل دولة؛ مما يكشف عن جوهر النظم الديمقراطية التي تقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد، ويدل على بعد النظر والحكمة البالغة، ذلك أن هذه الآلية تضمن الاستمرار والدفع لعملية التكامل من قبل الشعوب الأوروبية بسبب موضوعيتها وعدالتها[1].

وقد تم إنشاء أربع مؤسسات في المرحلة الأولى، ثم تم إنشاء مؤسستين جديدتين في المرحلة الثانية استجابة للاحتياجات التي فرضها التطبيق العملي للاتفاقيات. وقد دأب الأوروبيون على تطوير صلاحيات الهيكل المؤسسي للاتحاد، ومنحه المزيد من أجزاء السيادة، والفصل بين سلطات أجهزته. وهذا يدل على النهج التراكمي، ويكشف عن الرغبة الجادة بتمكين هذا الهيكل من النهوض بمهمة تنفيذ الاتفاقيات، للمضي قدما نحو هدف الوحدة الأوروبية(٢).

وإن إنشاء هيكل مؤسسي يتمتع بكل الصلاحيات اللازمة للنهوض بمسؤولياته، يعني تحقق المؤشر الرابع من مؤشرات متغير الإرادة السياسية.

خامسا: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: عمل الاتحاد الأوروبي كمجموعة واحدة في المنظمات والمحافل الدولية، وأرسل البعثات الدبلوماسية لتمثيله لدى الدول والمنظمات الدولية، وتم تنسيق الكثير من سياساته الخارجية من خلال مؤتمرات القمة المنتظمة للمجلس الأوروبي. كما تم اتخاذ خطوات محدودة باتجاه الاستقلال الدفاعي الأوروبي عن حلف الناتو.

---

[1] Fontain,op.cit,p15-22.
[2] Fontain,op.cit,p15-22.

وطوال حقبة الحرب الباردة ظلت أوروبا متحالفة استراتيجيا مع الولايات المتحدة الأمريكيـة. وكان هذا التحالف يحقق مصالح الطرفين: فالولايات المتحدة تتمركز بقواتها في أوروبا كخط دفاع أول ضد الكتلة الشرقية، وأوروبا تتمتع بالحماية دون أن تتكبد تكاليف ذلك، أما بعد انهيار الكتلـة الشرقية فقد بدأت أوروبا تسعى لبناء آلية دفاع مستقلة عن حلف الناتو، تمثلـت بتـشكيل وحـدات عسكرية مشتركة، وضم اتحاد أوروبا الغربي لهيكلها المؤسسي كمنظمة للدفاع عن أوروبا، ولكـن في إطار حلف الناتو؛ مما يعني استمرار تمازج المصالح بين الطرفين. كما تم إيجاد نواة تجميـع صناعة القرار السياسي الخارجي والأمني من خلال تعيين منـسق أعلـى للـسياسات الخارجيـة والأمنية[1].

وقد بدأ التنسيق محدودا في البدايات، حيث لم تحقق التجربة نضجا كافيا لتشجيع الدول للتنازل عن أجزاء من السيادة، ثم تم إيجاد إطار نظري لهذا التنسيق في المرحلة الثانية، ومن ثـم وصـل التنسيق مستوى عاليا جدا في المرحلة الثالثة. وإن التوصل إلى هذا المستوى العالي جدا من التنسيق يدل على وضوح المصالح الإستراتيجية الجماعية المستقبلية، والإصرار على إيجاد هوية أوروبيـة مستقلة على المسرح الدولي، لا سيما في حقبة ما بعد الحرب الباردة. كما يعني نـضج التجربـة والمراكمة عليها وإعطاءها دفعاً نوعيا. وهكذا فقد تحقق مستوى عال جدا من المؤشر الخامس من مؤشرات متغير الإرادة السياسية. وإن تحقيق المؤشر الأول، ومستوى عال جدا من المؤشر الثاني، وتحقيق المؤشرين الثالث والرابع، ومستوى عال جدا من المؤشر الخامس، يعني تحقق مستوى عال جدا من متغير الإرادة السياسية. ويمكن مقارنة مستوى الإرادة لدى التجربتين من خـلال الجـدول التالي:

[1] Fontain,op.cit,p32.

جدول رقم(١١): المعدل الزمني لتوقيع وتصديق وتنفيذ الاتفاقيات الأوروبية للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المرحلة	معدل زمن التوقيع	معدل زمن التصديق	معدل زمن التنفيذ
الأولى	يوم واحد	١٢شهرا	يوم واحد
الثانية	١،٢ يوم	١٣ شهرا	يوم واحد
الثالثة	١،٢٥ يوم	١٧ شهرا	يوم واحد
الفترة كاملة	١،١٥ يوم	١٤ شهرا	يوم واحد

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:..Fontain,op.cit

يتبين من هذا الجدول أن معدل زمن توقيع الاتفاقيات لدى النموذج الأوروبي (١،١٥) يوما، مما يدل على استعداد مسبق وإعداد جيد للاتفاقيات قبل التوقيع. وأن معدل زمن التصديق (١٤) شهرا، مما يدل على مؤسسية عملية صنع القرار من خلال البرلمانات أو الاستفتاءات الشعبية. وأن تزايد هذا المعدل من(١٢) شهرا في المرحلة الأولى إلى(١٧)شهرا في المرحلة الثالثة يدل على تزايد أهمية الاتفاقيات وانتقالها من الجوانب الفنية إلى الجوانب ذات الطابع السياسي. أما معدل التنفيذ فظل ثابتا يوما واحدا مما يدل على الالتزام التام بعملية التكامل

المطلب الثاني

التكامل الاقتصادي

يطبق هذا المطلب مؤشرات متغير التكامل الاقتصادي لدى النموذج الأوروبي، بهدف رصد مدى تحقق هذا المتغير على أرض الواقع، طوال فترة الدراسة.

أولاً: تحرير تجارة السلع والخدمات: تم منذ المرحلة الأولى تحرير التجارة بين الدول الأوروبية، حيث أزيلت كل الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، والقيود الكمية والفنية

والإدارية، على الواردات. ومن اللافت أنه تم استكمال هذه المنطقة وتنفيذها قبل الموعد الذي كان مقرراً بسنة ونصف[1]؛ وهذا دليل واضح على مدى الجدية والحرص اللذين تتعامل بهما الدول الأطراف، حيث كانت درجة الالتزام تفوق ما تم التخطيط له. واستمر التزام كل الدول الأعضاء بإلغاء كل القيود على حركة السلع والخدمات طوال فترة الدراسة، مما يعني استمرار تحقق المؤشر الأول من مؤشرات التكامل الاقتصادي.

ثانياً: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول الأخرى: تم منذ المرحلة الأولى إقامة اتحاد جمركي بين الدول الست أعضاء المعاهدات الأوروبية المنشئة للجماعات الأوروبية، حيث تم تطبيق تعريفة جمركية مشتركة للدول الأعضاء إزاء دول العالم. ومن اللافت للنظر – أيضاً – أنّه تم استكمال الاتحاد الجمركي قبل الموعد المحدد لذلك بسنة ونصف أيضاً. واستمر التزام كل الدول الأعضاء بتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة إزاء دول العالم الأخرى طوال فترة الدراسة، بحيث ترسّخت التجربة وتجذّرت وتراكمت خبراتها. وهذا يعني تحقق المؤشر الثاني من مؤشرات التكامل الاقتصادي واستمراره.

ثالثاً: تحرير انتقال عناصر الإنتاج: تم في فترة الدراسة إلغاء كل القيود بكل أشكالها على انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حيث بدأ العمل واستمر منذ المرحلة الأولى، فتم اتخاذ كل الإجراءات لتسهيل عبور السلع وانتقال الأشخاص، ورفع القيود عن حق الإقامة في أقاليم الدول الأعضاء، حتى تم تحرير عناصر الإنتاج في بداية المرحلة الثالثة. وبذلك أصبح ذلك مطبقا عملياً لدى كل الدول الأطراف في الاتحاد الأوروبي[2]. وهكذا فقد تحقق المؤشر الثالث من مؤشرات التكامل الاقتصادي.

---

[1] بشير،السوق الأوروبية المشتركة،ص٥٦.
[2] حداد،الاتحاد الأوروبي،ص١٤٢.

رابعاً: توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية: تم خلال فترة الدراسة استكمال متطلبات هذا المؤشر، بحيث تم تطبيقه عملياً من قبل كل الدول الأعضاء، وقد عملت هذه الدول منذ المرحلة الأولى على وضع الأسس لتوحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، حيث تم في المرحلة الثانية توحيد الأهداف الاقتصادية للدول الأعضاء، كما تمّ تنسيق معظم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. وفي المرحلة الثالثة تم توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بشكل كامل. مما يعني تحقق المؤشر الرابع من مؤشرات التكامل الاقتصادي.

خامساً: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة: تم في فترة الدراسة توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لكل الدول الأعضاء، بحيث تم التطبيق العملي الكامل لذلك لدى كل الدول الأعضاء. كما تم توحيد العملة التي التزمت بها (١٢) دولة، في حين تخلفت(٣) دول هي السويد والدنمرك اللتين لم تستكملا شروط الانضمام، وبريطانيا لأسباب تتعلق بالسيادة[1] باعتبار الجنيه رمزا لتلك السيادة. وهذا يعني استكمال كل متطلبات الاندماج الاقتصادي، مما يعني تحقق المؤشر الخامس من مؤشرات التكامل الاقتصادي. وهكذا فقد تحققت كل المؤشرات؛ مما يعني تحقق متغير التكامل الاقتصادي بصورة تامة؛ مما يدل على مدى الجدية وانسجام الرؤى والأهداف، والحرص والالتزام من قبل الأعضاء إزاء تعهداتهم الجماعية لتحقيق التكامل الاقتصادي، سعيا للانتقال إلى التكامل السياسي. وإن تحقق المؤشرين الأول والثاني بسرعة تفوق ما تم التخطيط له، يدل على مدى الحماس الذي يدفع الدول الأعضاء لمسابقة الزمن من أجل تحقيق أهدافها الطموحة .

[1] Fontain,op.cit,p34-36.

المبحث الثاني

التجربة العربية

يحلل هذا المبحث نموذج التكامل الاقتصادي العربي تحليلا كيفيا شاملا؛ حيث يتتبع مدى تحقق التكامل الاقتصادي على أرض الواقع، على مدى فترة الدراسة، وذلك في ثلاثة مطالب: الأول يتناول الإرادة السياسية، والثاني يتناول التكامل الاقتصادي ، والثالث يتناول العلاقة بين الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي.

المطلب الأول

الإرادة السياسية

يطبق هذا المطلب مؤشرات متغير الإرادة السياسية لدى التجربة العربية على مدى فترة الدراسة؛ بهدف رصد مدى تحقق هذا المتغير على أرض الواقع.

أولا: توقيع الاتفاقيات: تم في فترة الدراسة توقيع (١٧) اتفاقية من أصل(١٨)؛ سبع في المرحلة الأولى، وست في المرحلة الثانية، وأربع في المرحلة الثالثة[1].

وقد تراوح معدل زمن التوقيع بين (٥) شهور في المرحلة الأولى، وشهرين في المرحلة الثانية، ويوم واحد في المرحلة الثالثة. وإن تناقص هذا المعدل يدل على بدء التخطيط السليم، حيث إن التوقيع في فترة قصيرة يعني أن الاتفاقية قد تمت دراستها مسبقا من قبل الأطراف، مما يعكس تقدما ملموسا في الجدية والالتزام الجماعي؛ هذا رغم أن التوقيع لا يعني بالضرورة التزاما بالتصديق أو

---

[1] جامعة الدول العربية،مجموعة المعاهدات.و،شقير،الوحدة الاقتصادية العربية،ج١،ص ٢٧٤-٣٧٣.
و،http;//arableagueonline.org

بالتنفيذ، بحكم الخبرة التاريخية بمسار التكامل العربي.

ومن الملاحظ أن الفترة الأولى شهدت توقيع اتفاقيات طموحة لتحقيق أهداف عالية جدا، ثم بدأ هذا الطموح يتراجع، وأخذت الأهداف العالية تتضاءل شيئا فشيئا مع تقدم الزمن، حتى أصبحت منطقة التجارة الحرة أكبر الطموحات دون أن تكتمل؛ وهذا يدل على أن الجدية التي ظهرت قبل قليل ظلت محصورة بالتوقيع ولم تتجاوزه إلا في اتفاقية واحدة هي: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد جاءت اتفاقية واحدة تجمع المضمونين السياسي والاقتصادي، وباقي الاتفاقيات اقتصادية المضمون. وهذا التركيز شبه الكامل على الجانب الاقتصادي، يدل على محدودية الأهداف وتراجع الطموح نحو الوحدة العربية.

ومن حيث نطاق العضوية، فانه ظل يتوسع باستمرار، حيث كلما استقلت دولة عربية، سارعت للانضمام للجامعة العربية، ولبعض الاتفاقيات المبرمة في نطاقها، دونما اهتمام بمضمون هذه الاتفاقيات بقدر الاهتمام باكتساب الطابع القومي؛ وهذا نهج عاطفي يفتقر للموضوعية.

ومن ناحية آلية الانضمام للعضوية، فإن كل الاتفاقيات تفتح باب العضوية لأية دولة عربية أخرى، بمجرد إرسالها أعلاناً للامين العام لجامعة الدول العربية، دون خوض مفاوضات مسبقة، ودون التزامها بشروط خاصة، ودون عقد اتفاقية عضوية خاصة؛ الأمر الذي يدل على عدم الجدية، وعدم الحرص على نجاح المشروع، بقدر الحرص العاطفي على حشد أكبر عدد ممكن من الدول العربية لإضفاء الطابع القومي، بغض النظر عن مستوى النجاح والتقدم.

وقد تم تعديل اتفاقيتين: الأولى أربع مرات، والثانية مرتين، وذلك في غضون ست سنوات خلال المرحلة الأولى، دون أن تضيف هذه التعديلات ما يستحق الذكر، فضلا عن أنها لم تطبق عمليا؛

مما يدل على غياب منهجية موضوعية.

وقد حظيت اتفاقية واحدة بالتوقيع من قبل كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية*. وسبع اتفاقيات وقعها كل الأعضاء الأطراف فيها، واثنتان وقعتها أكثرية الدول الأعضاء، وثلاث اتفاقيات وقعها اغلب الأطراف فيها، وأربع وقعتها أقلية الأعضاء. وإن توقيع معظم الأعضاء على معظم الاتفاقيات، يعني تحقق مستوى عال من المؤشر الأول من مؤشرات الإرادة السياسية.

ثانياً: تصديق الاتفاقيات: تم في فترة الدراسة تصديق (١٤) اتفاقية من أصل (١٧) تم توقيعها وتنص بنودها على التصديق[1]؛ سبع في المرحلة الأولى، وأربع في المرحلة الثانية، وثلاث في المرحلة الثالثة.

وقد تراوح معدل زمن التصديق ما بين (٢٢) شهرا في المرحلة الأولى و(١٤) شهرا في المرحلة الثانية و(٣) شهور في المرحلة الثالثة. وإن طول الزمن في المرحلة الأولى يدل على أهمية الاتفاقيات من ناحية، حيث سعت إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة، والتي تتطلب التنازل عن أجزاء من السيادة؛ مما دفع الدول للتردد في تصديقها، ويدل على الافتقار للتخطيط من ناحية أخرى؛ بمعنى أن الاتفاقية لا تخضع للدراسة المسبقة الكافية من قبل الأعضاء، ولا تخضع للتفاوض الموضوعي للتوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف. وبالتالي فإن بعض الأطراف يوقعون الاتفاقية بدافع الحرج، وبهذا فإن التوقيع لا يعني الموافقة بالضرورة.

أما تناقص معدل زمن التصديق فيمكن تفسيره بتراجع أهمية الاتفاقيات من ناحية، والإدراك المسبق– بحكم الخبرة التاريخية بمسار التكامل العربي – بأن التصديق لا يعني بالضرورة التزاما

---

* باستثناء مصر التي كانت عضويتها مجمدة بسبب معاهدتها مع "إسرائيل".

[1] http;//arableagueonline.org

بالتنفيذ من ناحية أخرى. وإن تصديق معظم الاتفاقيات من قبل أقلية الأعضاء، يعني تحقق مستوى متوسط من المؤشر الثاني من مؤشرات الإرادة السياسية

ثالثاً: تنفيذ الاتفاقيات: دخلت حيّز التنفيذ الفعلي الجزئي طوال فترة الدراسة اتفاقيتان من أصل (١٤)، إحداهما في الفترة الأولى، والأخرى في المرحلة الثالثة، وهما: اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية (١٩٥٦)، والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية (١٩٩٨)[1]. وفي المرحلة الثانية لم تطبق على أرض الواقع أيٌّ من الاتفاقيات المصدقة، بل ظلت نصوصاً قانونية لا يلتزم بها أحد من الدول الأطراف. وإن التنفيذ بهذه الصورة وبهذا الحجم يعني تحقق مستوى متدن للغاية من المؤشر الثالث من مؤشرات الإرادة السياسية.

رابعا: إنشاء مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات فوق قومية: إضافة إلى مجلس الجامعة العربية، فقد تم إنشاء مؤسستين إقليميتين متشابهتين في الأدوار والصلاحيات؛ إذْ تتولى كلٌّ منهما مهمة النهوض بالاقتصاد العربي. غير أن هاتين المؤسستين لم تحظيا بأيّة صلاحيات تنفيذية فوق وطنية، بل اقتصرت أدوارهما على إصدار التوصيات والاستشارات، وبعض الصلاحيات الإدارية. أما مجلس الجامعة فقد ظل حبيس مبدأ الإجماع؛ لذا لم تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق المهمة الكبرى المناطة بها، لأن الدول العربية لم تتنازل لها عن أي جزء من السيادة، كما لم تعدل مبدأ الإجماع.

وتم في المرحلة الثانية تغيير اسم المجلس الاقتصادي إلى " المجلس الاقتصادي والاجتماعي " وأعطي صلاحيات واسعة بخصوص إنشاء المنظمات المتخصصة والإشراف على أعمالها؛ لكنه لم يعط أيّة صلاحيات تنفيذية إلزامية. كما تم – وبسبب كثرة وتنوع المنظمات المتخصصة – إنشاء " لجنة تنسيق " بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، وتم استحداث بعض

---

[1] http;//arableagueonline.org

اللجان التابعة لتلك المؤسسات، غير أن عدم الفعالية والازدواجية كانتا الصفتين الملازمتين للعمل المؤسسي الإقليمي العربي. كما أن المؤسسات التكاملية العربية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية لم تمنح سلطات إلزامية، ولم يتم التخلي لها عن أي جزء من سيادة الدول الأطراف، ولم يتم تطوير صلاحياتها قط[1].

وبالتالي فإن مشروع التكامل العربي ظل يفتقر لأجهزة تسهر على تشغيله وإدامته، إذْ لا وجود لجهاز مؤسسي مشابه للجهاز المؤسسي الأوروبي؛ مما يعني أن الدول العربية الأعضاء- وإن ظلت تعلن في خطابها السياسي أنها تستهدف الوحدة العربية- فإنها تفتقر للجدية؛ إذْ الوحدة العربية تتطلب إنشاء جهاز مؤسسي متكامل يشمل الجوانب التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومستقل عن الدول، ويتمتع بصلاحيات حقيقية من خلال تنازل الدول عن أجزاء من سيادتها له. وهكذا لم يتحقق المؤشر الرابع من مؤشرات الإرادة السياسية.

خامساً: تنسيق السياسات الخارجية والأمنية: شهدت فترة الدراسة تراجعا مستمرا في التنسيق السياسي والدفاعي؛ فقد كان مستواه منخفضا جدا في المرحلة الأولى، وتراجع في المرحلة الثانية إلى مستوى منخفض، ثم واصل الانخفاض إلى مستوى متدن في المرحلة الثالثة. وقد ظهر التنسيق بالعمل كمجموعة في المحافل الدولية، كالجمعية العامة للأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، وبمؤتمرات القمة التي كانت متباعدة الانعقاد في المرحلة الأولى، ثم عقدت بمعدل أقل من واحد بالسنة في المرحلة الثانية، ثم عادت للانعقاد المتباعد في المرحلة الثالثة. أما التنسيق الدفاعي، فقد تجلى في المرحلة الأولى من خلال التعاون العسكري خلال حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، ثم تراجع بعد ذلك. وكانت الخلافات العربية تعيق التنسيق بين الفترة والأخرى. غير أن التنسيق بشقيه

---

[1] شقير،الوحدة الاقتصادية العربية،ص٣٧١.

الأمني والسياسي لم يكن استجابة لعملية التكامل العربي، بقدر ما كان استجابة للخطر الصهيوني المتزايد من ناحية، ولمقتضيات النظام الدولي السائد، وإفرازات الصراع بين الغرب والشرق (الحرب الباردة) من ناحية أخرى.

وإن تراجع مستوى تنسيق السياسات الخارجية والأمنية، كان بسبب عدة عوامل أهمها: الخلافات البينية، وتغيّر هيكل القوة في النظام العربي بعد هزيمة(١٩٦٧)، و تفسّخه إلى ثلاثة تجمعات إقليمية فرعية، وحرب الخليج الثانية، وتزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية. وهذا يعني تحقق مستوى منخفض جدا من هذا المؤشر طوال فترة الدراسة.

وإن تحقق مستوى عال جدا من المؤشر الأول، ومستوى متوسط من المؤشر الثاني، ومستوى متدن من المؤشر الثالث، وعدم تحقق المؤشر الرابع، وتحقق مستوى منخفض جدا من المؤشر الخامس، يعني تحقق مستوى منخفض من متغير الإرادة السياسية. وهذا يدل على اختلاف الأهداف والرؤى وغياب الثقة المتبادلة ما بين النخب العربية الحاكمة.

جدول رقم(١٢):المعدل الزمني لتوقيع وتصديق وتنفيذ الاتفاقيات العربية للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المرحلة	معدل زمن التوقيع	معدل زمن التصديق	معدل زمن التنفيذ
الأولى	٥ شهور	٢٢ شهرا	يوم واحد
الثانية	شهران	١٤ شهرا	لم تنفذ أي اتفاقية
الثالثة	يوم واحد	٣ شهور	يوم واحد
الفترة كاملة	٢،٣ شهرا	١٣ شهرا	يوم واحد

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: إبراهيم،مراجعة لتجارب التكامل الاقتصادي في العالم العربي، و، جامعة الدول العربية،مجموعة المعاهدات.

يتبين من هذا الجدول أن معدل زمن التوقيع لدى العرب (٢،٣) شهرا حيث تناقص من (٥) شهور

في المرحلة الأولى إلى يوم واحد في المرحلة الثالثة، مما يدل على الانتقال من عـدم الاسـتعداد المسبق إلى الإعداد الجديد مسبقا، وأن معدل التصديق تناقص من (٢٢) شهرا في المرحلة الأولـى إلى (٣) شهور في المرحلة الثالثة، مما يدل على تناقص أهمية الاتفاقيات وانتقالها من الجوانب ذات الطابع السياسي إلى الجوانب الفنية. أما معدل التنفيذ فقد ظل ثابتا يوما واحدا، مما يدل على الالتزام بالاتفاقيتين اللتين تم تنفيذهما؛ وهذا يدل على ضعف الالتزام بعملية التكامل.

المطلب الثاني

التكامل الاقتصادي

يطبق هذا المطلب مؤشرات متغير التكامل الاقتصادي على مدى فترة الدراسة؛ بهدف رصـد مدى تحقق هذا المتغير على أرض الواقع.

أولاً: تحرير تجارة السلع والخدمات: تم طوال فترة الدراسة تطبيق جزئي لبعض مقتضيات تحرير التجارة مرتين: في المرحلة الأولى، حيث تم إلغاء جميع الرسوم الجمركية على الواردات بين خمس من الدول العربية، غير أن هذا الإلغاء لا يمثّل إلا جزءاً محدوداً من استحقاقات تحرير التجارة، كما أن تطبيقه على مستوى خمس من الدول فقط، لا يرقى إلى الحدّ الأدنى مـن الأهـداف المتوخـاة. إضافة إلى أنه كان متقطعاً حسب المزاج السياسي لدى صانعي القرارات،. وقد ظل هذا الإلـغاء يتراجع حتى توقف في الفترة الثانية[1].

والمرة الثانية تم التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المرحلة الثالثة، حيث

[1] إبراهيم،مراجعة لتجارب التكامل الاقتصادي في العالم العربي،ص٦-٤٨.

التزمت بها معظم الدول العربية منذ بدء تنفيذها ولغاية انتهاء فترة الدراسة[1]. مما يدل على توافر جدية غير مسبوقة إزاء عملية التكامل الاقتصادي العربي.غير أن هذه الجدية ليست سوى ردة فعل لثلاث مسائل: الأولى: التحديات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية حين منحت عام(١٩٩٧) مهلة للدول التي ترغب بتشكيل تكتلات اقتصادية لمدة عشر سنوات، بحيث يتم بعد ذلك تحرير التجارة عالميا، فلا تعود هناك فرص لتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية. والثانية انهزام النخب العربية الحاكمة في الصراع الاستراتيجي مع إسرائيل. والثالثة محاولة هذه النخب احتواء تيار الديمقراطية الذي انتشر عالميا بعد انهيار الكتلة الشرقية، بمحاولة صرف أنظار الشعوب عن المصالح الأهم وهي: الحريات العامة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتوجيهها إلى وعود اقتصادية نظرية، حيث ظل تنفيذ منطقة التجارة الحرة محدودا، إذ اقتصر على التحرير الجزئي لتجارة السلع دون الخدمات. وهذا يعني تحقق مستوى متدن للغاية من المؤشر الأول من مؤشرات التكامل الاقتصادي.

ثانياً: توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول الأخرى: تصدّى مجلس الوحدة الاقتصادية منذ السنوات الأولى في عمر التجربة التكاملية العربية لتوحيد التعريفة الجمركية، واتخذ العديد من القرارات بهذا الشأن، حيث كان من المقرر استكمال ذلك عام (١٩٧٠) دون جدوى؛ لذا تقرر البدء بتطبيقه عام(١٩٧٢) وهو الأمر الذي لم يتحقق؛ لذا فقد تم تأجيل هذا القرار إلى إشعار غير محدد، وبالتالي تم تجميده عملياً[2].

ورغم استمرار المحاولات لوضع تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي. غير أن ذلك لم

[1] http://www.arableagueonline.org
[2] شقير، الوحدة الاقتصادية العربية،ص٣٦٦.

يطبقّ على أرض الواقع. وبالتالي ظلّ هذا المؤشر مقولة نظرية لا تخرج من دائرة الآمال إلى دائرة التطبيق الواقعي. وانتهت فترة الدراسة دون أن يبدأ العرب في اتخاذ أيةّ خطوة عملية بهذا الاتجاه. وهذا يعني عدم تحقق أي شيء من المؤشر الثاني من مؤشرات التكامل الاقتصادي.

ثالثاً: تحرير انتقال عناصر الإنتاج: لقد انتهت فترة الدراسة دون أن تحقق الدول العربية الأطراف في مشروع التكامل أياً من الحريات الأربع التي تجسِّد السوق المشتركة؛ فلا أزيلت كل الرسوم والضرائب والقيود على انتقال السلع والخدمات، ولا تحققت حرية انتقال العمال، ولا حرية انتقال رؤوس الأموال، كما لم يتم توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي. أما انتقال العمالة في السنوات الأخيرة من هذه الفترة، والذي تزايد بشكل ملحوظ، فإنه لم يتم في إطار "التكامل الاقتصادي"، وإنما تلبية لاحتياجات الدول متلقية العمالة[1]. وهذا يعني عدم تحقق أي شيء من المؤشر الثالث من مؤشرات التكامل الاقتصادي.

وقد نصت الاتفاقيات الموقعة على ضرورة رفع القيود عن انتقال رؤوس الأموال والعمالة. وبالفعل حدث تدفق لرؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية باتجاه واحد: من الدول الغنية (النفطية) إلى الدول الفقيرة. غير أنّ حجم هذه الأموال كان محدوداً، ولم يأت استجابة لمشروع التكامل، وإنما لاعتبارات سياسية. كما أن تدفق العمالة استمر في بدايات هذه المرحلة، ثم أخذ يتقلص شيئاً فشيئاً، حتى تم طرد أعداد كبيرة من العمال دفعة واحدة من دول الخليج على أثر حرب الخليج الأولى؛ علماً بأن اتجاه العمالة كان أيضاً باتجاه واحد: من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، ولم يأت استجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي، وإنما لاعتبارات أخرى أهمها احتياجات تلك

[1] الراوي،التكامل الاقتصادي،ص٣٠٨.

الدول للعمالة[1].

وهكذا فقد اقتصرت السوق العربية المشتركة على إلغاء جزئي للرسوم الجمركية على السلع فقط، وهذا لا يحقق إلا جزءاً ضئيلاً من متطلبات منطقة التجارة الحرة؛ مما يعني أن السوق العربية المشتركة لم يتحقق منها شيء على أرض الواقع. وبالتالي لم يتحقق شيء من المؤشر الثالث من مؤشرات التكامل الاقتصادي.

رابعاً: توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية : انتهت فترة الدراسة دون أن يظهر على أرض الواقع أي توحيد للأهداف الاقتصادية، أو أي تنسيق للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء في المشروع التكاملي العربي، ورغم نصوص الاتفاقيات الموقعة على "أهداف اقتصادية عامة" على الدول العربية أن تسعى لتحقيقها من خلال تنسيق سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية مع الدول الأخرى والمنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية؛ إلا أنه لم يتحقق شيء من هذا على أرض الواقع؛ بحيث ظلت الأهداف المرسومة عبر الاتفاقيات مجرد أفكار نظرية، لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي على أرض الواقع ولو جزئيا[2]. مما يعني عدم تحقق المؤشر الرابع من مؤشرات التكامل الاقتصادي.

خامساً: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد العملة: رغم أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية تنص على الوحدة الاقتصادية الكاملة بكل استحقاقاتها، فإنه لم يتم تطبيق أيّ من مقتضياتها طوال فترة الدراسة.

ورغم أن الاتفاقيات الموقعة في ما بعد، تنص على هدف تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، بما في ذلك الوحدة النقدية وإصدار عمله موحدة؛ إلا أن هذه النصوص ظلت حبيسة الأوراق، ولم تخرج

[1] أبو النصر،تجارب التكامل الاقتصادي العربي،١٣٦.
[2] أبو الفتوح،تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي،ص٢١١.

إلى حيز التنفيذ العملي[1]؛ مما يدل على الافتقار إلى الجدية وعدم انسجام الرؤية والأهداف.

وهذا يعني عدم تحقق المؤشر الخامس من مؤشرات التكامل الاقتصادي. وإن تحقق مستوى متدن من المؤشر الأول، وعدم تحقق باقي المؤشرات، يعني تحقق مستوى متدن للغاية من متغير التكامل الاقتصادي. وهذا يدل على عدم الجدية وعدم الالتزام، وغياب الرؤية المشتركة، وعدم انسجام الأهداف.

المبحث الثالث

العلاقة بين الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي

يحلل هذا المبحث عملية التكامل الاقتصادي تحليلا كميا من خلال رصد مستوى تحقق متغيري الدراسة لدى التجربتين الأوروبية والعربية، اعتمادا على المؤشرات ومعاييرها. ويتألف من مطلبين: الأول: يتناول النموذج الأوروبي، والثاني: يتناول التجربة العربية.

المطلب الأول

النموذج الأوروبي

يحلل هذا المبحث نموذج التكامل الاقتصادي الأوروبي تحليلا كميا، بهدف كشف طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة لدى النموذج الأوروبي.

أولا: الإرادة السياسية: تم في المرحلة الأولى توقيع كل الاتفاقيات وعددها سبع من قبل كل الدول الأعضاء[2]؛ مما يعني تحقق المؤشر الأول بشكل كامل، أي بنسبة(٧%). وصدقت كل الدول

[1] أبو الفتوح، تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي،ص٢١٢.
[2] Fontaine.op.cit.p58.

الأعضاء ست اتفاقيات من أصل سبع بمجموع(٧٨)، وتم تصديق السابعة من قبل خمس أعضاء من أصل ست بنسبة(١٠،٨%)، وبتقسيم مجموع قيم الاتفاقيات(٨٨,٨) على عددها يكون وزن المؤشر الثاني(٦، ١٢%). وتم تنفيذ كل الاتفاقيات المصدقة من قبل كل الأعضاء؛ مما يعني تحقق المؤشر الثالث بشكل كامل، أي بنسبة(٢٤%). وتم إنشاء مؤسسات تتمتع بصلاحيات شاملة، وفوق الدولة، ومستقلة، ويتم التمثيل فيها نسبيا حسب حجم الدول، وتتخذ فيها القرارات بأسلوب ديمقراطي؛ مما يعني تحقق المؤشر الرابع بشكل كامل، أي بنسبة(٢٨%). وتم العمل كمجموعة في المنظمات والمحافل الدولية، أي بنسبة(٢٨%)، وإرسال بعثات دبلوماسية، أي بنسبة(٢٨%)، وعقد مؤتمرات قمة متباعدة، أي بنسبة(٤%). ولم يتم تحقيق المعايير الخمسة الباقية، وبالتالي فإن مجموع المتغيرات (٦٠)؛ و٦٠÷ ٨= (٥, ٧ %) وهذا وزن المؤشر الخامس. وهكذا تحقق من المتغير الأول(٧٩،١%)؛ وهذا مستوى عال من متغير الإرادة السياسية.

وفي المرحلة الثانية تم توقيع كل الاتفاقيات المعدة من قبل كل الدول الأعضاء[1]، مما يعني تحقق المؤشر الأول بشكل كامل أي بنسبة(٧%). وتم تصديق كل الاتفاقيات الموقعة من قبل كل الدول الأعضاء مما يعني تحقق المؤشر الثاني بشكل كامل أي بنسبة(١٣%). وتم تنفيذ كل الاتفاقيات المصدقة من قبل كل الدول الأعضاء مما يعني تحقق المؤشر الثالث بشكل كامل أي بنسبة(٢٤%). واستمرت المؤسسات وتطورت صلاحياتها القانونية والعملية مما يعني استمرار تحقق المؤشر الرابع بشكل كامل أي بنسبة(٢٨%). وتم تحقق معايير العمل كمجموعة في المحافل الدولية، وإرسال بعثات دبلوماسية، وعقد مؤتمرات القمة بمعدل يزيد عن الواحد بالسنة، ومجموعها (٨٤)

---

[1] Fontaine.op.cit.p59 .

يتم تقسيمها على (٨) فتكون النتيجة تحقق نسبة(٥, ١٠%) ؛ مما يعني تحقق (٥, ٨٢%) من مؤشر الإرادة السياسية.

وفي المرحلة الثالثة تم توقيع كل الاتفاقيات المعدة من قبل كل الدول الأعضاء[1]، مما يعني تحقق المؤشر الأول بشكل كامل أي بنسبة(٧%). وصدقت كل الدول الأعضاء ثلاث اتفاقيات من أصل أربع بمجموع(٣٩)، وصدق الاتفاقية الرابعة(١٤) عضوا من أصل(١٥) عضوا، بنسبة(١ ,١٢)، وبتقسيم قيم الاتفاقيات(٥١,١) على عددها يكون وزن المؤشر الثاني(٧, ١٢ %). وتم تنفيذ كل الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء مما يعني تحقق المؤشر الثالث بنسبة (٢٤%). واستمر تحقق المؤشر الرابع بنسبة(٢٨%). وتم تحقق سبع معايير من المؤشر الخامس بشكل كامل باستثناء معيار القيام بأعمال عسكرية مشتركة، ومجموع هذه المعايير١٩٦؛ و١٩٦÷٨= ٢٤،٥. وهكذا تحققت نسبة(٩٦،٢%)من متغير الإرادة السياسية. ويمكن رصد التطورات على متغير الإرادة السياسية لدى النموذج الأوروبي طوال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(١٣):الوزن النسبي لمتغير الإرادة السياسية لدى النموذج الأوروبي للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المؤشر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الأول	٧	٧	٧
الثاني	١٢،٦	١٣	١٢،٧
الثالث	٢٤	٢٤	٢٤
الرابع	٢٨	٢٨	٢٨
الخامس	٧،٥	١٠،٥	٢٤،٥
المجموع	٧٩،١	٨٢،٥	٩٦،٢

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:.Fontaine.op.cit

[1] Fontaine.op.cit.p60.

يتبين من الجدول أن مستوى متغير الإرادة السياسية ارتفع من مستوى عال بنسبة(٧٩،١%) في المرحلة الأولى إلى عال جدا بنسبة(٨٢،٥%) في المرحلة الثانية، ثم ارتفع إلى شبه تام بنسبة(٩٦،٢%) في المرحلة الثالثة؛ مما يعني أن اتجاه هذا المتغير متصاعد؛ وهذا يدل على الجدية العالية وانسجام الرؤى والأهداف التي تلتقي عند طموح الوحدة الأوروبية.

وفي حين استمرت الأربع مؤشرات الأولى تامة أو عالية جدا، فإن المؤشر الخامس ارتفع من (٧،٥) في المرحلة الأولى، إلى(٢٤،٥) في المرحلة الثالثة، وهذا ارتفاع كبير يدل على تنامي الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء بفعل الممارسة العملية التي أثبتت صدق النوايا تجاه الأهداف المعلنة.

ثانيا: التكامل الاقتصادي:

تم في المرحلة الأولى إزالة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، والقيود الكمية، والإدارية، والفنية؛ مما يعني تحقق المؤشر الأول كاملا أي بنسبة(٢٧%). وتم توحيد الرسوم الجمركية إزاء الدول الأخرى؛ مما يعني تحقق المؤشر الثاني أي بنسبة(١٣%)، وتمت إزالة معظم القيود على انتقال رؤوس الأموال والأشخاص[1] بمجموع(٤٠)؛ و٤٠(مجموع المعيارين)÷٢=٢٠، وهو وزن المؤشر الثالث. ولم يتم تحقق معايير المؤشرين الرابع والخامس. وهكذا تحققت نسبة(٦٠%) من متغير التكامل الاقتصادي.

وفي المرحلة الثانية استمر التحقق الكامل لمعايير المؤشرين الأول بنسبة(٢٧%)، و الثاني بنسبة (١٣%)، واكتمل تحقيق معايير المؤشر الثالث بنسبة(٢٣%)، وتم توحيد معظم الأهداف الاقتصادية، وتنسيق معظم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ما يعني تحقق (١٥%) من

[1] بشير،السوق الأوروبية المشتركة،ص٥٦.

المؤشر الرابع، وتم البدء بتنفيذ برنامج زمني لتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية[1]، مما يعني تحقق (٦%) من المؤشر الخامس. وهكذا تحققت نسبة(٨٤%) من متغير التكامل الاقتصادي.

وفي المرحلة الثالثة استمر تحقق المؤشرات الثلاث الأولى بنسبة(٦٣%)، وتم توحيد الأهداف الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، مما يعني تحقق المؤشر الرابع بنسبة(١٩%)، وتم توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية واعتماد عملة موحدة[2]، مما يعني تحقق المؤشر الخامس بنسبة(١٨%)؛ وهكذا تحققت نسبة(١٠٠%) من متغير التكامل الاقتصادي. ويمكن رصد التطورات على متغير التكامل الاقتصادي لدى النموذج الأوروبي طوال فترة الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم(١٤):الوزن النسبي لمتغير التكامل الاقتصادي لدى النموذج الأوروبي للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المؤشر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الأول	٢٧	٢٧	٢٧
الثاني	١٣	١٣	١٣
الثالث	٢٠	٢٣	٢٣
الرابع	٠٠	١٥	١٩
الخامس	٠٠	٦	١٨
المجموع	٦٠	٨٤	١٠٠

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على: بشير،السوق الأوروبية المشتركة،و،الجنزوري،الأسواق الأوروبية المشتركة، و،صارم، اليورو،

يتبين من الجدول أن متغير التكامل الاقتصادي ارتفع من مستوى مرتفع بنسبة(٦٠%) في المرحلة الأولى إلى مستوى تام بنسبة(١٠٠%) في المرحلة الثالثة، مما يدل على الرغبة الصادقة

[1] الجنزوري،الأسواق الأوروبية المشتركة،ص٥٣-٥٤.
[2] صارم،اليورو،ص٩٣- ٩٤.

لتبوء الاتحاد الأوروبي مركز الصدارة الاقتصادية عالميا.

ومن الملاحظ أن المؤشرين الرابع والخامس لم تتحقق أية نسبة منهما في المرحلة الأولى، مما يدل على الحذر من ناحية؛ إذ لا تزال التجربة في بداياتها، وعلى النهج الواقعي الذي يقوم على التدرج والتراكمية من ناحية أخرى.

ثالثا: العلاقة بين الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي:

تحققت في المرحلة الأولى نسبة(٧٩,١%) من متغير الإرادة السياسية، ونسبة(٦٠%) من متغير التكامل الاقتصادي؛ مما يعني تحقق نسبة(٦٩،٥%) من عملية التكامل. وفي المرحلة الثانية تحققت نسبة(٨٢,٥%) من متغير الإرادة السياسية، و(٨٤%) من متغير التكامل الاقتصادي؛ مما يعني تحقق نسبة(٨٣،٢%) من عملية التكامل. وفي المرحلة الثالثة تحقق(٩٦،٢%) من متغير الإرادة السياسية، و(١٠٠%) من متغير التكامل الاقتصادي؛ مما يعني تحقق نسبة(٩٨،١%) من عملية التكامل. ويمكن رصد التطورات على عملية التكامل الاقتصادي لدى النموذج الأوروبي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(١٥):الوزن النسبي لعملية التكامل الاقتصادي لدى النموذج الأوروبي للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المرحلة	الإرادة السياسية	التكامل الاقتصادي	عملية التكامل
الأولى	٧٩،١	٦٠	٦٩،٥
الثانية	٨٢،٥	٨٤	٨٣،٢
الثالثة	٩٦،٢	١٠٠	٩٨،١
الاتجاه	متزايد	متزايد	متزايد

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين:١٣و١٤ من هذه الدراسة.

يتبين من الجدول أن مستوى عملية التكامل الأوروبية تزايد من مستوى مرتفع بنسبة(٦٩،٥%)

في المرحلة الأولى، إلى مستوى شبه تام بنسبة(٩٨,١%) في المرحلة الثالثة؛ مما يدل على وضوح الطموح نحو الدولة الأوروبية الواحدة.

ويمكن الملاحظة من هذا الجدول أن تحقق مستوى عال من المتغير الأول، أدى إلى تحقق مستوى منخفض من المتغير الثاني في المرحلة الأولى. وأن تحقق مستوى منخفض من المتغير الثاني في المرحلة الأولى أدى إلى ارتفاع مستوى المتغير الأول إلى مستوى عال جدا في المرحلة الثانية. وأن تحقق مستوى عال جدا من المتغير الأول في المرحلة الثانية، أدى إلى ارتفاع المتغير الثاني إلى مستوى مرتفع. وأن تحقق مستوى مرتفع من المتغير الثاني، أدى إلى ارتفاع المتغير الأول إلى مستوى شبه تام في المرحلة الثالثة. وان تحقق مستوى شبه تام من المتغير الأول في المرحلة الثالثة، أدى إلى ارتفاع المتغير الثاني إلى مستوى تام. وهذا يعني أن نوع العلاقة بين المتغيرين تبادلية، بمعنى أنهما يتبادلان التأثر والتأثير، وان اتجاه العلاقة بينهما طردي، بمعنى أن ارتفاع أحدهما يؤدي إلى ارتفاع الآخر.

وهكذا نجح الأوروبيون في تحقيق عملية التكامل بشكل شبه كامل. وانطلقوا في مسيرة الوحدة السياسية المتمثلة بالدستور الأوروبي الذي سينقل أوروبا نقلة نوعية، سيكون لها انعكاسات على النظام الدولي برمته.

وهذا النجاح الأوروبي لا يعود لعوامل داخلية فحسب، بل كانت هناك عوامل خارجية شكلت بيئة مواتية ومشجعة على التكامل، فقد بدأت بالدعم الاقتصادي الأمريكي المتمثل بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا وإزالة آثار الحرب العالمية الثانية، والدعم العسكري المتمثل بحلف الناتو الذي حقق الأمن لأوروبا مما دفعها لتركيز كل مواردها لدفع العملية التنموية قدما فحققت الرفاه لشعوبها. وهذا الرفاه الأوروبي يحقق الأهداف الأمريكية في أوروبا فهو صمام الأمان ضد المد الشيوعي

باعتبار أوروبا خط الدفاع الأول عن الكتلة الغربية[١]. وهكذا فقد استفادت أوروبا بشكل امثل من الحرب الباردة.

أما العوامل الداخلية فبدأت بالمخاوف من ناحية، والأحلام من ناحية أخرى؛ ذلك أن فرنسا بادرت لإبرام معاهدة الفحم والصلب لوضع هاتين المادتين تحت إدارة أوروبية جماعية لإغلاق باب الحروب مع ألمانيا؛ وقد تحقق ذلك فعلا. أما الأحلام فتبدأ بتحقيق الرفاه للشعوب الأوروبية من ناحية، وتوحيد أوروبا من ناحية أخرى؛ لتستعيد موقع الصدارة عالميا.

وقد تمكنت دول أوروبا من تحقيق نجاحات متتالية ومتراكمة بفعل تشابه وتطور نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، وسعي النخب الحاكمة لتحقيق المزيد من التقدم في عملية التكامل باعتباره يمثل المصالح الجماعية لغالبية الشعوب الأوروبية من ناحية أخرى؛ إذ إن نجاح هذه النخب في ذلك يضمن لها العودة إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع. وهكذا فان مصالح النخب ومصالح الشعوب متوافقة بفعل النظم الديمقراطية، التي وفرت للأوروبيين بيئة شفافة أمكن من خلالها إدراك حقيقة الأرباح والخسائر الناجمة عن الاندماج على المديات: القريب والمتوسط البعيد، والتمييز بين المصالح الحقيقية المتمثلة بالمنافع المباشرة المستدامة التي تجنيها الشعوب والمصالح الوهمية المتمثلة بالمصالح النخبوية التي يتم تغليفها غالبا بالسيادة؛ مما جعل موضوع السيادة قابلا للتنازل عن أجزاء منه للهيكل المؤسسي التكاملي الذي أصبح مركز ولاء جديد للأوروبيين.

كما أن الديمقراطية ضمنت الاستقرار السياسي، الذي وفر عنصر الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء. كما أن النظم الديمقراطية حققت لدولها الاستقلالية وحمتها من التدخل الخارجي الذي قد

---

[١] البستاني،خطة مارشال بعد مرور خمسين عاما على وضعها،ص٧-٨.

يؤثر سلبا على عملية التكامل.

وقد ضمنت النظم الرأسمالية رشادة القرارات الاقتصادية وخضوعها للقوانين الاقتصادية البحتة؛ بسبب امتلاك القطاع الخاص للقرار الاقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة. كما أن التقارب في مستويات الدخول ومراحل النمو بين الدول الأعضاء، جعل مسالة الاندماج تحمل الكثير من المكاسب والقليل من الخسائر؛ لا سيما أن الاتفاقيات تضمنت آلية للتعويض عن خسائر المدى القريب التي تتكبدها أي دولة عضو بسبب انضمامها للاتحاد. كما أن تشابه القوانين والتشريعات، وتطور الأجهزة الإدارية، وملاءمة الصيغ المتبعة لتحقيق التكامل، وآلية صنع القرار الديمقراطية وفرت بيئة داخلية مواتية لعملية التكامل.

المطلب الثاني

التجربة العربية

يحلل هذا المبحث تجربة التكامل الاقتصادي العربي تحليلا كميا، بهدف كشف طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة لدى التجربة العربية.

أولا: الإرادة السياسية:

تم في المرحلة الأولى توقيع سبع اتفاقيات من أصل ثمانية تم إعدادها[1]، مما يعني تحقق نسبة(٦,١%) من المعيار الأول، وتم توقيع ست من هذه الاتفاقيات السبع من قبل كل الأعضاء بمجموع(٤٢) لهذه الاتفاقيات، وواحدة وقعها ست أعضاء من أصل سبع، مما يعني تحقق نسبة (٦) من المعيار الثاني بالنسبة للاتفاقية الأخيرة ؛ وبالتالي فإن مجموع قيم الاتفاقيات السبع هو(٤٨)،

[1] حماد،جامعة الدول العربية،ص٧-٩.

و(٤٨÷ ٧= ٨ ,٦) وهي قيمة المعيار الثاني؛ ومجموع المعيارين هو (١٢،٩)، وبقسمته على اثنين يصبح:(٤, ٦%) وهو وزن المؤشر الأول.

وتم تصديق كل الاتفاقيات[1] مما يعني تحقق المعيار الأول بشكل كامل، أي(١٣%). وصدق الاتفاقية الأولى كل الدول الأعضاء، أي بنسبة(١٣%)، ومن بين سبع أعضاء فقد صدق الاتفاقية الثانية ست أعضاء، بنسبة (١, ١١%) والثالثة صدقها ست أعضاء أيضا، بنسبة (١١،١%) ، والرابعة صدقها أربع أعضاء من أصل ست، بنسبة (٦ ,٨%)، والخامسة صدقها ثلاث أعضاء من أصل سبع، بنسبة(٥, ٥%)، والسادسة صدقها ثلاث أعضاء من أصل تسع، بنسبة(٣, ٤%) . والسابعة صدقها ثمان أعضاء من أصل تسع، بنسبة(٥, ١١ %)، و بتقسيم مجموع هذه القيم الست على عددها، فإن وزن المعيار الثاني يكون (٣, ٩%)، وبجمع قيمة المعيارين وتقسيمها على اثنين يكون وزن المؤشر الثاني(١٠،٦%).

وتم تنفيذ اتفاقية واحدة من أصل سبع[2]، بنسبة (٤, ٣%) وهو وزن المعيار الأول، ونفذ هذه الاتفاقية ثلاث أعضاء من أصل ست، بنسبة(١٢ %)، وتقسيم هذه النسبة على عدد الدول يكون وزن المعيار الثاني(٢%)، وتقسيم مجموع المعيارين على اثنين يكون وزن المؤشر الثالث(٢,٧%). ولم يتم تحقيق أي معيار من معايير المؤشر الرابع. أما المؤشر الخامس فقد تحققت ثلاثة معايير منه بشكل كامل بمجموع(٨٤) وهي العمل كمجموعة في المحافل الدولية، وإرسال البعثات الدبلوماسية، والقيام بأعمال عسكرية مشتركة، وتم عقد مؤتمرات القمة على فترات متباعدة[3]، مما يعني تحقق نسبة(٤%) من هذا المعيار، ولم تتحقق باقي معايير هذا المؤشر، وبالتالي فإن مجموع هذه

[1] جامعة الدول العربية،مجموعة المعاهدات،ص١٨-٤٤٧.
[2] جامعة الدول العربية،مجموعة المعاهدات،ص١٨-٤٤٧.
[3] ملكاوي،مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن.

المعايير(٨٨)، و ٨٨÷ ٨ (مجموع معايير المؤشر)= (١١)؛ وهو وزن المؤشر الخامس؛ وهكذا فقد تحققت نسبة(٣١,٧%) من متغير الإرادة السياسية.

وفي المرحلة الثانية تم توقيع كل الاتفاقيات المعدة وعددها ست[١]، مما يعني تحقق المعيار الأول كاملا، أي بنسبة(٧%)، وتم توقيع ست اتفاقيات، أربع منها وقعها كل الأعضاء بمجموع(٢٨)، واثنتان وقعهما (١٥) عضوا من أصل (٢١) بنسبة(٩،٨)، وهكذا فإن مجموع أوزان الاتفاقيات(٣٧،٨)، و٣٧،٨÷٦(عدد الاتفاقيات) = ٦،٣؛ وهو وزن المعيار الثاني، وتقسيم مجموع المعيارين على اثنين يكون وزن المؤشر الأول(٦،٦%).

وتم تصديق أربع اتفاقيات من أصل خمس، مما يعني تحقق نسبة(١٠،٤%) من المعيار الأول، ومن بين الاتفاقيات الخمس، صدقت خمس دول من أصل عشرين على واحدة، أي بنسبة(٣،٢%)، وصدقت سبع دول من أصل تسع على اتفاقية أخرى، بنسبة(١٠,١%)، وواحدة صدقها أحد عشر عضوا من أصل (٢١)، بنسبة(٦,٨%)، وواحدة صدقها عشر أعضاء من أصل (٢١)، بنسبة (٦،٢%)، ولم تصدق واحدة، وبالتالي فإن مجموع هذه القيم (٢٦،٣)، و٢٦،٣÷٥(عدد الاتفاقيات)= (٥،٢)، وهو وزن المعيار الثاني، وتقسيم مجموع المعيارين على اثنين يكون وزن المؤشر الثاني(٧،٨%). ولم يتم تنفيذ أي اتفاقية، مما يعني عدم تحقق أي نسبة من المؤشر الثالث. كما لم يتم تحقق أي نسبة من المؤشر الرابع. وتم استمرار تحقق معياري العمل كمجموعة في المحافل الدولية، وإرسال بعثات دبلوماسية بمجموع(٥٦)، وتم عقد مؤتمرات القمة بمعدل أقل من واحد بالسنة[٢]، مما يعني تحقق نسبة(١٦%) من هذا المعيار، وتم العمل العسكري المشترك(٢٨%)

[1] شقير،الوحدة الاقتصادية العربية،ص٣٦٧-٦٥٩.
[2] ملكاوي،مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن.

ومجموع هذه المعايير(١٠٠)، و ١٠٠÷٨= ١٢،٥ ، وهذا وزن المؤشر الخامس. وبالتالي فقد تحققت نسبة (٢٦,٩%) من متغير الإرادة السياسية.

وفي المرحلة الثالثة تم توقيع كل الاتفاقيات المعدة وعددها أربع[1]، مما يعني تحقق المعيار الأول بشكل كامل أي بنسبة(٧%)، وتم توقيع ثلاث اتفاقيات من أصل أربع من قبل كل الأعضاء بمجموع(٢١)، وتم توقيع الرابعة من قبل عضو واحد من أصل (١١)، بنسبة(٠،٦%) تقريبا، و٢١،٦÷٤=(٥،٤) وهو وزن المعيار الثاني، و١٢،٤ (مجموع المعيارين)÷٢= (٦,٢%) وهو وزن المؤشر الأول.

وتم تصديق اتفاقية واحدة من أصل أربع، بنسبة(٣،٢%)، وهو وزن المعيار الأول، وصدقت (١٨) دولة من أصل(٢٢) اتفاقية واحدة بنسبة(١٠,٦%)، و١٠,٦ ÷ ٤ (عدد الاتفاقيات) = ٢،٦، وهو وزن المعيار الثاني، و ٥،٨ (مجموع المعيارين)÷ ٢=٢،٨ ، وهو وزن المؤشر الثاني.

وتم تنفيذ اتفاقية واحدة من أصل أربع بنسبة(٦%)، وهو وزن المعيار الأول، والتزمت (١٤) دولة من أصل(١٨) بتنفيذ اتفاقية واحدة بنسبة (١٨,٦%)، و١٨،٦÷٤=٤,٦ ، وهو وزن المعيار الثاني، و ١٠،٦(مجموع المعيارين) ÷ ٢= ٥،٣ وهذا وزن المؤشر الثالث. ولم يتم تحقيق أي نسبة من المؤشر الرابع. واستمر تحقق معياري: العمل كمجموعة في المحافل الدولية، وإرسال بعثات دبلوماسية، بمجموع(٥٦) وتم عقد مؤتمرات للقمة على فترات متباعدة، مما يعني تحقق نسبة(٤%) من المعيار الأول، و٦٠÷٨= ٧,٥ ، وهو وزن المؤشر الخامس. وهكذا تحققت نسبة(٢١،٨%) من متغير الإرادة السياسية. ويمكن رصد التطورات على متغير الإرادة السياسية لدى التجربة العربية طوال فترة الدراسة في الجدول التالي:

---
[1] http;//www.arableagueonline.org

جدول رقم(١٦): تطورات الوزن النسبي لمتغير الإرادة السياسية لدى التجربة العربية للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المؤشر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الأول	٤،٦	٦،٦	٦،٢
الثاني	١٠،٦	٧،٨	٢،٨
الثالث	٢،٧	٠٠	٥،٣
الرابع	٠٠	٠٠	٠٠
الخامس	١١	١٢،٥	٧،٥
المجموع	٣١، ٧	٢٦،٩	٢١،٨

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على: ملكاوي، مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن.و،http;//www.arableagueonline.org

يتبين من هذا الجدول أن متغير الإرادة السياسية تناقص من مستوى منخفض بنسبة (٣١,٧%) في المرحلة الأولى، إلى مستوى منخفض جدا بنسبة(٩ ,٢٦%) في المرحلة الثانية، إلى (٢١،٨ %) في المرحلة الثالثة، مما يدل على غياب الجدية والرؤية المشتركة.

وفي حين استمر المؤشر الأول عاليا جدا، فإن المؤشر الثاني انخفض انخفاضا شديدا من (١٠,٦) في المرحلة الأولى إلى(٨ ,٢) في المرحلة الثالثة؛ مما يدل على تناقص الرغبة في التعاون والتقارب. ويلاحظ أن المؤشر الثالث تذبذب بين الانخفاض والارتفاع لكنه ظل متدنيا أو معطلا. وهذا يدل على غياب الرغبة الحقيقية في الالتزام بمتطلبات عملية التكامل. وأن ارتفاعه قليلا في المرحلة الثالثة بعد تعطله في المرحلة الثانية يعكس ردة الفعل تجاه التحديات التي برزت بعد انهيار الكتلة الشرقية وانهيار العراق؛ حيث طرحت مشاريع بديلة للنظام العربي ممثلة بالشرق أوسطية والمتوسطية. وأن المؤشر الرابع لم يتحقق منه شيء طوال فترة الدراسة؛ مما يدل على غياب الجدية، والمبالغة في التمسك بالسيادة؛ مما يدل على اختلاف الأهداف، وتراجع الرؤى الجماعية.

ثانيا: التكامل الاقتصادي:

تم في المرحلة الأولى إزالة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل[1]، مما يعني تحقق كامل المعيار الأول من معايير المؤشر الأول بنسبة(٢٧%)، ولم تتحقق المعايير الثلاثة الأخرى، وبتقسيم قيمة هذا المعيار على عدد المعايير فإن النتيجة (٦،٧%) وهذا وزن المؤشر الأول، ولم تتحقق المؤشرات: الثاني والثالث والرابع والخامس؛ مما يعني تحقق نسبة(٦،٧%) من متغير التكامل الاقتصادي.

وفي المرحلة الثانية تم التراجع عمليا عن إلغاء الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل[2]، فتناقصت قيمة المعيار الأول من معايير المؤشر الأول، بحيث تحققت منه نسبة(١٣،٥%)، و ١٣،٥÷٤ = (٣،٣)، وهذا وزن المؤشر الأول، ولم تتحقق أية نسبة من المؤشرات الأربع الأخرى؛ مما يعني تحقق نسبة(٣, ٣) من متغير التكامل الاقتصادي.

وفي المرحلة الثالثة تمت إزالة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل[3] بنسبة(٢٧%)، وتمت إزالة معظم القيود الفنية بنسبة(٢٠%)، ولم يتحقق شيء من المعيارين التاليين، وتقسيم مجموع المعيارين(٤٧) على عدد معايير هذا المؤشر، يعني تحقق نسبة (١١،٧%)من المؤشر الأول. ولم تتحقق أي نسبة من المؤشرات الأخرى؛ مما يعني تحقق نسبة(١١،٧%) من متغير التكامل الاقتصادي. ويمكن رصد تطورات متغير التكامل الاقتصادي لدى التجربة العربية طوال فترة الدراسة في الجدول التالي:

---

[1] إبراهيم،مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي العربي،ص٦-٤٨.
[2] الراوي،التكامل الاقتصادي،ص٣٠٤.
[3] http;//www.masrawy.com

جدول رقم(١٧): الوزن النسبي لمتغير التكامل الاقتصادي لدى التجربة العربية للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المؤشر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الأول	٦،٧	٣،٣	١١،٧
الثاني	٠٠	٠٠	٠٠
الثالث	٠٠	٠٠	٠٠
الرابع	٠٠	٠٠	٠٠
الخامس	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع(المتغير)	٦،٧	٣،٣	١١،٧

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على: الراوي، التكامل الاقتصادي، وhttp;//www.masrawy.com،

يتبين من الجدول أن متغير التكامل الاقتصادي ظل متذبذبا ومتدنيا للغاية، وأن العمل(المتواضع للغاية) اقتصر على المؤشر الأول فقط، دون أن يتم تحقيق نصف متطلباته، بينما لم يتم العمل على المؤشرات الأخرى؛ وكل ذلك يدل على انعدام الرغبة الحقيقية لدى الدول العربية في السعي لتحقيق هذا الأمر.

ثالثا: العلاقة بين الإرادة السياسية والتكامل الاقتصادي:

تحققت في المرحلة الأولى نسبة (٧, ٣١%) من متغير الإرادة السياسية، ونسبة(٦،٧%) من متغير التكامل الاقتصادي؛ مما يعني تحقق نسبة (١٩,٢%) من عملية التكامل. وفي المرحلة الثانية تحققت نسبة(٢٦,٩%) من متغير الإرادة السياسية، ونسبة(٣,٣%) من متغير التكامل الاقتصادي؛ مما يعني تحقق نسبة(١٥,١%) من عملية التكامل. وفي المرحلة الثالثة تحققت نسبة(٢١،٨%) من متغير الإرادة السياسية، و(١١،٧%) من متغير التكامل الاقتصادي؛ مما يعني تحقق نسبة(١٦،٧%) من عملية التكامل.

ويمكن رصد تطورات عملية التكامل الاقتصادي طوال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(١٨): الوزن النسبي لعملية التكامل الاقتصادي لدى التجربة العربية للفترة(١٩٥٠-٢٠٠٢)

المرحلة	متغير الإرادة السياسية %	متغير التكامل الاقتصادي %	عملية التكامل%
الأولى	٣١،٧	٦،٧	١٩،٢
الثانية	٢٦،٩	٣،٣	١٥،١
الثالثة	٢١،٨	١١،٧	١٦،٧
الاتجاه	متناقص	متذبذب	متذبذب

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين:١٦و١٧ من هذه الدراسة.

يتبين من الجدول أن مستوى عملية التكامل العربية ظل متدنيا ومتذبذبا طوال فتـرة الدراسـة، وأنه تناقص من (١٩,٢%) في المرحلة الأولى، إلى (١٦،٧%) في المرحلة الثالثة؛ مما يدل علـى غياب الرغبة الصادقة تجاه التعاون الاقتصادي فضلا عن التقارب السياسي.

ويمكن الملاحظة من هذا الجدول أن تحقق مستوى منخفض من المتغير الأول، أدى إلى تحقيق مستوى متدن من المتغير الثاني في المرحلة الأولى. وأن تحقق مستوى متدن من المتغير الثاني في المرحلة الأولى، أدى إلى انخفاض المتغير الأول إلى مستوى منخفض جدا في المرحلة الثانية. وأن تحقق مستوى منخفض جدا من المتغير الأول في المرحلة الثانية، أدى إلى انخفاض المتغير الثـاني في المستوى المنخفض جدا. وأن انخفاض مستوى المتغير الثاني، أدى إلى انخفاض المتغيـر الأول في المستوى متدن في المرحلة الثالثة. وان تحقيق مستوى متدن من المتغير الأول فـي المرحلـة الثالثة، أدى إلى ارتفاع المتغير الثاني في المستوى المتدن. وهذا يعني أن نوع العلاقة بين المتغيرين تبادلية، بمعنى أنهما يتبادلان التأثر والتأثير، وأن اتجاه العلاقة بينهما متغير؛ حيـث كـان طردياً بالانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية، وعكسيا في المرحلة الثالثة.

وهكذا فان تجربة التكامل الاقتصادي العربية ظلت تراوح مكانها بمستوى متدن، وذلك خـلال

٥٢ عاما وهذا فشل ذريع.

ولفشل العرب في عملية التكامل عوامل خارجية وداخلية؛ فقد وقفت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ضد الوحدة العربية بكل أشكالها طوال المرحلتين الأولى والثانية، حيث كان كل طرف يخشى أن تصبح المنطقة العربية منطقة نفوذ للآخر، وان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة تقتضي بقاء إسرائيل قوية في مقابل دول عربية ضعيفة ومتفرقة. وقد استنزف الصراع العربي – الإسرائيلي معظم الموارد العربية التي كان من الممكن إنفاقها في برامج التنمية القومية. وبعد انهيار الكتلة الشرقية وتدمير قوة العراق، فقد أصبحت المنطقة العربية منطقة نفوذ أمريكي خالصة، فتم زجها في مشروع التسوية، تمهيدا لمشروع الشرق أوسطية، بعيدا عن المصالح الاستراتيجية للأمة العربية[1]. وهكذا فان الظروف المحيطة بالوطن العربي شكلت بيئة معيقة للتكامل.

ومع وجاهة هذه العوامل الخارجية فان العوامل الداخلية هي الأكثر تأثيرا على مسيرة التجربة العربية. واهم هذه العوامل غياب الديمقراطية ودور الجماهير الفاعل. مما فرض بيئة تتسم بالغموض، يصعب فيها التمييز بين المصالح الحقيقية والوهمية، فيتم تضخيم مبدأ السيادة، وتقزيم المصالح المشتركة، وتعميق القطرية والتجزئة. كما فرض حالة عدم استقرار سياسي، أفضت إلى غياب الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء؛ فانكشفت للتدخل الخارجي، وتكرست تبعيتها، وتم إسباغ الطابع الدولي على علاقاتها الداخلية. وأدى تحييد الشعوب إلى الجهل بحقيقة الأرباح والخسائر الناجمة عن الاندماج، واعتماد زمن قصير لإجراء تلك الحسابات، رغم أن النخب الحاكمة العربية تستمر عشرات السنين، لكنها تظل متوجسة خيفة من أي تغيير مفاجئ؛ وبالتالي فإنها تخطط للبقاء

[1] حماد،جامعة الدول العربية،ص٧-٩.

في اللحظة الراهنة؛ مما يجعل السيادة والأمن (من خلال ادعاءات التآمر الداخلي والخارجي) شغلها الشاغل على حساب المصالح الجماعية متوسطة وبعيدة المدى[1]. وهكذا تزايدت النزعة القطرية لا سيما في الدول النفطية، على حساب العمل الجماعي القومي. مما يعني وجود تناقض بين مصالح النخب ومصالح الشعوب.

ومن عوامل فشل التكامل الاقتصادي العربي احتكار القطاع العام للقرار الاقتصادي، مما جعله عرضة للتقلبات السياسية، وأفقده الرشادة والتنافسية والإبداع بعيدا عن القوانين الاقتصادية البحتة، كما شجع على الفساد الذي انتفعت منه نخب، من مصلحتها أن تبقى الأمور على ما هي عليه.

ومن عوامل الفشل الفروقات الكبيرة بين الدول العربية من حيث مستويات الدخول ومراحل النمو، حيث تنطوي عملية الاندماج على خسائر كبيرة للدول الغنية؛ مما جعلها تحجم عن الالتزام بعملية التكامل. وكذلك فإن الاختلافات في القوانين والتشريعات، واختلاف النظم السياسية والاقتصادية، والتفاوت في توزيع القوى والعناصر الإنتاجية، وتخلف الأجهزة الإدارية، أعاقت عملية التكامل. حيث أوجد ذلك ريبة متبادلة بين النظم الرأسمالية والاشتراكية، وصراعات سياسية وتباينات أيديولوجية، انعكست سلبا على عملية التكامل.

ومن عوامل الفشل أيضا، عدم ملاءمة الصيغ المتبعة للتكامل الاقتصادي، حيث تم الاعتماد تحرير التجارة والمشروعات المشتركة، في ظل تخلف هياكل الإنتاج.

ومن عوامل الفشل الحرج السياسي المتمثل بعدم الرغبة بالظهور بمظهر الخارج على الإجماع

---

[1] حماد،جامعة الدول العربية،ص١٤.

العربي حيث يتم تبني العديد من الاتفاقيات والمشروعات ولا يتم تنفيذها[1].

ومن العوامل الأخرى: تسييس مؤسسات العمل العربي المشترك، وعدم منحها صلاحيات حقيقية، وتضارب اختصاصاتها، وتدني فاعليتها، وفقدان التنسيق بين أجهزتها وبين المنظمات العربية المتخصصة والهيئات والاتحادات النوعية، وآلية التمثيل التي لا تراعي عدد السكان كمعيار أساسي، وعدم تمتع قيادات بعض هذه المؤسسات بالكفاءة، ووجود ثغرة في ميثاق الجامعة العربية تعطي الحق لكل دولة في عدم قبول أي اتفاق لا يحقق مصلحتها، من خلال آلية غير عملية لصنع القرار تقوم على مبدأ الإجماع[2].

وهناك أصحاب المصالح المعارضين لإقامة تكتل اقتصادي عربي من خلال إثارة المخاوف على السيادة القطرية والدعاية عن وجود تعارض بين التنمية القومية والتنمية القطرية ومحاولة إخفاء حقيقة الرأي العام المطالب بتحقيق تكامل اقتصادي عن الوصول إلى القيادات السياسية[3].

وأخيرا يتبين من هذه الدراسة أن إرادة الأوروبيين تجاه عملية التكامل كانت عالية جدا، بينما كانت إرادة العرب تجاه عملية التكامل ضعيفة جدا؛ فأين تكمن المشكلة؟

إن الإقدام على عملية التكامل بحد ذاته يدل على توفر الدافع لدى التجربتين: وهو الخوف؛ فالأوروبيون كانوا يخافون من وقوع حروب جديدة طاحنة، والعرب يخافون من إسرائيل، وهذا الدافع أنتج تصورا لدى الأوروبيين بأن وقوع الحرب يدمر ويؤخر العملية التنموية الشاملة، بينما

---

[1] نوفل،البعد السياسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك،ص١٥٨.
[2] نوفل،البعد السياسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك،ص١٥٩.
[3] الشرعة،الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي،ص٤٢.

عدم وقوعها يتيح الفرصة لتقدم العملية التنموية، كما أنتج الخوف لدى العرب تصورا لديهم بان قوة إسرائيل ناتجة عن فرقتهم، وأن توحدهم يضعفها ويمكنهم من مواجهتها.

كما هناك دافع آخر وهو هاجس التاريخ؛ فأوروبا تريد استعادة الدور السياسي العالمي الـــذي كانت تتبوؤه في الماضي القريب، والعرب يريدون استعادة الوحدة القومية من الماضي البعيد، وهذا الدافع أنتج تصورا لدى الأوروبيين بان الفرقة تمعن في تراجع دورهم السياسي عالميـــا، حيـث لا سبيل لاستعادة المكانة السياسية الدولية إلا من خلال العملية التكاملية، كما أنتج تصورا لدى العرب بان تحقق الوحدة العربية يقويهم، وتعطلها يمعن في إضعافهم.

وكذلك فان الإقدام على عملية التكامل يدل على توفر عنصر الرغبة لدى التجربتين: فكلاهـــما يرغب بالرفاه والتقدم والازدهار، وهذه الرغبة أنتجت عملية التدارس، حيث تبين لدى الطرفين أن التكامل الاقتصادي يحقق الرفاه ويدفع عملية التنمية قدما، بينما عدم تحققه يجعل عملية التنمية بطيئة وهشة.

وهكذا تشابهت التجربتان من حيث توفر عنصري: الـدافع والرغبـــة، وعمليتـــي: التـــصور والتدارس(المذاكرة)، غير أنهما اختلفتا في العنصرين التاليين والعمليتين النـــاتجتين عنهـــا؛ فلـــدى أوروبا توفر عنصر الاستعداد، فقد كان الأوروبيون يتمتعون بالاســتقلالية فـــي اتخـــاذ القـــرار، والديمقراطية، والتقدم الاقتصادي، كما أن البيئة الدولية كانت مساندة لعملية التكامل لديهم، وبالتالي تحققت عملية التصميم لديهم، حيث استطاعوا اتخاذ القرارات اللازمة تجاه عمليـــة التكامـــل. أمـــا العرب فقد عانوا من التبعية للخارج، والافتقار للديمقراطية، والتخلف الاقتصادي. كمـــا أن البيئـــة

الدولية كانت معيقة لعملية التكامل بينهم؛ وبالتالي لم تتحقق عملية التصميم لديهم، حيث لم يستطيعوا اتخاذ القرارات اللازمة تجاه عملية التكامل.

كما توفر لدى الأوروبيين عنصر الالتزام، حيث كان لديهم موقف ايجابي تجاه التكامل الاقتصادي، بدليل أنهم اتخذوا كل الإجراءات اللازمة تمهيدا لتنفيذ عملية التكامل على أرض الواقع، وبالتالي تحققت عملية التنفيذ لديهم، حيث طبقوا الاتفاقيات التكاملية فعليا. أما العرب فلم يتوفر لديهم عنصر الالتزام، حيث كان موقفهم سلبيا تجاه التكامل، بدليل أنهم لم يتخذوا الإجراءات اللازمة تمهيدا لتنفيذ عملية التكامل على أرض الواقع، وبالتالي لم تتحقق عملية التنفيذ لديهم، حيث أحجموا عن التطبيق العملي للاتفاقيات. وهذا يعني أن الفعل الإرادي لا يتحقق إلا بتوافر عناصره الأربعة وعملياته الأربع، غير أن عنصري الاستعداد والالتزام، وعمليتي التصميم والتنفيذ: هي المرتكزات الأساسية لتحقق الفعل الإرادي.

وقد تكون الديمقراطية هي الحاضن الأهم للفعل الإرادي؛ ذلك أن توفرها يطلق الإرادة العامة، بينما عدم وجودها يعطل الإرادة العامة للشعوب، لصالح الإرادات الخاصة للنخب الحاكمة التي تتعارض مصالحها مع عملية التكامل الاقتصادي.

الخاتمة

لقد تبين من هذه الدراسة أن توفر مستوى عال من الإرادة السياسية، لدى النموذج الأوروبي، أدى إلى تحقيق نجاح في عملية التكامل الاقتصادي في المرحلة الأولى. وأن هذا النجاح في التكامل الاقتصادي أدى إلى ارتفاع سوية الإرادة السياسية في المرحلة الثانية؛ مما أدى إلى تزايد النجاح في التكامل الاقتصادي في هذه المرحلة. وتزايد نجاح التكامل أدى إلى ارتفاع سوية الإرادة السياسية في المرحلة الثالثة؛ مما أدى إلى ارتفاع جديد في سوية التكامل الاقتصادي؛ وبالتالي فإننا أمام اتجاه مضطرد ومستمر، يمكننا الاعتماد عليه للتنبؤ بمستقبل الظاهرة لدى النموذج الأوروبي؛ حيث من المتوقع أن يستمر ارتفاع المتغيرين.

وتبين أن توفر مستوى منخفض من الإرادة السياسية، لدى التجربة العربية، أدى إلى عدم نجاح التكامل الاقتصادي في المرحلة الأولى، وهذا أدى إلى انخفاض سوية الإرادة السياسية في المرحلة الثانية؛ مما أدى إلى فشل عملية التكامل. وهذا الفشل في عملية التكامل الاقتصادي، أدى إلى انخفاض سوية الإرادة السياسية، في المرحلة الثالثة؛ مما أدى إلى ارتفاع في التكامل الاقتصادي. وبالتالي فإننا أمام اتجاه غير مضطرد، وغير مستمر؛ ولا يمكننا الاعتماد عليه للتنبؤ بمستقبل الظاهرة لدى التجربة العربية.

وهكذا فإن الربط بين المراحل يدل على أن نوع العلاقة بين متغيري الدراسة هو علاقة تبادلية: بمعنى أنهما يتبادلان التأثر والتأثير؛ أي أن تغير أحدهما يؤدي إلى تغير الآخر.

أما اتجاه العلاقة فيختلف ما بين التجربتين؛ فلدى النموذج الأوروبي الاتجاه طردي، إذ كلما ارتفع مستوى أحدهما، ارتفع مستوى الآخر. أما لدى التجربة العربية، فالاتجاه متذبذب؛ فمرة يكون طرديا ومرة يكون عكسيا؛ وهذا يعني أن لدينا نتيجة ذات طابع عام، يمكن تعميمها على كل تجارب

التكامل، وهي أن نوع العلاقة بين المتغيرين "السياسي" و "الاقتصادي" هي علاقة تبادلية. كما لدينا نتيجة ذات طابع خاص، تختلف من تجربة لأخرى، وهي أن اتجاه العلاقة بين المتغيرين غير مضطرد؛ فقد يكون طردياً، وقد يتذبذب بين الطردي والعكسي.

ويمكن تعليل ذلك اعتمادا على طبيعة النظم السياسية والاقتصادية لدى كل إقليم؛ حيث يمكن القول إن اتجاه العلاقة بين المتغيرين يكون طردياً لدى النظم الديمقراطية المتقدمة اقتصاديا، والتي يتولى فيها القطاع الخاص إدارة النشاط الاقتصادي. ويكون متذبذب الاتجاه لدى النظم غير الديمقراطية المتخلفة اقتصادياً، والتي يتولى فيها القطاع العام إدارة النشاط الاقتصادي. وهذا يعني أن العلاقة ما بين السياسي والاقتصادي علاقة تضافر لدى النوع الأول من النظم، بينما تتذبذب ما بين التضافر والتنافر لدى النوع الثاني من النظم. وإن ذلك يعني احتمال وجود علاقة محددة ما بين اتجاه العلاقة ما بين السياسي والاقتصادي من جانب، وكل من الديمقراطية، والتقدم الاقتصادي، والقطاع الخاص من جانب آخر. وهو الأمر الذي قد يمثل مشاكل بحثية جديدة يمكن أن تحظى بالدراسة والبحث مستقبلا.

وبناء على ما تقدم، فإنه يمكن تقديم توصيتين، فيما إذا أريد الانطلاق في عملية التكامل الاقتصادي العربي انطلاقة سليمة يمكن لها أن تنمو وتتطور، وهما:

١. إطلاق الحريات العامة والديمقراطية بشكل كامل؛ حتى يتاح للأفراد، والجماعات، والشعوب، أن تتفاعل بشكل طبيعي، دون تدخل أو إعاقات، بحيث تنخرط الجماهير في عملية صنع القرار؛ مما يستحث الطاقات الكامنة ، ويؤدي إلى الإبداع.

٢. تسليم القطاع الخاص إدارة النشاط الاقتصادي، دون تدخل الدولة، إلا في حدود ضيقة جداً؛ حتى يصبح التنافس الحقيقي الدافع للمزيد من التطور الاقتصادي الذي سيصل- حسب آليات

اقتصاد السوق- إلى درجة من التطور يحتاج فيها للمزيد من الأسواق؛ فتتوسع القطاعـــات الاقتصادية من دولة عربية إلى أخرى وهكذا، مما يخلق ارتباطات في المــصالح وتبـــادل المنافع بين شعوب الدول العربية، مما يدفعها للدفاع عن مصالحها.

المصادر والمراجع

الكتب العربية:

- احمد، أحمد يوسف وآخرون، التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، عمان الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١.

-أبو زيد، أحمد سليمان، علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي، الإسكندرية- مصر، دار المعرفة الجامعية، د.ط، ٢٠٠٣ ص٣٧.

- بشير، الشافعي محمد، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية- نظامها- نشاطها- آثارها، الإسكندرية- مصر، منشأة المعارف، د.ط، د. ت.

- الجنزوري، عبد العظيم، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، القاهرة، دار المعارف، د. ط، ١٩٨٤.

-__________ الاتحاد الأوروبي- الدولة الأوربية الكونفدرالية، القاهرة، دار النهضة العربية، د. ط، د.ت.

- حماد، مجدي، جامعة الدول الأوروبية،مدخل إلى المستقبل،سلسلة عالم المعرفة(٢٩٩)، الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ديسمبر٢٠٠٣- يناير٢٠٠٤،

- الحمش، منير، التكامل الاقتصادي العربي – تعقيدات الحاضر وطموح المستقبل، دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧.

_ دار المعرفة الجامعية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الإسكندرية_مصر،د.ط،د.ت.

- ذبيان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٠.

- الراوي، منصور، التكامل الاقتصادي – دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، د.ط، ١٩٩٠.

- السيسي، صلاح الدين حسن، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٣.

- شقير، محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٦، الجزآن الأول والثاني.

- صارم، سمير، اليورو، دمشق، المطبعة العلمية، سلسلة قضايا الساعة (٣)، ط١، ١٩٩٩.

-عبد الرحمن، عبدا لله محمد، علم الاجتماع السياسي، بيروت، دار النهضة العربية،د.ط، ٢٠٠١،ص١٧٤.

- عبد العزيز، سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الإسكندرية – مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط١، ٢٠٠٠.

- عبد الملك، أنور وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ١)، ط١، ١٩٨٢.

- العرموطي، إسماعيل نزال، نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي، عمان – الأردن، معهد الدراسات المصرفية، د.ط، ١٩٧٥.

-_عساف، ساسين وآخرون، قضايا عربية معاصرة-العلاقات الدولية، النفط، القضاء، التنمية الإنسانية، البحث العلمي، الاجتماع، المعلوماتية، مراجعة وتقديم منذر المصري، عمان-الأردن، مؤسسة عبدا لحميد شومان، وبيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠١،

- عليان، ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق،

عمان- الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠.

- عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ط، ١٩٩٨.

- عوض الله، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية - مصر، الدار الجامعية، د.ط، ١٩٩٥.

- كمال،محمد مصطفى، ونهرا، فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،٢٠٠١، ص٤٣.

- مسعود، سميح، العمل الاقتصادي العربي المشترك بين الطموح والواقع، في هموم اقتصادية عربية: التنمية -التكامل- النفط- العولمة، تحرير طاهر حمدي كنعان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

- نافعة، حسن، أوروبا في مطلع قرن جديد القضايا والآفاق، في، عبد الحي، وليد، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان-الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ومؤسسة عبد الحميد شومان، ط١، ٢٠٠٢،

- نوفل، احمد سعيد، البعد السياسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك، في العمل الاقتصادي العربي المشترك معوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية، قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، والكويت، مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر، ط١، ١٩٨٨.

- وولكر، مارتن، أوروبا أزمة وجود، ترجمة فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، السنة ٢١، العدد ١١١، ٢٠٠٢، ص ١٣٨-١٦٧.

- يموت،عبد الهادي،الاقتصاد العربي والشرق أوسطية،بيروت،معهد الإنماء العربي،ط١،١٩٩٧.

الدوريات:

- إبراهيم، حسن، مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، المجلد ١١، العدد ١٨، ١٩٩٩، ص-٦-٤٨.

- الأصفهاني، نبيه، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (PESC)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٣٧، العدد ١٤٨، ٢٠٠٢، ص١٤٣-١٣.

- البستاني، فاتن، خطة مارشال بعد مرور خمسين عاما على وضعها، مجلة المنتدى، منتدى الفكر العربي، عمان-الأردن، العدد ١٤١، حزيران١٩٩٧، ص٧-٨.

- بطرس، صليب، التكامل الاقتصادي ودوره في الوحدة الاقتصادية العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، العدد ١٥، ١٩٧٧، ص٥٧-٧٨.

- تنيرة، بكر مصباح، الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي- التحديات والطموح، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١١٠، ٢٠٠٢، ص١٧١-١٩٤.

-حداد، غسان محمد رشاد، الاتحاد الأوروبي وآفاق تكامل اقتصادي عربي، آفاق استراتيجية، عمان – الأردن، العدد ٢، ٢٠٠١، ص ١٣٧- ١٤٨.

- الشرعة، علي عواد، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي- دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، مجلة إنسانيات، الجزائر، ماي – أوت (أيار) ١٩٩٩، ص ٦٣-٨٨.

- أبو عامود، محمد سعيد، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٤٢، ٢٠٠٠، ص ٧٦-٨١.

-العبيدي، مهدي محسن، السوق العربية المشتركة قائمة تنتظر التفعيل، مجلة المنتدى، عمان-الأردن، منتدى الفكر العربي، العدد ١٤٧، كانون أول١٩٩٧

- عوني، مالك، آفاق التكامل الأوروبي الجديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٢، ٢٠٠٠، ص ٨٨-٩٤.

- غالب، مصطفى،الإرادة، دار ومكتبة الهلال،(مكان النشر غير معروف)، د.ط، د.ت.

- أبو الفتوح، يحيى عبد الغني، تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي (دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه)، دورية الإدارة العامة، الرياض، المجلد، ٤٢، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ١٧٩-٢٢٦.

- محمود، حبيب، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٠٠، ص ٢٧٣-٢٩٤.

- أبو النصر، بهجت محمد: تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، المجلد ٢٣، العدد ١٣، ٢٠٠١، ص ١٣٦-١٨٨.

- نعوش، صباح، مقومات السياسة النقدية الأوروبية، مجلة أخبار النفط والصناعة، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، السنة ٣٢، العدد ٣٧٢، ٢٠٠١، ص ٣٢-٣٧.

- وزارة الثقافة، قاموس الفكر السياسي، ج١، ترجمة أنطون جمعي، دمشق، د.ط، ص١٩.

الوثائق والتقارير:

أ-باللغة العربية:

- جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية، د.ط، د.ت.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد١٩٨١.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد١٩٨٢.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد١٩٨٦.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد١٩٩١.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد١٩٩٥.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٠٠.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٠٣.

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، المشرف ورئيس التحرير: السيد يسن، القاهرة، ١٩٨٧.

- مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات الوحدة العربية، ١٩٨٠، بيروت، د.ط، ١٩٨١.

- ________: يوميات الوحدة العربية، ١٩٨١، بيروت، د.ط، ١٩٨٢.

ب_ باللغة الإنجليزية:

-International Monetary Fund, international finance statistics yearbook;,1981.

-International Monetary Fund, international finance statistics yearbook,2002.

-International Monetary Fund, international finance statistics,November,2003.

الكتب الأجنبية:

-Balassa, Bela, Towards A Theory of Economic Integration, Kyklos, xiv(1961)

-Balassa, Bela. The theory of economic integration,Homewood:Richard D.iron.1961.

-Brinkerhoff, Deric w. Identifying and assessing political will for anti-corruption efforts, a publication of USAIDs implementing policy change project, working paper No.13,jan.1999..
- El – Agraa, Ali M. The Theory and measurement of International Economic Integration, The Macmillan Press LTD, London, UK, 1989.
- European Union, A world Player, The European Union's external Relation, Publications office, 2004.
-Ernest B. Haas,beyond the nation-state:Functionalism and International Organizaition(Stanford,CA:stanfoed university press,1964)
-Fontaine, Pascal. Europe in 12 Lessons, Directorate General for Press and communication, Brussels, Belgium, 2003.
-Gunnar Myrdal,An Introduction Economy(New York;Harper,1965).
-Hass,Ernest b.Beyond the nationstate: functionalism and international organization(stanford,CA;stanford university press,1964)
-Leonard, Dick, pocket guide to the European community , with foreword by Roy Jenkins ,Oxford ,UK; New York: B. Blackwell; London: Economist Publications,1988.
-Mutimer,Daived, theories of political integration, In :Hans J.Michelmann and,Panayoties soldatos, European Integration: theories and Approaches (lanham, MD: university press of amereca, (1994)
- Loes, Pan ch. B.and Davies leslie.collins dictionary of economics.harber collns publication, glasgow (GB).
- Rousseau, Jean Jacques, The Social contract and The discourse, Everyman's Library,UK,P202.
-Tinbergn, Jan, International Economic Integration,(Amstrdam;Elsevier,1954)

شبكة المعلومات الدولية:

-جامعة الدول العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق،

http://www. arableagueonline. org(22-10-2005)

- جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العادية(١٤)،

http://www.arableagueonline.org(22-10-2005)

- جان جاك روسو، سيرته، العقد الاجتماعي،٢٨-٥-٢٠٠٦.

http://www.alfaiha.net/mashaheer/rousseau.htmI

-درويش، نهى، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأخبار(٨-١١-٢٠٠٥)

http://www.masrawy.com/news/2004

-عبد الكريم،نجم، ألف حكاية وحكاية العقد الاجتماعي، ٢٨-٥-٢٠٠٦.

http://www.elaph.com/elaphliterature/2005/2/43252.htm

- ملكاوي، أسماء، مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن، المعرفة، ملفات خاصة،

http://www.aljazeera.net/exeres/CC554729-4D65-4513-948A (3 /10/2004)

- منتدى الشبكة الليبرالية الكويتية، روسو والثورة الفرنسية،٢٨-٥-٢٠٠٦.

http:/www.secularkuwait.org/vb/showthread.php21=1667

-http://www.Arableagueonline.org/arableagueonline/Arabic/level2–arjsp?
Level –id = 107

- http://www.ecsanet.org.Euino.Htm.

- http://europa.ea.int/abc/obj/ treaties/en/entoc291.htm.

- http://europa.ea.int/eurlex/en/ treaties/dat/Econsol.Htm.

-http://www.masrawy.Com/News/2004/fullcoverage/Freemarket/3.aspx
DC184A24829

-http://www.epp.eurostat.ece.eu.int/portal/page?

ABSTRACT

Al-ABli, Majed Awad. The Impact of Political will on Economic Integration, A Comparative Study Between European Model and Arab Try. Master of political science, Yarmouk University, 2006 (supervisor: Prof .Nizam Barakat, co- supervisor: prof. Abdelmajed Al Azzam).

The aim of this study is to shed light on the impact of "political will" as an independent variable, on the "economic integration" as a dependent variable. And it is also to find out the nature of relation between these two variables, by a comparison between the two processes economic integration in "western Europe" and the "Arab world" in the period between 1950 to 2002. The study mainly depends on the comparative analysis, The study is divided into three stages; the first stage covers the time from 1950 to 1973, The second stage covers the time from 1974 to 1991, and the third stage covers the time from 1992 to 2002, in order to focus on the kind of relation and its direction between the each trial alone ,and on the other hand, between the two trial. the study follows this process(the object of search) on two levels; theoretical, by showing the contents of the integration treaties, and the second is practical, by application these document and its results in real life. The study concluded that "political will" has interchangeable relation which near that "economic integration", as well as it effects on the "political will". This means that the kind of relation between the two variables is exchanging, the two variables exchange the effect and to be affected, so this result can be generalized on other trials, because it was similar to the two trials of study. The direction of relation between the two variables which were mentioned, they are different of specialty of trials, the direction was equally for European model, and hesitating for Arab trial. That means that there is a probability of finding a specified relation between the directions of the two variables of study in one hand, on the other hand, the nature of political and economical systems which are in the members of countries of the integration process.

Key Words: Political will, Economic integration, European model, Arab try.